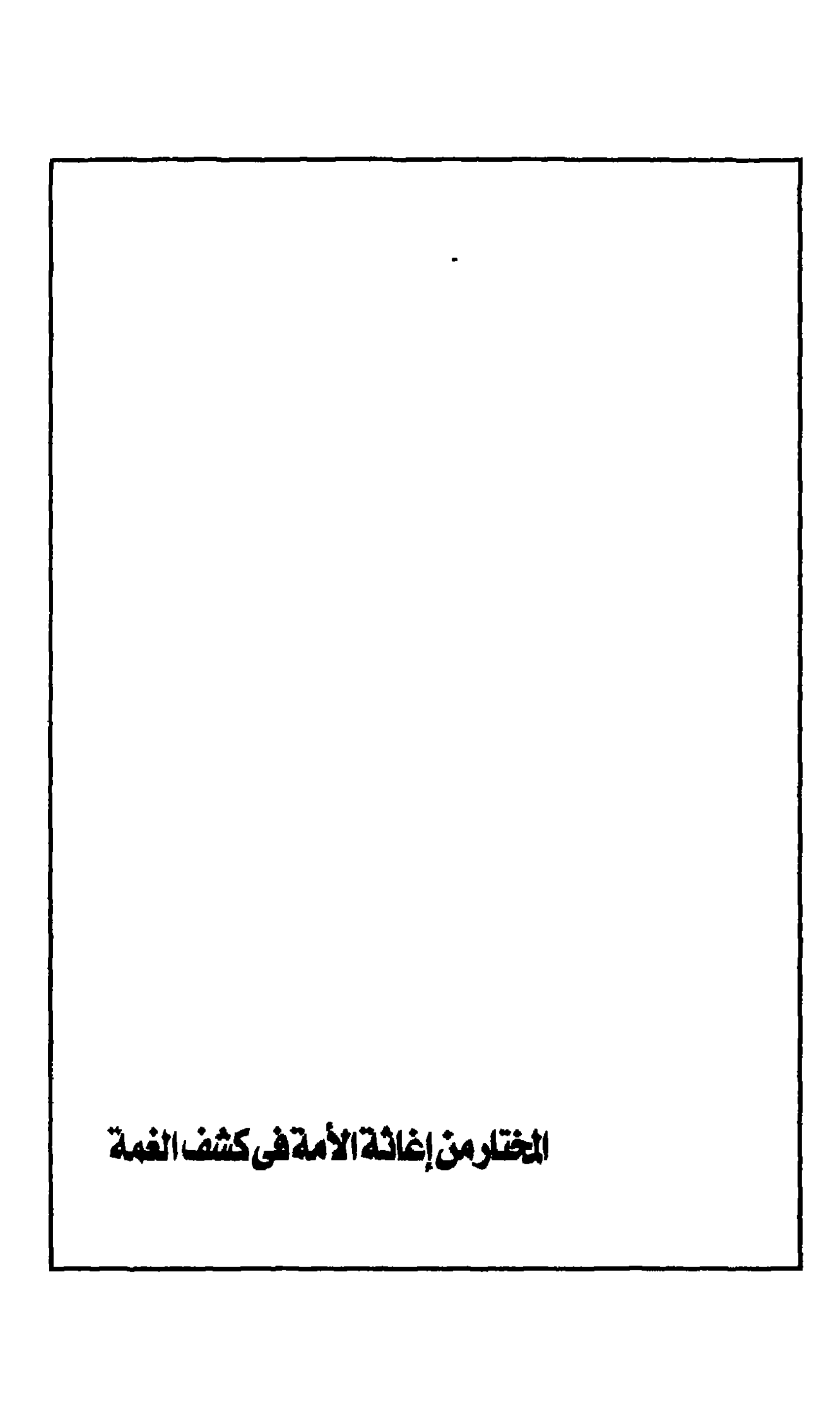
المختار من

إغاثة الأمة في كشف الغمة


المختار من إغاثة الأمة فى كشف الغمة



مهرجان القراءة للجميع ٩٩

مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

(سلسلة التراث)

المختار من

إغاثة الأمة فى كشف الغمة

الغلاف

والإشراف الفنى:

الفنان: محمود الهندى

المشرف العام:

د. سمير سرحان

الجهات المشاركة:

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التعليم

وزارة التنمية الريفية

المجلس الأعلى للشباب والرياضة

التنفيذ : هيئة الكتاب

على سبيل التقديم

وتمضى قافلة «مكتبة الأسرة» طموحة منتصرة كل عام، وها هى تصدر لعامها السادس على التوالى برعاية كريمة من السيدة سوزان مبارك تحمل دائمًا كل ما يثرى الفكر والوجدان ... عام جديد ودورة جديدة واستمرار لإصدار روائع أعمال المعرفة الإنسانية العربية والعالمية فى تسع سلاسل فكرية وعلمية وإبداعية ودينية ومكتبة خاصة بالشباب. تطبع فى ملايين النسخ التى يتلقفها شبابنا صباح كل يوم .. ومشروع جيل تقوده السيدة العظيمة سوزان مبارك التى تعمل ليل نهار من أجل مصر الأجمل والأروع والأعظم.

د. سمير سرحان

مقدمة

قدمت مكتبة الأسرة فى العام الماضى مختارات من الخطط المقريزية تتضمن وصفًا دقيقًا لأماكن العبادة الإسلامية والمسيحية واليهودية فى مصر، وقد تلقاها القراء بترحيب شديد ، فالمقريزى من علماء القرن التاسع الهجرى الذين عاشوا فى العصر الذهبى للعولم التراثية التى رفع الأزهر لواءها ، وكان معاصراً لأهم أحداث تلك الفترة التى مازال الغموض يكتنفها ، وتقدم مكتبة الأسرة اليوم رسالة كاملة من رسائل هذا المؤرخ الفذ ، وعنوانها «إغاثة الأمة بكشف الغمة» وتتناول تاريخ المجاعات فى مصر ، وهى رسالة نادرة سبق أن نشرت أكثر من مرة ، وما تزال مرجعًا لا غنى عنه لكل من يريد أن يرتاد تلك الفترة .

وإذا كان طول المختارات التى نشرتها مكتبة الأسرة فى العام الماضى قد حالت دون تقديم لمحة من حياة هذا العالم الفذ وعن عصره ، فإن قصد «الرسالة» الحالية يتيح لنا ذلك . فمن هو المقريزى ؟

ولد تقى الدين أحمد بن على المقريزى فى القاهرة عام ٧٧٦ هـ (١٣٦٥م) ونشأ بها ، وولى فيها الحسبة والخطابة والإمامة عدة مرات ، وشهد خلال حياته المديدة (إذ توفى عام ٨٤٥ هـ (١٤٤١م) كثيراً من

الأحـداث والتقلبـات والاضطرابات ، إذ عاصـر دولة المـماليك البحـرية والبرجـية اللتين قامـتا فى مصـر لمدة تقدر بنحـو ٢٧٥ سنة تعاقب فيـها السـلاطين على الحكم ، وكانوا يتناحـرون على السلطة ، فـانقطعت كل صلة بين الحاكم والمحكـوم - كما يقول الـدكتور بدر الدين السـباعى فى مقدمـته لطبعة هذا الكتـاب عام ١٩٥٦ - وأصبح المماليك يؤلفـون طبقة أرستوقراطية خاصة ، امتهنت صناعة الحرب واستقلت بها ، وتسملت دفة الحكم ، وحالت بينـها وبين وصول المصـريين إليها ، اللهم إلا مـا كان يسـمى بوزارة «القلم» أحـيـاناً ، وبعض الإدارات البـسـيطة . إذ جـعل للممـاليك حياتهـم خاصـة بهم وابتعدوا عن الشـعب ولم يختلطوا به ؛ كأنما يشعرون بأنهم غـرباء عن هذا الوطن ، بعيدون عن ذلك الشعب ؛ ولم تكن هناك أية رابطة أو جامـعة تربط وتجمع بيـنهم وبين الشعب الذى يساكنونه ، إلا بقـية باقـية من رابطة الدين ، دفعـتهم إلى الذب عن الديار الصليبيين والتـتر والمغول ، وجعلتهم يكثرون من بناء المسـاجد والقصور والبيمارستانات .

غير أنهم فى معاملتهم الخاصة ، لم يكونوا ليتورعوا عن أتيان أبشع المنكرات والتعسف ، وارتكـاب أشد الموبقات والمظالم : يؤذون الناس ، ويهرقون الدمـاء ، ويصادرون الأموال ويفعلون كـل شىء ، دون اكتراث بأبسط المبادئ الإنسانيـة ويقول المقريزى فى خططه (ج ٢ ، ص ٢١٤) : « ... وصارت المـماليك السلطانيـة أرذل الناس ، وأدناهم ، وأخسـهم

قدراً ، وأشحهم نفساً ، وأجهلهم بأمر الدنيا ، وأكثرهم اعراضاً عن الدين . ما فيهم إلا من هو أزنى من قرد ، وألص من فأرة ، وأفسد من ذئب . لا جرم أن خربت أرض مصر والشام من حيث يصب النيل إلى مجرى الفرات ، بسوء أيالة الحكام ، وشدة عبث الولاة ، وسوء تصرف أولى الأمر . . . » . كان همهم أن يحافظوا على ملكهم . وكل أمير يرى الكفاءة فى نفسه ليكون يوماً سلطاناً ، ولا يحول بينه وبين السلطنة إلا هذا السلطان الجالس ، فلابد من خلعه ، أو أبعاده ، أو قتله ، أو حبسه ، حتى يخلو المكان له فيجلس فيه ، أو يسوق إليه إنساناً ضعيفاً ليس له من الأمر شئ ، فيجعل من نفسه وصياً عليه ، مديراً لشؤنه . وهكذا ساد منطق المؤامرة ، والدس ، والخديعة ، والرشوة ، والقوة ، فى سبيل الوصول إلى السلطنة ، وضرب الخصوم .

وقد استعرض المؤرخون حياة سلاطين دولة المماليك البحرية الممتدة من عام ٦٤٨ إلى ٧٨٤ هـ فوجدوا أن سلاطينها بلغوا ٢٥ سلطانًا انتهت حياة ١١ منهم بالقتل - سبعة وهم فى الحكم و ٤ بعد العزل والهرب ، وعزل منهم سبعة ، وهرب اثنان ، ومات خمسة فقط أثناء الجلوس على كرسى السلطنة ، كما يورد الدكتور على إبراهيم حسن فى كتابه تاريخ المماليك البحرية بعض الاحصاءات عن كبار الموظفين فى هذه الدولة فيقول (نقلاً عن مصدر أجنبى) إن عددهم وصل إلى ٢٢٥ موظفًا أعدم منهم ٨٤، ومات منهم خمسة فى السجن ومات اثنان فى الخارج بعد الخروج

على السلطـان الحاكم ، ومـات ١٦ فى قـتـال العـدو ، وأحـيل ٦ إلى التقـاعد، وتوفى ٨٨ وفاة طبـيعيـة أثناء توليهم الوظيفـة ، ولكن المصدر الذى يستند إليه المؤلف لم يستطع أن يجمع البـيانات الكافية من عدد من الآخرين يبلغ ١٦ موظفًا كبيراً .

وتحدث الدكـتور محـمد مـصطفى زيادة عن سيرة المقـريزى وبيئـته وعصره فقال :[١]

ولد المقريزى. . . فى أسرة معروفة أجـيالها بالاشتغال بالعلم ، فى دمشـق وبعلبك والقاهرة ، أى أنه شـهد حـوادث عصـره من زاوية أبناء الفئة الفـكرية من الطبقة الوسطى . أما هذه الحـوادث فهى فى مجمـوعها نوبات احـتضـار وذبول وأفـول فى دولة مملوكيـة ذات بطولات شـامخـة سالفة، وأمجاد ماضية ملأت عين التاريخ فى الشرق والغرب . ولعشرين سنة ، هى سنوات طفـولته ومراهقـته وشـبابه ، شهـد أحمـد المقريزى حوادث ذلك العصـر الآفل من نافذته الفكرية المصرية البعـيدة عن شؤون الدولة المملوكـية وأمـرائها الذين جـعلوا من السلاطـين الأطفال وأشـباه الأطفال وقتـذاك ، ستارا رقيـقاً شفافاً سـاذجاً يعملون من ورائه لتـحقيق مطامع أميرية فردية ضيقة لم تلبث أن أزالت تلك الدولة المملوكية الكبرى من مسارح التاريخ إلى كتبه .

---

(١) (تراث الإنسـانية) ، المجلـد الثانى ، ص ٥٠٩ - ٥١٤ ، منشـورات وزارة الثـقافـة والأرشاد القومى (مصر) .

وفى وسط تلك الحوادث الصاخبة المتقلبة عكف الشاب أحمد المقريزى على الدراسة التقليدية لأبناء طبقته ، وهى دراسة علوم الدين وحفظ القرآن ومعرفة النحو ، ودراسة الفقه والتفسير والحديث ، وبعض العلوم الأخرى ، مثل التاريخ وتقويم البلدان والأدب والحساب . غير أن نظرة عابرة فى مؤلفاته المستقبلة تدل دلالة واضحة على مدى تأثره بمحيطه من الحوادث المضطربة ، ومثله فى ذلك مثل أستاذه عبد الرحمن بن خلدون الذى رأى ما بأسبانيا الإسلامية وشمال أفريقيا من تفكك وأنحلال وفساد وفتنة . فألهمه ذلك تأليف تاريخه المسمى (كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر) ، كما ألهمه كتابة المقدمة المشهورة التى غدت منذ تأليفها أساساً لدراسة تجارب الأمم ، وعوامل التطور فى المجتمع وأسباب أنهيار الدول .

وتردد هذه النغمة الاقتصادية الاجتماعية التاريخية فى مؤلفات المقريزى، لأسباب أهمها أنه تتلمذ لعدة سنوات على ابن خلدون ، إذ جاء هذا العالم المؤرخ الكبير - هو أبو علم الاجتماع وفلسفة التاريخ - لاجئاً إلى القاهرة من موطنه تونس ، سنة ١٣٨٢ ميلادية ، ولم يلبث أن عقد خلال أقامته المديدة بها حلقات دراسية كبيرة مبتدئاً بالجامع الأزهر ، ثم المدرسة القمحية بجوار جامع عمرو بن العاص ، ثم الظاهرية البرقوقية بشارع بين القصرين ، ثم الخانقاه البيبرسية بجوار باب النصر الحالى . وصارت هذه الحلقات الدراسية نواة لمدرسة فكرية تخرج فيها المقريزى

وغيره من معاصريه . والسبب الثانى هو المحيط المملوكى الذى انغمست فيه مصر وأهلها ، على حين عاش سلاطين المماليك وأمراؤهم فى حزبية وعصبية عنصرية انتحارية بين الأتراك والجراكسة مرة ، وبين المماليك المتوطنين والوافدين مرة أخرى .

والتحق المقريزى بالوظائف الحكومية بعد أن غدا بحكم طبقته وتعليمه من أهل القلم والمعرفة ، وهى التسمية المميزة لهذه الطبقة من طبقة أهل السيف ، وهم المماليك وحدهم ، دون غيرهم من سكان البلاد المصرية . وأول عهد المقريزى بالوظائف الحكومية كأبيه من قبله ديوان الإنشاء بالقلعة ، وهو الديوان الذى يقابله فى العصر الحاضر وزارة الخارجية . فعمل سنة ١٣٨٨ موقعاً – أى كاتباً ٠– وهى وظيفة لا يبلغها وقتذاك سوى أصحاب المؤهلات العالية والموهبة والمعرفة والتفوق فى اللغة والأدب والتاريخ وتقويم البلدان والحساب .

ثم عُيّن المقريزى نائباً من نواب الحكم – أى قاضياً – عند قاضى القضاة الشافعية ، بسبب ما اشتهر عنه من الحماسة للمذهب الشافعى منذ أيام دراسته وتحوله عن مذهب الحنفية الذى نشأ فيه .

ثم صار المقريزى إمامًا لجامع الحاكم الفاطمى وهى وظيفة كبيرة فى ذلك العصر .

وتولى بعد ذلك وظيفة مدرس للحديث بالمدرسة المؤيدية ، وهى وظيفة يقابلها فى المصطلح الجامعى فى العصر الحاضر وظيفة أستاذ كرسى، وربما كان تعيين المقريزى فى تلك الوظيفة العالية بتوصية خاصة من أستاذه عبد الرحمن بن خلدون لدى السلطان برقوق .

ثم انتقل المقريزى من التدريس إلى الحسبة حين عينه السلطان برقوق، سنة ١٣٩٨ ، محتسباً للقاهرة وللوجه البحرى ، فانتقل بذلك من دائرة المشتغلين بالعلم والتعليم إلى دائرة الإدارة والاختلاط بمختلف طبقات المجتمع ، ولا سيما أرباب الأسواق والمتاجر وأصحاب المهن والصنايع . ذلك أن وظيفة المحتسب التى يقابلها فى العصر الحاضر عدة وظائف وزارية شملت وقتذاك النظر فى الأسعار الجارية ، وأحوال النقود، وضبط الموازين والمكاييل والمقاييس ، ومراقبة الآداب العامة ، ونظافة الشوارع ، وتنظيم حركة المرور بها ، مع الإشراف على المدارس والمدرسين والطلاب ، والعناية بالمساجد والحمامات والقياسر والوكالات ، فضلاً عن مراقبة أصحاب الصناعات العالية من الأطباء والصيادلة والمعلمين أى المهندسين المعماريين . ويضاف إلى هذه الواجبات الكثيرة الداخلة فى اختصاص المحتسب أحوال الباعة الجوالة والمتعيشين والشحاتين والمتعطلين الذين كانوا خطراً على الأمن .

ويتضح من ضخامة هذه الوظيفة ومسؤولياتها أن المقريزى الذى عُين فيها بأمر من السلطان برقوق ، قد اشتهر وقتذاك بالكفاية والدقة فى

الإدارة والأمانة فى تطبيق الأحكام الشرعية ، غير أنه لم يلبث أن تنحى عن هذه الوظيفة مرتين فى عامين متتاليين ، إذ ضاق بمسؤولياتها التى شغلت وقته ليلاً ونهاراً ، وصرفته عن القراءة وتطلبت منه الجلوس فى دكة المحتسب للفصل فى شكاوى السوق والسوقة ، وتوقيع العقوبات على المخالفين ، وإصدار الأوامر إلى العرفاء والأعوان والنقباء ، مع العلم بأن وظيفة محتسب القاهرة شملت الوجه البحرى كله .

وفى نحو ذلك الوقت تزوج المقريزى وأنجب ، فالمعروف أن بنتاً له ماتت فى سن السادسة بالطاعون الذى اجتاح القاهرة وسائر البلاد المصرية سنة ١٤٠٣ . وهذا الطاعون بالذات هو الذى دفع المقريزى إلى تأليف كتاب **(أغاثة الأمة بكشف الغمة)** ، كما دفعه ضيقه بوظيفة الحسبة ومسؤولياتها إلى تأليف كتاب **(شذور العقود فى ذكر النقود)** ، وكتاب **(الأكيال والأوزان الشرعية)** . ويبدو أن هذه الكتب الصغيرة ترجع إلى أوائل عهد المقريزى بالتأليف ، كما يبدو من محتوياتها مدى تأثير عبد الرحمن بن خلدون فى التكوين الفكرى عند تلميذه الموهوب .

ثم عاد المقريزى إلى التدريس مرة أخرى ، حين عينه السلطان برقوق ، سنة ١٤٠٨ ، مدرساً للحديث بالمدرستين الأقبالية والأشرفية بدمشق ، مع التنظر على أوقاف المارستان – أى المستشفى – النورى بها ، ثم عينه السلطان فرج بن برقوق نائباً للحكم – أى قاضياً – بدمشق ، استيفاء لشرط الواقف أن يكون المتعينون على الأوقاف الدمشقية قضاة

بها. لكن المقريزى أبى قبول هذا الشرف على الرغم من عرض الوظيفة عليه مراراً . ويظهر أنه سئم الوظائف الحكومية وضاق بتكاليفها وأعبائها، وأنه كان يملك من الموارد المالية التى جاءته من الوقف ، وما ورثه من الأملاك عن جده لأبيه بدمشق نفسها ما أغناه عن تضييع وقته فى كسب العيش عن طريق مجالس الحكم والقضاء .

ويظهر كذلك أن المقريزى استطاع أن يكتب أول مؤلفاته الطويلة فى هذه السنوات الدمشقية من حياته وهو كتاب السيرة النبوية وعنوانه (**امتاع الاسماع بما للرسول من الأبناء والحفدة والأخوال والاتباع**) ، وهو كتاب مشحون بصفحات متتالية من مؤلفات السابقين فى تاريخ السيرة . ومما يرجح نسبة هذا الكتاب الضخم إلى تلك السنوات قول المقريزى فى مقدمته «أنه غير جميل بمن تصدى للتدريس والافتاء وجلس للحكم بين الناس وفصل القضاء ، أن يجهل من أحوال رسول الله . . وجميل سيرته . . ما لا غنى عن معرفته» . وإلى تلك السنوات الدمشقية من حياة المقريزى يرجع كذلك كتاب (**النزاع والتخاصم فيما بين بنى أمية وبنى هاشم**) ، وهو كتاب مستمد من فكرة العصبية القبلية التى بنى عليها عبد الرحمن بن خلدون معظم نظرياته فى فلسفة التاريخ .

ثم رحل المقريزى عن دمشق بعد أقامته بها نحو عشر سنوات وعاد إلى القاهرة ليتوفر على الدرس والتدريس والتأليف الذى وضحت موهبته فيه بما أخرجه من المؤلفات الصغيرة . غير أنه تراءى له أن يحج أولاً ،

كـأنما أراد أن يفـصل بين مـرحلتين من حـيـاته . ومن أجل ذلك رحل المقريزى وأسرته حاجا إلى مكة التى عرفـها هو قبل ذلك وجاور بها مدة قصـيرة أبان طلبه العلم . على أنه ظل مـقيماً بمكة هذه المرة نحـو خمس سنوات واشتغل فى تلك السنوات المكية من حياته بتدريس الحديث. وربما يرجع تأليف كتـابه الذى عنوانه (الكلام ببناء الكعبة بيت الله الحرام) ، وكتاب (ضوء السارى فى معرفة تميم الدارى) ، وكتاب (التبر المسبوك فى ذكر من حج من الخلفاء والملوك) ، وكتاب (وصف حضرموت العجيبة) إلى هذه المدة المكية من حيـاة المقريزى ، فأنها كلها كتب صغـيرة خاصة بمحـيط بلاد العـرب ، وأخبـارها . ومن الـراجح أن الكتـاب المسـمى (الإعلام بمن فى أرض الحبشة من ملوك الإسلام) يرجع كذلك إلى هذه المجموعة المكية .

ثم استقر المقريزى بعدئذ بالقاهرة ، حيث أمضى بقية حياته الطويلة بحارة برجـوان ، التى ما برح منذ شبـابه يفاخر بها على سـائر الحارات القاهرية فى العصور الوسطى . ويظهر أنه جعل من داره بها مكاناً لدراسة تلاميذه وللتأليف الكثير فى مختلف نواحى دراسته . وبدأ المقريزى نشاطه العلمى فى هذه المرحلة من حيـاته بكتاب تاريخ القاهرة (المواعظ والاعتبار بذكـر الخطط والآثار) ، وهو الكتـاب المشهور باسم (الخطـط) لأنه توفر على دراسة المعالم القاهرية من حارات وشوارع ، ودرب وقياسر وحمامات ورباع وأسواق ومـدارس وخوانق ومسـتشفيـات ، فضلاً عن أخـبار المدن المصرية الكبرى، وتراجم رجال الدول ونظم الحكم فى مختلف العصور .

المقريزى مؤرخ الدول الإسلامية فى مصر :

ويتضح من اتجاه مؤلفات المقريزى بعد ذلك أنه رسم لعمله المستقبل ترتيباً تاريخياً استهدف به أن يكتب تاريخ كل دولة من الدول الإسلامية فى مصر حتى عصره فى مؤلف مستقل ، وبدأ المقريزى هذا الترتيب التاريخى بكتاب **(البيان والأعراب فيمن دخل مصر من الأعراب)** . أعقبه بكتاب **(عقد جواهر الاسفاط فى أخبار مدينة الفسطاط)** وهو تأريخ لمصر منذ الفتح العربى حتى قيام الدولة الفاطمية . ثم تلا ذلك كتاب فى الدولة الفاطمية سماه المقريزى **(أتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا)** ، ثم كتب بعد ذلك كتاب **(السلوك لمعرفة دول الملوك)** فى أربعة أجزاء ضخمة ، وهو الكتاب الذى غدا أساساً لجميع التواريخ المصرية فى عصر الدولتين الأيوبية والمملوكية ، وحق له أن يكون فخر مؤلفات المقريزى .

ومن الملحوظ أن المقريزى كتب المؤلفات المتقدمة لتكون كلها ذيلاً على كتاب (المواعظ والاعتبار) ، وأنه قصد فى كل منها أن يشرح ما أجمله من أخبار الدولة الإسلامية المصرية فى ذلك الكتاب الكبير ، ويظهر أنه عكف أثناء تأليفه هذه الكتب المتقدمة على إعداد المادة التاريخية لكتاب كبير أخر فى التراجم والسير ، وعنوانه **(المقفى الكبير)** ، وهو كتاب رغب المقريزى فى أن يجعل منه معجماً كبيراً لتراجم حكام مصر ورجالها والواردين عليها ، منذ أقدم العصور التاريخية المعروفة لديه إلى

ما قبل عصره. أما كتاب (**درر العقود الفريدة فى تراجم الأعيان المفيدة**) ، وهو الكتاب الذى تقدمت الأشارة إليه ، فقصد به المقريزى أن يكون معجماً محلياً لشخصيات عصره ، وربما بدأ الكتابة فيه وهو ماض فى ترتيب معجمه الكبير .

وكما جعل المقريزى كتاب (**المواعظ والاعتبار**) أساساً تفرعت عنه مؤلفاته التاريخية فى مختلف مراحل التاريخ المصرى فى العصور الوسطى، فإنه استوحى ذلك الكتاب واستلهمه لتأليف كتاب فى التاريخ القديم عنوانه (**الخبر عن البشر**) ، وهو عنوان يذكرنا بكتاب ابن خلدون .

ثم ألف المقريزى كتاب (**شارع النجاة فى تاريخ الأديان**) ، وهو أول كتاب مستقل من نوعه فى اللغة العربية . وتناول المقريزى بالتأليف موضوعات صغيرة مرتبطة بالمجتمع الذى عاش فيه ، وهى كذلك موضوعات من وحى كتاب (المواعظ والاعتبار) ، مثل (كتاب الوزارة) .

وللمقريزى كذلك كتب صغيرة لا ينتظر الباحث انصرافه إليها مثل (**المقاصد السنية فى معرفة الأجسام المعدنية**) ، وكتاب (**أزالة التعب والعناء فى معرفة الحال فى الغناء**) ، وكتاب (**الإشارة والإيماء فى حل لغز الماء**) ،. وربما كان مرجع تأليف هذه الكتب المتباينة إلى أيام ولايته وظيفة الحسبة.

وكانت مؤلفات المقريزى الكبرى والصغرى تربو على مائة كتاب . ويتعجب المعاصرون والمتأخرون والمحدثون أن ينسب ذلك العدد الوافر من

الكتب إلى مؤلف واحد . وهذا التعجب لا يقتصر على مؤلفات المقريزى، بل يتعداه إلى مؤلفات المؤرخين فى مصر فى العصور الوسطى وغيرها من البلاد فى تلك العصور فى الشرق والغرب . أما تفسير ذلك فهو أن بعض الكتب الصغرى التى كتبها المقريزى أو غيره من المؤلفين فى تلك العصور لم تتعد موضوعاً بذاته أو حادثة بعينها . وبعض هذه الكتب لا تزيد عن مقالة طويلة فى مجلة شهرية أو فصلية أو نصف سنوية فى العصر الحاضر . وهذا البعض يتسم فى الواقع بالطابع الصحفى لتنوير أرباب الدولة، وذلك قبل أن تصبح الصحافة جزءاً من مقومات المجتمع .

ولهذا ينبغى أن تعد الكتب الصغرى عامة بمثابة أول محاولة صحفية لتكوين ماهو معروف باسم الرأى العام فى المصطلح السياسى الحديث .

ولعل أهم المؤلفات المقريزية الصغيرة التى تقدمت الأشارة إليها كتاب (**النزاع والتخاصم فيما بين بنى أمية وبنى هاشم**) ، وكتاب (**أغاثة الأمة بكشف الغمة**) ، إذ أرجع المقريزى فى الكتاب الأول من هذين الكتابين أمر التنافس على الخلافة فى الدولة الإسلامية بين الأمويين والهاشميين إلى عصبيات الجاهلية القديمة ، وأهمل جانب الحوادث والحروب المريرة والشخصيات المتنافرة التى لم تعد كلها أن تكون أسباباً طارئة . أما الكتاب الثانى ، وهو (أغاثة الأمة بكشف الغمة) فتناول المقريزى فيه تاريخ المجاعات التى نزلت بمصر منذ أقدم العصور إلى زمنه.

وأدى به البحث إلى أن أسباب ما ينزل بالناس من مجاعات وطواعين وأغلية ، أنما هو سوء تدبير الملوك والحكام وغفلتهم عن النظر فى مصالح العباد لا نقص النيل أو قلة المطر ، ولا غضبُ الله على أهل مصر خاصة ، هو تخريج اقتصادى سليم لم يسبق إليه أحد من المؤلفين فى الشرق الإسلامى أو الغرب المسيحى قبل المقريزى .

وثمة ناحية جديرة بالانتباه فى معرض هذه الإشارات العابرة إلى بعض المؤلفات الصغيرة للمقريزى ، وهى أنه على حين تموج مؤلفاته الكبيرة بأخبار الخلفاء والسلاطين الأمراء ، وتحفل بحوادث العزل والولاية، وتفيض بالتراجم والوفيات حتى تكاد شخصية المؤلف أن تختفى تمامًا ، إذ بهذه الكتب الصغيرة تلقى كثيراً من الضوء على هوية المؤلف ، وتدل على بعض ملامح عصره ، وتلقى الأضواء على ملامحها الفكرية والاجتماعية والاقتصادية ، وذلك أن المقريزى يعرض فى كتبه الصغيرة مسائل قل أن يستطيع التعرض لها فى حولياته الكبيرة ، ويتحلل من قيود تسجيل الأخبار ، ويجرؤ على الادلاء بآرائه الخاصة فى أسلوب النصيحة ، بل يحاول أحياناً أن يعلل ويحلل حادثة بذاتها تعليلاً عقلياً ، أو يناقش عيباً من عيوب المجتمع نقاشاً حراً ، وفى ذلك كله كذلك شرح لشخصية المقريزى .

❁

وعندما نقرأ كتابه (أغاثة الأمة ...) نشعر أن المؤلف لم يضع الكتاب ليسرد تاريخ المجاعات التى اجتاحت مصر مراراً خلال العصور ، بل أراد أن يعطينا صورة واضحة ودقيقة وصادقة عن الأسباب والعوامل التى فجرتها ، وعن النكبات والمحن التى حلت بالشعب من جراء استهتار الحكام الغارقين فى الملذات وانصرافهم الكلى عن تدبير شؤون البلاد والاهتمام بمصالح العباد .

اسباب المجاعات سوء تدبير الحكام :

ولاحظ الدكتور السباعى[1] أن المقريزى يأخذ ، فى كتابه ، بمبدأ السببية وبالأسس المادية التى يعتمدها فى الشرح والتحليل . إذ يقول :

... فالمجاعات وأمثالها ليست شيئاً مفروضاً على الإنسان من عل ، ينزل بأمر ، ويرتفع بأمر . كما أنها ليست ناجمة عن جهل الطبيعة وعماها ، دون أن يكون للإنسان نصيب فيها . **بل هى ظاهرات مادية** اجتماعية ، **لم تلازم البشر دائماً ، ولكنها تقع آنا ، وتنقطع آنا أخر : تقع عندما تجتمع أسبابها ودواعيها ، وتنقطع عندما تنتهى تلك المسببات والدواعى .**

إن كل شئ خاضع للتطور ، يولد وينمو ويموت : تتجمع أسباب كافية لخلق حادث فيخلق ويتطور ، ثم تتجمع أسباب تلاشيه فينحل ،

---

(١) راجع نفس المقدمة التى أشرنا إليها سابقاً .

ويندثر . فظن الناس ، كما يلاحظ المقريزى ، « **أن هذه المحن لم يكن فيما مضى مثلها ، ولا مر فى زمن شبهها** » ، وقولهم أنه « **لا يمكن زوالها، ولا يكون أبداً عن الخلق انفصالها** » ، أمران لا يقومان على أسس صحيحة ، وذلك لجهلهم أن تلك الحوادث عوارض لها أسبابها . « **فإذا تأملنا الحادث ، كما يقول المقريزى ، من بدايته إلى نهايته ، وعرفناه من أوله إلى غايته ، عرفنا أن ليس بالناس سوى سوء تدبير الزعماء والحكام ، وغفلتهم عن النظر فى مصالح العباد** » .

والمقريزى لا يكتفى بتعداد الأسباب ووصف النتائج والآثار المؤلمة التى أدت إليها ، **بل يعمد إلى وصف العلاج وتقديم المقترحات الكفيلة بأزالة الداء ورفع البلاء** ، لأن « الأمور كلها ، كما يقول ، إذا عرفت أسبابها ، سهل على الخبير صلاحها » .

فما هى الأسباب ، أولاً ؟ لقد حصرها فى ثلاثة هى : الآفات السماوية ، وشراء المناصب والمراكز الحكومية بالمال ، وتأثير العامل النقدى . وقد شرحها الدكتور السباعى على الشكل الموجز التالى :

أولاً : الآفات السماوية :

ومن ذلك قصور النيل ، وعدم نزول المطر بالشام والعراق والحجاز ، وتعرض الغلال للقحط ، أو الرياح ، أو الجراد ، أو ما شابه ذلك . صحيح أن هذا السبب أساسى ، فهو مبعث الضيق والضنك والعسر .

وقد يعظم الأمر حتى تعم المجاعـات البلاد ، وتكثر المآسى والفواجع . ولكنه سبب ، وأن عظم خطبـه ، فبوسع الحكومة الحـازمة التى يهمـها أمر العباد ، أن تبذل المساعى الجبارة ، فقد تخـفف من المآسى ، وقد تحد من زمن المجاعـة وسلطانها ، وقـد تتلافى المجـاعة كلها بما تهـيئـه من قمح مخزون لمثل هذا اليوم ، أو تستـورد المواد الغذائية من الأقاليم المجاورة أو البعيدة . هى أمور كلها ممكنة إذا صحت الإرادة ، وصدق العزم .

أو لم يكن قـصور النيل سـببـاً مباشـراً للغلاء الذى وقـع آخر أيام الدولة الأخشيـدية ؟ فلما دخل جوهر الصقلى بعسـاكر المعز لدين الله ، نظر فى أمـر الأسعار ، فـضرب جمـاعة من الطحـانين ، وطيف بهم ، وجمع سـماسرة الغـلات بمكان واحد ، وأمر ألا تبـاع الغلات إلا هناك فقط ، ولم يجعـل لمكان البيع غير طريق واحـدة ، فكان لا يخرج قدح قمح إلا ويقـف عليه سليـمان بن عزة المحـتسب . فـهذا التدبـير ، على بساطتـه ، سهل عسـرة الناس بعض الشئ ، ورد عنهم كثيـراً من مآسى الفاقة .

أو لم يقس النيل فى عام ثمان وتسعين وثلاثمائة ، حتى عظم الأمر على الناس ، ونال الجوع منهم ، فاندفعوا إلى الحاكم بـأمر الله يستغيثون به ، ويسألونه ألا يهمل أمرهم ، مما دفـعه إلى ركوب الحزم ، بعد طول الغفلة ، ودعاه إلى تهديد من يخفى الغلة ؟

أو لم يبخل النيل على أهله فى أيام المستنصر ؟ أو لم يقع الغلاء الشنيع الذكر ، فتعطلت الأحوال ، واختل الأمن ، وعدم الزارعون ، وانتشر الوباء ، واستولى الجوع ، وأكلت الكلاب والقطط ، واختطف الإنسان من الطرقات ليؤكل ، وكثر الموتان ، وأكل الناس بغلة الوزير . فلما شنق بعض العامة فيها ، لم يتورع الناس عن أكلهم تحت ظلام الليل. أو لم يدفع الجوع امرأة إلى بيع عقدها الثمين بشئ من الدقيق ، ولم يبق لها النهاية منه غير قرص واحد ، فأتت قصر السلطان ، وخطبت الناس فى هذه الحال التى جعلت قرص الخبز يقوم عليها بألف دينار ، مما جعل السلطان يتنبه إلى خطورة الأمر ، ويأخذ بالحزم ، فما ضرب عنق واحد من المحتكرين ، وأعقبه بآخر ، حتى صاح تجار الحبوب والأرواح : « أيها الأمير فى بعض ما جرى كفاية ، ونحن نخرج الغلة ، وندير الطواحين ، ونعمر الأسواق بالخبز ، ونرخص الأسعار على الناس » .

فالآفات الطبيعية أذن لم تكن وحدها سبباً للمجاعات والشدة التى حلت بالناس ، بل هناك أحتكار القوت ، وتلاعب المحتكرين به ، فى غفلة من أولياء الأمر . بل هنالك مساهمة الدولة نفسها باحتكار المواد الغذائية ، ومنع الناس من الوصول إليها إلا بأغلى الاثمان . **كان الأمراء تجاراً يريدون الثروة** ، واحتكار القوت أكبر معين على الوصول إليها . **وكان السلطان تاجراً** ، فهو يحتكر للتجارة ، وللضغط السياسى على

الشعب عند الحـاجة . كـان هنالك أذن سوء تدبيـر ، واستـثمـار بشع ، وتقاعس عن الاهتمام بشـؤون الرعية ، وضعف فى الإدارة ... وهى أمور لا تقل خطورة عن الآفات الطبيعية ، بل وربما فاقتها كثيراً بشرورها .

ثانيا: شراء المناصب والمراكز الحكومية بالمال :

كـان السلطان بحـاجة دائمـة إلى المال ، بحـاجة إلى عـصب الملك القائم على القوة والدسيـسة وكسب الأنصار . وهو بحاجة إليه من أقرب الطرق وأيسرها . وخيـر وسيلة هى « تلزيم » المناصب الإدارية الكبرى لمن يقـدر على الدفع ، بغض النظر عن الجـدارة والأهليـة . أمـا هدف طالب المركز فهو كهدف عارضـه : التجارة والكسب . فإذا دفع « الملتزم » مبلغاً من المال فانما يدفـعه أمـلاً بجنى أضعافـه ، مما جعل المناصب الحكومـية الخطيـرة والصغيـرة بين أيدى من لا أخلاق لهم ، ولا جـدارة لديهم ، همهم الكسـب وتحصيل الأمـوال ليدفعـوا ما عليهـم تجاه السلطان أولاً ، وليسـدوا حاجاتهم منه ثانـياً ، فتـزاد الضرائب ، ويكثر من أنواعـها ، وتصادر الأموال ، ويشتد الأكراه والبغى ، ولا بأس من أتلاف الأنفس ، وأراقة الدماء ، واسترقاق الناس ، ما دامت الغاية تبرر الواسطة .

ولما كان بقـاء الملتزم فى التزامة لا يخـضع لقانون أو نظام ، وأنمـا هـو تفاعل مع رضـاء وغضب السلطان والأسيـاد (وقد يعزل اليـوم قبل الغد ، ويقصى عن عمله قبل أن يكون استرد أمواله) ، لذلك كان يحمل

نفسية الجشع الذى يريد ملء خزائنه بأسرع وقت ممكن ، وبأية وسيلة كانت .

هذه الحال من الإدارة لا تفسح فى المجال أمام تقدم التجارة والصناعة والزراعة . بل أنها تفتح طريق الخراب والبوار أمامها سريعاً ، مما دفع أهل الريف كثيراً إلى هجرة الأرض ، دفعاً للمغارم ، وخلاصاً من المظالم . . ويضيف المقريزى سبباً آخر لبوار الزراعة ، هو زيادة استثمار الفلاحين عن طريق رفع بدل إيجار الأراضى الزراعية ، والاستمرار فى زيادة البدل فى كل عام حتى بلغت أجور الفدان عشرة أمثاله فى بعض الأحايين . لذلك كان الفلاح يغدو أمام نفقة انتاج عالية . فهو عليه أن يدفع أجوراً مرتفعة للأرض ، وعليه أن يبتاع البذار غالياً ، وأن يزيد من نفقات الحرث والبذر والحصاد . أضف إلى ذلك زيادة الاضطهاد ، وكثرة مصادرة الأموال . فزادت هجرة سكان الريف ، واتسع نطاق الأرض البور، وتهدم الكثير من القرى ، ومات مئات ألوف الفلاحين ، وندرت اليد العاملة فى الريف ، وقلت الحيوانات الزراعية ، مما زاد فى تفاقم أمر الغلال ، وارتفاع الأسعار ، وانتشار المجاعات والأوبئة .

ثالثاً: العامل النقدى :

لقد ذهب المقريزى إلى أن النقد هو شئ أساسى فى حياة المجتمعات، يتخذ أساساً للتعبير عن ثمن المبيعات وقيم الأعمال . وهو

يعتقد أن النقد المعدنى من ذهب وفضة أنما لازم الإنسان منذ قديم الأجيال، وفى سائر البلدان . ولم يلبث أن دفعه اعتقاده هذا إلى الأخذ بأن آدم هو أول من ضرب الدينار والدرهم ، وأنه قال لا تصلح المعيشة إلا بهما .

أخذ المقريزى « بصنمية » النقد . فالذهب والفضة عبارة عن قوة عظيمة ، لها سلطانها على الناس . أن كل شئ يشترى بالنقد . فلم لا نعتقد بأن القدرة على شراء كل شئ هى خاصة طبيعية من خواص الذهب؟ ومن هنا تأتت ضرورته للمجتمعات ، ولهذا عرفته كافة المجتمعات منذ قديم الزمان .

لم يفطن المقريزى إلى أن النقد شئ عارض لم يلازم الإنسان منذ ظهوره ، فقد باع الإنسان قديماً واشترى ، دون وساطة النقد ، باتباعه المقايضة . كما أنه لم يفطن إلى أن النقد وسيط فى عملية البيع والشراء، يقضى على محاذير المقايضة ، ويسهل عمليات التبادل نظراً لما يتمتع به من خصائص . فهو مقياس للقيمة ، ووسيلة التبادل ، ووسيلة التجميع، ووسيلة الدفع . . ولم يفطن أيضاً إلى أن المعادن الثمينة لم تتخذ أساساً للنقد إلا بعد زمن طويل ، وبعد أن اكتشف الإنسان فيها خصائص هامة من حيث المظهر ، والندرة ، والبقاء ، والتجانس ، والتجزئة المادية والاقتصادية .

ولكن الشئ الهــام الذى توصل إليه المقـريزى فى كتـابه ، هو الأثر العظيم الذى يتركه النقد فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية : **فهو يمكن أن يكون عامل أضـطراب كما يمكن أن يكون عـامل استـقرار** . فعندما شكا المجتمع المصرى ، فى مجاعاته الأخـيرة ، نزوع الأسعار ، غلاء المبيعات وقيم الأعمال ، ولجمت عن ذلك الضائقات الاقتصادية العنيفة ، والهزات الاجتماعية الهائلة ،**لم يكن أرتفاع الأسعار السبب الأساسى فى ذلك ، بل كان الارتفـاع نتيجـة لسبب آخر هو كـثرة النقـد المتداول ، ورواج الفلوس النحاسية خاصة .**

لاشك أن المقريزى لم ينكر عـامل الندرة فى ارتفاع الأسعـار ، فقد أورد أثر هذا العامل بكـل وضوح ، إذ عندما تقل مـية منتوج بسـبب ما ترتفع أسعـاره ، ولكن هذا لا يكفى لحدوث تلك المجاعـات الهائلة التى نكبت بها مـصر أخيراً . وليس أرتفـاع الأسعار دائماً نتيـجة الندرة وقلة العرض وكثـرة الطلب ، بل قد يحدث رغم وفـرة المواد المطلوبة ، عندما نزيد النقد المتـداول كثيراً ، أو نتـلاعب بكمية المعـدن فيه ، أو نستـبدل المعدن الثمين بمعدن رخيص نعطيه قيمة أسمية تعلو قيمته التجارية كثيراً ، كما كان شأن الفلوس .

يقول المقـريزى أن مصر لم تعرف نقـداً لها غير الذهب خـاصة فى الجاهلية والإسلام . وكانت الفضة تستخدم للحلى والأوانى ، ولا يضرب منها إلا الشئ البسيط ليكون مساعداً للذهب فى المعاملات البسيطة . فلما

كانت أيام الحاكم بأمر الله ، وانتشرت الدراهم القطع التى فقدت جزءاً منها ، والدراهم المزايدة التى تزيد الدراهم الجيدة حجماً لا وزناً ، عمد الحاكم إلى نهب أموال الشعب ، فألغى للدراهم القديمة ، واستبدلها بدراهم جديدة يساوى واحدها أربعة من دراهم القطع والمزايدة . وأصبح الدينار الذهبى يساوى ١٨ درهماً جديداً بدلاً من ٣٤ درهماً قديماً . ومازال استثمار الناس عن هذه الطريق يتوالى حتى أصبح درهم الكامل ابن العدل مزيجاً من فضة ونحاس بنسبة ثلثين إلى ثلث ، ويساى ٤٨ فلساً .

أما النقد الفلوس فلم يعرفه الناس قبل لصغار شأنه . ولم يضرب فى مصر إلا فى زمن الكامل الأيوبى لسبب أورده المقريزى . فكان ضربه بغية تسهيل معاملات الناس فى المبيعات الصغيرة التى تبلغ قيمتها درهماً أو جزءاً من الدرهم ، لذلك كانت كمياته ضئيلة وليست له منزلة النقد الثمين .

غير أن الدولة التى كانت فى شبه عزلة عن الشعب ، وهانت عليها المقاييس والاعتبارات ، وأصبح ضعفها أو عجزها يدفعها إلى التماس المال من أيسر الطرق وأسرعها ، أخذت توالى هجومها على أموال الشعب حيناً بعد حين . ولم يلبث بعض العمال ، بعد عام ٦٥٠ هـ ، أن سول لأرباب الدولة حب الفائدة ، والتمس ضمان ضرب الفلوس لقاء مال يلتزمه . فما أسرع ما أجيب إلى طلبه . وأخذت دور الضرب بالأكثار من الفلوس ، وأصبح كل درهم يساوى ٢٤ فلساً بدلاً من ٤٨ فلساً .

فـاضطربت أحوال الناس ، وثقل الأمـر عليـهم . ولم يلبثـوا أن أذعنوا للأمر بعد فقد كل امرئ نصف ثروته بجرة قلم .

ثم اشتدت وطأة الاستثمار فى عهد كتبغا ووزيره فخر الدين ، واتسع تلزيم أعمال الدولة لقاء البراطيل من الولاة والمحتسبين والقضاة والعمال ، ولقـاء الحمـايات وغيـرها . واستـرسل فى ضرب الفلوس حـتى راجت وغلبت على غيرها . وتوالى أنهيار قيمتها ، وارتفاع أسعار البضائع حتى أصبح رطلها ، وزناً ، يسـاوى درهمين ، قيمة ، مما جـعل أمر عدها فى المعاملات شاقاً عسيراً فأصبح النقد يوزن ولا يعد . وهذه أول مرة يخسر النقد فيها صفة العد ليصبح محلاً للوزن .

آلام يؤدى الاشتطاط فى ضرب الفلوس ؟ كانت الفلوس تحـمل قيمة اسمية تزيد كثيراً على قيمتها التجارية كمعدن نحاسى ، فأدى الأكثار منها إلى تضخم نقدى ، أشبه بالتضخم النقدى الذى نشاهده اليوم عندما تكثر الدولة من أصدار الورق النقدى ذى القيمـة الاعتبارية . ولما كان النقد فى أساسه عبارة عن وسيط بين بضاعتين تكونان محل التبادل ، وكانت زيادة البضـائع فى المجتمع تتطلب مبـدئياً زيادة مماثلة فى النقد ، وكـان اللجوء إلى الإكـثار من الـنقد ، مع إبقـاء كـميـات السلع علـى حالهـا أو مع انقاصها، يؤدى إلى إيجاد قيم اصطناعـية لا واقع لها ، فمن الطبيعى أن يعاد تقسيم النقود على كميات البضـائع القائمة ، مما يجعل سعر البضاعة يزيد بالنقد ، أى تهبط قيمة النقد ، وترتفع أسعار البضائع .

فالتضخم النقدى ، يؤدى قبل كل شئ ، إلى أرتفاع أثمان السلع بصورة عامة ، ويؤدى هذا الأرتفاع إلى هبوط قوة الشغيلة الشرائية ، لأن الأجور تبقى مستقرة مدة من الزمن ، ثم تأخذ بالارتفاع البطئ شيئاً فشيئاً نتيجة نضال الشغيلة اليومى المرير ، بينما تكون أسعار المواد الضرورية للعيش سريعة الارتفاع ، مما يجبر العاملين على العيش فى ضنك وبؤس. وكذلك يكون أمر أصحاب الدخل المحدود من موظفين ، ومعانين حكومياً ، ورجال فكر . فهم يستمرون على قبض الدخل ذاته تقريباً ، ولكن الأسعار تسابق الريح فى ارتفاعها ، فيصبحون ضحية التضخم النقدى أيضاً .

أما المستفيد من التضخم وارتفاع الأسعار فهو الدولة ، إذ كلما هبطت قيمة النقد ، خفت قيمة وفاء ديونها (ثمن مشتريات ورواتب. . .)، وتكثر كذلك وارداتها من الضرائب بسبب أزدياد الدخل الاسمى وغيره . كما يستفيد من التضخم الصناعيون والتجار ، لجمعهم أرباحاً عظيمة فى عهود أرتفاع الأسعار ، ولتحويلهم هذه الأموال النقدية ، غالباً ، إلى أموال عينية تقيهم شر هبوط النقد السريع .

وتبين للدكتور السباعى ، بعد أطلاعه على آراء المقريزى الاقتصادية ، ان هذا المؤرخ هو أول كاتب عربى تنبه إلى أثر النقد فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وأول من أرجع أسباب بعض الهزات الاقتصادية والمجاعات واضطراب الأسعار إلى عامل النقد . ومهما تكن الشوائب

التى تعترى نظريته ، فهو بلا شك ، قد فتح بابا جديداً فى الحياة الاقتصادية ، وأسهم فى وضع أسس النظرية الكمية فى النقد ، تلك النظرية التى أخذ بها كثير من العلماء ، وتناقلوها جيلاً بعد جيل ، وادخلوا عليها جملة من التحسينات والاضافات حتى انتهت إلى الشكل الذى صاغها فيه العالم « فيشر » ، عام ١٩١١ : **أن كل مبادلة اقتصادية تشتمل على عنصرين البضاعة والنقد ، فإذا حدثت حركة عامة فى الأسعار بين تاريخين معينين لم يطرأ فيهما تغير كبير على كميات البضاعة ، كانت تلك الحركة متأتية عن اختلاف كميات النقد .**

وبعد تعداد الأسباب وشرحها يقدم المقريزى المقترحات والحلول . ونترك للقارئ متعة الأطلاع عليها فى الكتاب القيم الذى أتحفنا المقريزى به منذ أكثر من خمسة قرون .

مكتبة الأسرة

(١) (تراث الإنسانية) ، المجلد الثانى ، ص ٥٠٩ - ٥١٤ ، منشورات وزارة الثقافة

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم . الحمد لله ، مصرف الأمور بحكمته ، ومجريها كيف يشاء بقدرته ، أنعم على قوم فأوقفهم على ما خفى من بديع صنعته ، ووفقهم لاتباع ما درس من شريعته ، وآتاهم بياناً وحكماً ، وألهمهم معارف وعلماً ، وأيدهم فى أقوالهم ، وسددهم فى أفعالهم ، حتى بينوا للناس أسباب ما نزل من المحن ، وعرفهم كيف الخلاص مما حل بهم من جليل الفتن ، وأضل آخرين فأكثروا فى الأرض الفساد ، وأملى لهم[1] حتى أهلكوا بطغيانهم العباد والبلاد ، واستدرجهم من حيث لا يشعرون ، فهم فى ضلالهم يعمهون ، وبباطلهم يفرحون ، ولعباد الله يذلون ، وعن عبادة ربهم يستكبرون .

أحمده حمد عبد عرف قدر أنعم الله عليه فعجز عن شكرها ، وعلم أن الأمور من الله ومرجعها إلى الله ، فاعتمد عليه فى تيسير عسرها .

وصلى الله على نبينا محمد الذى هدى الله به العباد ، وأزال بشرعته الجور والفساد ، وعلى آله وأصحابه ، وأوليائه وأحبابه ، صلاة لا ينقطع مددها ولا يحصى عددها .

وبعد فإنه لما طال أمد هذا البلاء المبين ، وحل فيه بالخلق أنواع

(١) أملى له : أمهله .

العذاب المهين ، ظن كثير من الناس أن هذه المحن لم يكن فيما مضى مثلها ولا مر فى زمن شبهها . وتجاوزوا الحد فقالوا لا يمكن زوالها ولا يكون أبداً عن الحق انفصالها ، وذلك أنهم قوم لا يفقهون ، وبأسباب الحوادث جاهلون ، ومع العوائد واقفون ، ومن روح الله آيسون . ومن تأمل هذا الحادث من بدايته إلى نهايته ، وعرفه من أوله إلى غايته ، علم أن ما بالناس سوى سوء تدبير الزعماء والحكام ، وغفلتهم عن النظر فى مصالح العباد ، إلا أنه كما مر من الغلوات[1] ، وانقضى من السنوات المهلكات . إلا أن ذلك يحتاج إلى ايضاح وبيان ، ويقتضى إلى شرح وتبيان . فعزمت على ذكر الأسباب التى نشأ منها هذا الأمر الفظيع ، وكيف تمادى بالبلاد والعباد هذا المصاب الشنيع ، وأختم القول بذكر ما يزيل هذا الداء ويرفع البلاء ، مع الإلماع بطرف من أسعار هذا الزمن ، وايراد نبذ مما خبر عن الغلاء والمحن ، راجياً من الله سبحانه أن يوفق من أسند إليه أمور عباده ، وملكه مقاليد أرضه وبلاده ، إلى ما فيه سداد الأمور ، وصلاح الجمهور ، إذ الأمور كلها - وجلها - إذا عرفت أسبابها سهل على الخبير صلاحها . وبالله المستعان على كل ما عز وهان ، وهو يقول الحق ويهدى إلى سواء السبيل

(١) يستعمل المقريزى كلمة (غلوات) كجمع لكلمة (غلاء) ، وهذا خطأ لغوى ، لأن جمعها هو أغلية .

فصل فى ذكر مقدمة حكمية تشتمل على قاعدة كلية :

اعلم ، أيدك الله بروح منه ، ووفقك إلـى الفهم عنه ، أنه لم تزل الأمور السالفـة كلما كانت أصعب على من شـاهدها ، كانت أظرف عند من سمعـها . كذلك لا تزال الحال المسـتقبلة تتصور فـى الوهم خيراً من الحالـة الحاضرة ، لأن مـلالة[1] الحـالة الحاضـرة تزين فى الوهم الحـالة المستقبلة . فلذلـك لا يزال الحاضر أبداً منقوصاً حقه ، مـجحوداً قدره ، لأن القليل من شره يرى كثيـراً ، إذ القليل من المشاهدة أرسخ من الكثير من الخبر ، وإذ مقاساة اليسيـر من الشدة أشق على النفس من تذكر الكثير مما سلف منهـا . مثال ذلك شخص أرقتـه البراغيث ليلة ، فتـذكر بذلك ليالى ماضية أرقته فيها حررة الحمى. فغير ذى شك أن توهم تلك الحمى، وتذكر تلك الأيام الماضية ، أخف عليه من دبيب البراغيث على جسمه فى وقتـه ذلك . ولا جرم أن هذا الحال ، وأن كـان هكذا موقـعه فى الوقت الحاضر من الحس ، فليس كذلك حكمه فى الحـقيقة ، لأنه لا يقدر أحد أن يثبت القول بأن دبيب البراغيث على الجـسم وقرصها أنكى من حرارة الحمى ، وأن السهر فى حال الصحة أشد من السهر فى أسباب المنية .

ولما كانت الحالتان هكذا فى التمثيل ، وجب علينا أن نسلم للقائلين الذين ضـاقوا ذرعاً بحـوادث زمنهم على مـا زعموه مـن أن هذه الحوادث صعبة عليهم ، ولا نسلم لهم مـا جاوزوا به الحد ، من أدعائهم أنها فى

(١) يستعمل المقريزى هذه الكلمة بمعنى الملال أو الملل .

المقارنة والقياس أصعب من التى مضت ، مثاله لو أن رجلاً قام من فراشه، وهو بمصر فى أيام الشتاء ، سحراً ، وبرز إلى رحاب داره ، فرأى الأمطار نازلة ، والأرض بالماء قد امتلأت ، فقال هذا يوم شديد البرد ، لكان ذلك من قوله غير مردود ولا منكر ، لأنه قال بما وجد فى نفسه ، وبما جرت عادة الناس أن يقولوه . فإن عجز عن احتمال ما وصل إلى جسمه من البرد ، ورجع إلى فراشه فالتحف ، قال هذا اليوم برده أشد من البرد الواقع ببلاد الروم والترك ، لم تجز هذه المقالة ، وعد قائلها فى الضعف واللين والغرارة[1] بمنزلة بنات الخدور ، وربات الحجول . بل نخرجه عن لحافه ، ونريه الأطفال وكيف يمرون فى تلك المياه ويلعبون بها ، فيعلم إذا رأى ذلك أن الذى أطنب فيه من الشكاية لزمانه ليس لأفراط شدة الزمان ، لكنه لضعف صبره وقلة احتماله .

وسأذكر ، إن شاء الله تعالى ، من الغلوات الماضية ما يتضح به أنها كانت أشد وأصعب من هذه المحن التى نزلت بالناس فى هذا الزمان بأضعاف مضاعفة ، وأن كانت هذه المحنة مشاهدة ، وتلك خبراً .

واعلم أن المسموع الماضى لا يكون أبداً موقعه من القلب موقع الموجود الحاضر فى شئ من الأشياء ، وأن كان الماضى كبيراً والحاضر صغيراً ، لأن القليل من المشاهدة أكثر من الكثير بالسماع . والله يؤتى الحكمة من يشاء ، ومن يؤت الحكمة فقد أوتى خيراً كثيراً ، وما يذكر إلا أولو الألباب . والله يقول الحق وهو يهدى السبيل .

(١) الغرارة (بفتح الغين) الغفلة .

فصل فى ايراد ما حل بمصر من الغلوات وحكايات يسيرة من انباء تلك السنوات :

اعلم ، حاط الله نعمتك وتولى عصمتك ، **أن الغلاء والرخاء مازالا يتعاقبان فى عالم الكون والفساد** ، منذ برأ الله الخليقة فى سائر الأقطار وجميع البلدان والأمصار . وقد دون نقلة الأخبار ذلك ، وبسطوا خبره فى كتب التاريخ وعزمى ، إن شاء الله تعالى ، أن أفرد كتاباً يتضمن ما حل بهذا النوع الإنسانى من المحن والكوارث المجيحة[1] ، منذ آدم عليه السلام ، وإلى هذا الزمن الحاضر ، فإنى لم أر لأحد فى ذلك شيئاً مفرداً. **وأذكر هنا جليل ما حل بمصر خاصة من الغلاء فقط** ، على سبيل الاختصار ، والاضراب عن التطويل والاكثار . فأقول وبالله استعين فهو المعين :

قد ذكر الأستاذ **إبرهيم بن وصيف شاه** فى كتاب **أخبار مصر لما قبل الإسلام** ، وهو كتاب جليل الفائدة رفيع القدر ، أن أول غلاء وقع بمصر كان فى زمن الملك السابع عشر من ملوك مصر قبل الطوفان ، واسمه **أفروس بن مناوش** الذى كان طوفان نوح عليه الصلاة والسلام فى زمنه ، على قول ابن هرجيب بن شهلوف . وكان سبب الغلاء أرتفاع الأمطار ، وقلة ماء النيل ، فعقمت أرحام البهائم ، ووقع الموت فيها لما أراده الله سبحانه وتعالى من هلاك العلم بالطوفان .

---

(١) جاح : أهلك. جاح الله ماله : أهلكه بالجائحة . والجائحة : المصيبة العظمى .

ثم وقع غلاء فى زمن فرعان بن مسور ، وهو التاسع عشر من ملوك مصر قبل الطوفان . وسببه أن الظلم والهرج[1] كثرا حتى لم ينكرهما أحد ، فأجدبت الأرض ، وفسدت الزروع . وجاء بعقب ذلك الطوفان ، فهلك الملك فرعان وهو سكران . وهو أول من يسمى باسم فرعان .

❁

ثم وقع غلاء فى زمن أتريب بن مصريم[2] ، ثالث عشر ملوك مصر بعد الطوفان . وكان سببه أن ماء النيل توقف جريه مدة مائة وأربعين سنة ، فأكل الناس البهائم حتى فنيت كلها ، وصار الملك أتريب ماشياً ، ثم أضعفه الجوع حتى لم يبق به حركة سوى أن يبسط كفيه ويقبضهما من الجوع . فلما اشتد الأمر عليه ، وطال احتباس النيل ، وشمل الموت أهل الإقليم ، كتب أتريب إلى لاذو بن سام بن نوح عليه السلام بذلك ، فكتب لاذو إلى أخيه أرفخشذ بن سام فلم يجبه بشئ ، حتى بعث الله هوداً عليه السلام ، فكتب إليه أتريب يلتمس منه الدعاء برفع ما نزل بأرض مصر . فأجابه هود عليه السلام : أنى أدعو لكم فى يوم كذا فانتظروا فيه جرى النيل . فلما كان ذلك اليوم جمع أتريب من بقى بمصر من الرجال والنساء ، وهم قليل عددهم ، فدعوا الله تعالى ، وضجوا واستغاثوا إليه . وكان ذلك عند انتصاف النهار فى يوم الجمعة .

---

(١) الهرج هنا بمعنى الفتنة .

(٢) تنسب مدينة (أتريب) القديمة التى تقع بالوجه البحرى ، شرقى بنها ، إلى هذ الفرعون.

فأجرى الله سبحانه وتعالى النيل فى تلك الساعة . ألا أنه لم يكن عندهم ما يزرعونه . فأوحى الله سبحانه وتعالى إلى هود عليه السلام أن أبعث إلى أتريب بمصر أن يأتى لحف جبلها ، وليحفر بمكان كذا . فكتب هود إلى أتريب يعلمه ، فجمع قومه وحفروا . فإذا عقود قد عقدت بالرصاص ، وتحتها غلال كأنها وضعت حينئذ ، وهى باقية فى سنبلها لم تدرس . فمكثوا ثمانية شهور في نقلها . وزرعوا منها وتقوتوا نحو خمس سنين . فأخبره أخوه صابر بن مصريم أن أولاد قابيل بن آدم عليه السلام لما انتشروا فى الأرض وملكوها ، علموا أن حادثة ستحدث فى الأرض ، فبنوا هذا البناء ، ووضعوا فيه هذه الغلال . فزرعت مصر وأخصبت حتى بيع كل أردب بدانق ، ودام الرخاء مدة مائتى سنة .

ثم وقع الغلاء فى زمن الملك الثانى والثلاثين من ملوك مصر بعد الطوفان . وهو الثانى من ملوك العمالقة ، والثالث من الفراعنة فى قول مؤرخى القبط . واختلف فى اسم هذا الملك ، فقيل أن اسمه نهرواس . وقيل : بل اسمه الريان بن الوليد بن درمغ العمليقى . وهذا الغلاء دبر أمر البلاد فيه يوسف عليه السلام . وقد ذكره الله سبحانه وتعالى فى القرآن العظيم ، وتضمنته التوراة ، واشتهر ذكره فى كتب الأمم الماضية والخالية ، فأغنى عن ذكره .

ثم وقع غلاء وجدب هلكت فيه الزروع والأشجار ، وفقدت فيه

الحبوب والثمار ، وعم الموت الحيوانات كلها ، وذلك عند مبعث موسى عليه الصلاة والسلام إلى فرعون . وخبر هذا الغلاء مشهور فى كتب الإسرائيليين وغيرهم . وكفى أشاره إليه ، ودلالة عليه ، قوله سبحانه وتعالى : (ودمرنا ما كان يصنع فرعون وقومه وما كانوا يعرشون) ، وقوله تعالى : (ولقد أخذنا آل فرعون بالسنين ونقص من الأموال والأنفس والثمرات لعلهم يذكرون) .

ثم وقع بالأرض ، قبل مبعث النبى ﷺ ، أنواع من البلاء والمحن عمت المعمور من الأرض ، وخص مصر منها كثير من الغلاء ، ذكرناه فى موضعه .

ثم جاء الله سبحانه بالإسلام ، فكان أول غلاء وقع بمصر فى سنة سبع وثمانين من الهجرة . والأمير يومئذ بمصر عبد الله بن عبد الملك بن مروان ، من قبل أبيه . فتشاءم به الناس ، لأنه أول غلاء ، وأول شدة رآها المسلمون بمصر .

ثم وقع غلاء فى الدولة الأخشيدية فى محرم سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة ، والأمير يومئذ أبو القاسم أونوجور بن الأخشيد ، فثارت الرعية ، ومنعوه من صلاة العتمة[1] فى الجامع العتيق .

ثم وقع غلاء فى سنة أحدى وأربعين وثلاثمائة ، فكثر الفار فى

---

(١) العتمة : الثلث الأول من الليل بعد غيبوبة الشفق ، أو وقت صلاة العشاء .

أعمـال مصر ، وأتلف الغلات والكروم وغـيرها . ثم قصـر مد النيل ، فنزع[1] السعـر فى شهـر رمضان . وفى سنة ثلاث وأربعـين وثلاثمائة ، عظم الغلاء ، حتى بيـع القمح كل ويبتين[2] ونصف بدينـار . ثم طلب فلم يوجد ، وثارت الرعية وكسروا منبر الجامع بمصر .

ثم وقع الغـلاء فى الدولة الأخـشيديـة أيضاً ، واستـمر تسع سنين متتابعة . وابتدأ فى سنة اثنتـين وخمسين وثلاثمائة . والأمير إذ ذاك على بن الأخشيد ، وتدبير الأمور إلى الأسـتاذ أبى المسك كافور الأخشيدى . وكان سـبب الغلاء أن مـاء النيل انتهت زيادته إلى خـمسـة عشـر ذراعاً وأربعة أصـابع . فنزع السعـر بعد رخص ، فمـا كان بدينار واحـد صار بثلاثة دنانير . وعـز الخبز فلم يوجد . وزاد الغلاء حـتى بلغ القمح كل ويبتين بدينار . وقصر مد النيل فى سنة ثلاث وخمسين ، فلم يبلغ سوى خمسة عشر ذراعاً وأربعة أصابع . واضطرب فزاد مرة ونقص أخرى حتى صار إلى قـريب من ثلاثة عـشر ذراعاً . ثم زاد قـليلاً وانحط سـريعاً . فعظم البلاء ، وانتقضت الأعمـال لكثرة الفتن ، ونهبت الضياع والغلات وماج الناس فى مصر بسبب السعـر ، فدخلوا الجامع العتيق بالفسطاط فى يوم جمعـة ، وازدحموا عند المحراب ، فمـات رجل وامرأة فى الزحام . ولم تصل الجمعة يومئـذ ، وتمادى الغلاء إلى سنة أربع وخمسين ، وكان

---

(١) نزع : جرى بسرعة . والمراد أن الأسعار ارتفعت .

(٢) الويبة مكيال للحبوب ، سعته سدس الأردب .

مبلغ الزيادة أربعة عشر ذراعاً وأصابع . وفى سنة خمس وخمسين كان مبلغ الزيادة أربعة عشر ذراعاً وأصابع . وقصر مدة وقلت جريته . وفى سنة ست وخمسين لم يبلغ النيل سوى اثنى عشر ذراعاً وأصابع . ولم يقع مثل ذلك فى الدولة الإسلامية . وكان على أمارة مصر حينئذ الأستاذ كافور الأخشيدى . فعظم الأمر من شدة الغلاء .

ثم مات كافور ، فكثر الاضطراب وتعددت الفتن . وكانت حرب كثيرة بين الجند والأمراء قتل فيها خلق كثير ، وانتهبت أسواق البلد ، وأحرقت مواضع عديدة . فاشتد خوف الناس ، وضاعت أموالهم ، وتغيرت نياتهم ، وارتفع السعر ، وتعذر وجود الأقوات حتى بيع القمح كل ويبة بدينار . واختلف العسكر ، فلحق الكثير منهم بالحسن بن عبد الله بن طغج وهو يومئذ بالرملة . وكاتب الكثير منهم المعز لدين الله الفاطمى . وعظم الأرجاف بمسير القرامطة إلى مصر . وتواترت الأخبار بمجئ عساكر المعز فى المغرب و إلى أن دخلت سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة . ودخل القائد جوهر بعساكر الإمام المعز لدين الله ، وبنى القاهرة المعزية . وكان مما نظر فيه أمر الأسعار . فضرب جماعة من الطحانين وطيف بهم . وجمع سماسرة الغلات بمكان واحد ، وتقدم ألا تباع الغلات إلا هناك فقط . ولم يجعل لمكان البيع غير طريق واحدة . فكان لا يخرج قدح قمح إلا ويقف عليه سليمان بن عزة المحتسب . واستمر الغلاء إلى سنة ستين ، فاشتد فيها الوباء ، وفشت الأمراض ،

وكثر الموت حتى عجز الناس عن تكفين الأموات ودفنهم ، فكان من مات يطرح فى النيل . فلما دخلت سنة احدى وستين انحل السعر فيها ، وأخصبت الأرض ، وحصل الرخاء .

❁

ثم وقع الغلاء فى أيام الحاكم بأمر الله ، وتدبير أبى محمد الحسن بن عمار ، وذلك فى سنة سبع وثمانين وثلاثمائة. وكان سببه قصور النيل . فإن الزيادة بلغت ستة عشر ذراعاً وأصابع ، فنزع السعر ، وطلب القمح فلم يقدر عليه . واشتد خوف الناس ، وأخذت النساء من الطرق ، وعظم الأمر ، وانتهى سعر الخبز إلى أربعة أرطال بدرهم . ومشت الأحوال بانحطاط السعر بعد ذلك .

فلما كانت سنة خمس وتسعين وثلاثمائة ، توقف النيل حتى كسر الخليج فى آخر مسرى ، والماء على خمسة عشر ذراعاً وسبعة أصابع ، وانتهت الزيادة فى ستة عشر ذراعاً وأصابع ، فارتفعت الأسعار ، ووقفت الأحوال فى الصرف . فإن الدراهم المعاملة[1] كانت تسمى يومئذ بالدراهم المزايدة والقطع . فتعنت الناس فيها ، وكان صرف الدينار بستة وعشرين درهماً منها . فتزايد سعر الدينار إلى أن كان فى سنة سبع وتسعين كل أربعة وثلاثين درهماً بدينار ، وارتفع السعر ، وزاد اضطراب

(١) المقصود بالدراهم المعاملة هنا ما كان منها مضروباً حسب قوانين الدولة القائمة ، متداولاً بين الناس بقيمته الرسمية .

الناس ، وكثر عنتهم فى الصرف ، وتوقفت الأحوال من أجل ذلك . فتقدم الأمر بانزال عشرين صندوقاً من بيت المال مملوءة دراهم فرقت فى الصيارف . ونودى فى الناس بالمنع من المعاملة بالدراهم القطع والمزايدة ، وأن يحملوا ما بأيديهم منها إلى دار الضرب ، وأجلوا ثلاثاً . فشق ذلك على الناس لاتلاف أموالهم . فإنه كان يدفع فى الدرهم الواحد من الدراهم الجدد أربعة دراهم من الدراهم القطع والمزايدة . وأمر أن يكون الخبز ، كل اثنى عشر رطلاً بدرهم من الدراهم الجدد ، وأن يصرف الدينار بثمانية عشر درهماً منها . وضرب عدة من الطحانين والخبازين بالسياط ، وشهروا من أجل ازدحام الناس على الخبز ، فكان لا يباع إلا مبلولاً . وقصر مد النيل حتى انتهت الزيادة إلى ثلاثة عشر ذراعاً وأصابع ، فارتفعت الأسعار . وبرزت الأوامر لمسعود الصقلبى ، متولى الستر ، بالنظر فى أمر الأسعار : فجمع خزان الغلال والطحانين والخبازين . وقبض على ما بالساحل من الغلال ، وأمر أن لا تباع إلا للطحانين ، وسعر القمح كل تليس[1] بدينار إلا قيراط ، والشعير عشر ويبات بدينار ، والحطب عشر حملات بدينار ، وسعّر سائر الحبوب والمبيعات. وضرب جماعة بالسياط وشهرهم، فسكن الناس بوجود الخبز. ثم كثر ازدحامهم عليه ، وتعذر وجوده فى العشايا[2] . فأمر أن لا يباع

(١) التليس – والتليسة أيضاً – كيس من الصوف أو الخوص ، ذو سعة معينة .

(٢) العشايا جمع عشية ، أى [illegible]



القمح إلا للطحانين ، وشدد فى ذلك . وكبست عدة حواصل وفرق ما فيها من القمح على الطحانين بالسعر . واشتد الأمر ، فبلغ الدقيق كل حملة بدينار ونصف ، والخبز ستة أرطال بدرهم . وتوقف النيل عن الزيادة ، فاستسقى الناس مرتين . وارتفع السعر ، فبلغت الحملة من الدقيق ستة دنانير . وكسر الخليج ، والماء على خمسة عشر ذراعاً فاشتد الأمر وبلغ القمح كل تليس أربعة دنانير ، والأرز كل ويبة بدينار ، ولحم البقر رطل ونصف بدرهم ، ولحم الضأن رطل بدرهم ، والبصل عشرة أرطال بدرهم ، والجبن ثمانى أواق بدرهم ، وزيت الأكل ثمانى أوراق بدرهم ، وزيت الوقود رطل بدرهم .

وبلغت زيادة النيل فى سنة ثمان وتسعين أربعة عشر ذراعاً وأصابع فلحقت الناس من ذلك شدائد . وتمادى الحال إلى سنة تسع وتسعين . فكسر الخليج فى خامس عشر توت ، والماء فى خمسة عشر ذراعاً ، فنقص فى تاسع عشر توت وانحط . فعظم الأمر ، وكظ[1] الناس الجوع ، فاجتمعوا بين القصرين ، واستغاثوا بالحاكم فى أن ينظر لهم ، وسألوه أن لا يهمل أمرهم ، فركب حماره وخرج من باب البحر ، ووقف وقال : « أنا ماض إلى جامع راشدة[2] ، فأقسم بالله لئن عدت

(١) كظه : ملأه غيظاً .

(٢) يقع هذا الجامع فى جنوبى الفسطاط ، ويحمل اسم قبيلة راشدة التى نزلت فى هذا المكان أبان الفتح العربى لمصر .

فوجدت فى الطريق موضعاً يطؤه حماري مكشوفاً من الغلة لاضربن رقبة كل من يقال لى أن عنده شيئاً منها ، ولأحرقن داره وأنهبن ماله » ثم توجه وتأخر إلى آخر النهار ، فما بقى أحد من أهل مصر والقاهرة وعنده غلة حتى حملها من بيته أو منزله وشوّنها فى الطرقات . وبلغت أجرة الحمار فى حمل النقلة الواحدة ديناراً . فامتلأت عيون الناس ، وشبعت نفوسهم.

وأمر الحاكم بما يحتاج إليه فى كل يوم ، ففرضه على أرباب الغلات بالنسيئة[1]، وخيرهم فى أن يبيعوا بالسعر الذى يقرره بما فيه الفائدة المحتملة لهم ، وبين أن يمتنعوا فيختم على غلاتهم ولا يمكنهم من بيع شئ منها إلى حين دخول الغلة الجديدة . فاستجابوا لقوله ، وأطاعوا أمره، وانحل السعر ، وارتفع الضرر ، ولله عاقبة الأمور .

✿

ثم وقع غلاء فى خلافة المستنصر ، ووزارة الوزير الناصر لدين الله أبى محمد الحسن بن على بن عبد الرحمن اليازورى . وسببه قصر النيل، فى سنة أربع وأربعين وأربعمائة ، وليس بالمخازن السلطانية شئ من الغلات . فاشتدت المسغبة . وكان سبب خلو المخازن أن الوزير ، لما أضيف إليه القضاء فى وزارة أبى البركات ، كان ينزل إلى الجامع بمصر فى يومى السبت والثلاثاء من كل جمعة ، فيجلس فى الزيادة[2] منه

(١) النسيئة : التأخير والتأجيل . يقال (باعه بالنسيئة) أى بتأخير دفع الثمن .

(٢) الزيادة فى المسجد ما يضاف إلى البناء الأصلى من جديد . وبالجامع دمشق باب اسمه الزيادة . وهذا اللفظ يستعمل أحياناً بمعنى الباب نفسه .

للحكم ، على رسم من تقدمه . وإذا صلى العصر رجع إلى القاهرة .

وكان فى كل سوق من أسواق مصر ، على أرباب كل صنعة من الصنائع ، عريف يتولى أمرهم . والأخبار بمصر فى أزمنة المساغب متى بردت لم يرجع منها إلى شئ لكثرة ما يغش بها ، وكان لعريف الخبازين دكان يبيع الخبز بها . ومحاذيها دكان آخر لصعلوك يبيع الخبز بها أيضاً . وسعره يومئذ أربعة أرطال بدرهم وثمن . فرأى الصعلوك أن خبزه قد كاد يبرد ، فأشفق من كساده ، فنادى عليه أربعة أرطال بدرهم ، ليرغب الناس فيه . فانثال الناس[1] عليه حتى بيع كله لتسامحه . وبقى خبز العريف كاسداً . فحنق العريف لذلك ، ووكل به عونين من الحسبة أغرماه عشرة دراهم ، . فلما مر قاضى القضاة أبو محمد اليازورى إلى الجامع استغاث به ، فأحضر المحتسب وأنكر عليه ما فعل بالرجل . فذكر المحتسب أن العادة جارية باستخدام عرفاء فى الأسواق على أرباب البضائع، ويقبل قولهم فيما يذكرونه . فحضر عريف الخبازين بسوق كذا، واستدعى عونين من الحسبة . فوقع الظن أنه أنكر شيئاً اقتضى ذلك. فأحضر الوزير الخباز وأنكر عليه ما فعله ، وأمر بصرفه عن العرافة. ودفع إلى الصعلوك ثلاثين رباعيا[2] من الذهب ، فكاد عقله

---

(١) انثال الناس عليه : أنصبوا عليه .

(٢) أشار المقريزى فى كتاب آخر له إلى هذا النوع من النقد ، فقال أن الخليفة المأمون العباسى هو الذى استحدثه وسماه بذلك الاسم ، وأنه ضرب منه دراهم ودنانير .

يختلط من الفرح . ثم عاد الصعلوك إلى حانوته ، فإذا عجنته قد خبزت، فنادى عليها خمسة أرطال بدرهم . فمال الزبون إليه ، وخاف من سواه من الخبازين برد أخبازهم فباعوا كبيعه ، فنادى ستة أرطال بدرهم فأدتهم الضرورة إلى أتباعه . فلما رأى أتباعهم له قصد نكاية العريف وغيظه بما يرخص من سعر الخبز . فأقبل يزيد رطلاً رطلاً ، والخبازون يتبعونه فى بيعه خوفاً من البوار ، حتى بلغ النداء عشرة أرطال بدرهم . وانتشر ذلك فى البلد جميعه ، وتسامع الناس به ، فتسارعوا إليه. فلم يخرج قاضى القضاة من الجامع ألا والخبز فى جميع البلد عشرة أرطال بدرهم . وكان يبتاع للسلطان فى كل سنة غلة بمائة ألف دينار وتجعل متجراً . فلما رجع اليازورى إلى القاهرة وداره بها ، مثل بحضرة السلطان ، وعرفه ما من الله به فى يومه من أرخاص السعر ، وتوفر الناس على الدعاء له ، وأن الله ، جلت قدرته ، فعل ذلك وحل أسعارهم بحسن نيته فى عبيده ورعيته ، وإن ذلك بغير موجب ولا فاعل له ، بل بلطفه تعالى وأتفاق غريب ، وأن المتجر الذى يقام بالغلة فيه مضرة على المسلمين ، ربما انحط السعر عن مشتراها فلا يمكن بيعها ، فتتغير بالمخازن وتتلف ، وأنه يقيم متجراً لا كلفة علي الناس فيه ، ويفيد أضعاف فائدة الغلة ، ولا يخشى عليه من تغير ولا انحطاط سعر ، وهو الخشب والصابون والحديد والرصاص والعسل ، وشبه ذلك ، فأمضى السلطان له ما رآه ، واستمر ذلك ، ودام الرخاء مدة سنين .

ثم قصر النيل بعد خمس سنين من نظره ، فى سنة سبع وأربعين ، وليس فى المخـــازن إلا جــرايـات من فى الـقـــصـــور ، ومطـبخ السلطان، وحواشيه لا غير . فورد على الوزير أبى محمد ما كثر به فكره ، ونزع السعر إلى ثمانية دنانيـر التليس ، واشتد الأمر على الناس ، وصار الخبز طرفـة . فدبر الوزير البلد بما أمسك به رمق الناس ، هـو أن التجار حين أعسار المعاملين[1] ، وضيق الحال عليـهم فى القيام للديوان بما يجب عليهم من الخراج ، ومطالبة الفلاحين بالقـيام به ، وصاروا يبتاعون منهم غلاتهـم قبل أدراكهـا بسعـر فيـه ربح لهم . ثم يحضـرون إلى الديوان ويقومون للجهبذ[2] عنهم بما عليهـم . ويثبت ذلك فى روزنامج[3] الجهبذ مع مبلغ الغلة وما قاموا به . فإذا صارت الغـلال فى البيادر حملها التجار إلى مخازنهم .

فمنع الوزير أبو محـمد من ذلك ، وكتب إلى عمـال عامة النواحى باستعراض روزنامجات الجهابذة ، وتحرير ما قام به التجار عن المعاملين ،

---

(١) المقصود بلفظ «المعاملين» هنا عمال الـنواحى والجهات التابعة لديوان الخراج ، ويطلق لفظ المعاملين أيضاً على الباعة ، كالخباز والبقال والقصاب .

(٢) عرف ابن مماتى الجهبذ بأنه «كاتب برسم الاسـتخراج والقبض ، وكتب الوصولات ، وعمل المخاريم والختمات وتواليها ، ويطالب بما يقتـضيه تخريج ما يرفعه من الحساب اللازم له لا الحـاصل» . وهذا اللفظ قـديم الاسـتـعـمـال فى مـصطلح الدواوين الإسلامية ، وقد أبدل بلفظ الصيرفى بعدئذ أيام الدولة الفاطمية .

(٣) الروز نامج لفظ فارسى معناه السجل اليومى .

ومبلغ الغلة الذى وقع الابتياع عليه ، وأن يقوموا للتجار بما وزنوه للديوان، ويربحونهم فى كل دينار ثمن دينار تطييباً لنفوسهم ، وأن يضعوا ختومهم على المخازن ، ويطالعوا بمبلغ ما يحصل تحت أيديهم فيها، فلما حصل عنده علم ذلك ، جهز المراكب ، وحمل الغلال من النواحى إلى المخازن السلطانية بمصر ، وقرر ثمن التليس ثلاثة دنانير بعد أن كان بثمانية دنانير . وسلم إلى الخبازين ما يبتاعونه لعمارة الأسواق ، ووظف ما يحتاج إليه البلدان القاهرة ومصر ، وكان ألف تليس دوار فى كل يوم ، لمصر سبعمائة وللقاهرة ثلاثمائة . فقام بالتدبير أحسن قيام ، مدة عشرين شهراً ، إلى أن أدركت غلة السنة الثانية ، فتوسع الناس بها، وزال عنهم الغلاء ، وما كادوا يتألمون لحسن التدبير .

فلما قتل الوزير أبو محمد لم تر الدولة صلاحاً ، ولا استقام لها أمر وتناقضت عليها أمورها ، ولم يستقر لها وزير تحمد طريقته ، ولا يرضى تدبيره ، وكثرت السعاية فيها ، فما هو إلا أن يستخدم الوزير حتى يجعلوه سوقهم ويوقعوا به الظن ، حتى ينصرف ولم تطل مدته ، وخالط السلطان الناس ، وداخلوه بكثرة المكاتبة . فكان لا ينكر على أحد مكاتبته. فتقدم منه كل سفساف ، وحظى عنده عدة أو غاد . وكثروا حتى كانت رقاعهم أرفع من رقاع الرؤساء والجلة . وتنقلوا فى المكاتبة إلى كل فن ، حتى أنه كان يصل إلى السلطان فى كل يوم ثمانمائة رقعة ، فتشبهت عليه الأمور ، وانتقضت الأحوال ، ووقع الاختلاف بين عبيد الدولة ، وضعفت قوى الوزراء عن تدبيرهم لقصر مدتهم . وأن الوزير ،

منذ يخلع عليه إلى أن ينصرف ، لا يفيق من التحرز ممن يسعى عليه عند السلطان ، وتقف عليه الرجال ، فما يكون فيه فضل عن الدفاع عن نفسه. فخربت أعمال الدولة ، وقل ارتفاعها[1] ، وتغلب الرجال على معظمها ، واستصفوا نواحى ارتفاعها ، حتى انتهى ارتفاع الأرض[2] السفلى إلى ما لا نسبة له من ارتفاعها الأول . وكان قبل سنى هذه الفتنة ستمائة ألف دينار تحمل دفعتين : فى غرة رجب وغرة محرم . فاتضع الارتفاع ، وعظمت الواجبات ، ووقع اصطلاح الاضداد على السلطان ، وواصلوا اقتضاءه قيوضهم[3] ، فيوفيهم واجباتهم ولازموا بابه ، ومنعوه لذاته وتجرؤوا على الوزراء ، واستخفوا بهم وجعلوهم غرضاً لسهامهم ، فكانت الفترات ، بعد صرف من ينصرف منهم ، أطول من مدة نظر أحدهم .

فطغى الرجال ، وتجرؤوا حتى خرجوا من طلب الواجبات إلى المصادرة . فاستنفدوا أموال الخليفة ، وأخلوا منها خزائنه ، وأحوجوه إلى بيع أعراضه . فاشتراها الناس بالقيم العادلة . وكان الرسل يعترضون ما يباع ، فيأخذ من له درهم واحد ما يساوى عشرة دراهم ، ولا يمكن مطالبته بالثمن .

(١) الارتفاع مبلغ ما يتحصل من المال لديوان من دواوين الدولة ، أو هو مجموع الأموال الديوانية كلها .

(٢) لعل المقصود بذلك «أسفل الأرض» ، أى الوجه البحرى الحالى فى مصر .

(٣) القيض : المثل والبديل .

ثم زادوا فى الجرأة حتى صاروا إلى تقويم ما يخرج من الأعراض ، فإذا حضر المقومون أخافوهم ، فيقومون ما يساوى ألفاً بمائة وما دونها . ويعلم المستنصر وصاحب بيت المال بذلك ، ولا يتمكنون من استيفاء الواجب عليهم . فتلاشت الأمور ، واضمحل الملك ، وعلموا أنه لم يبق ما يلتمس اخراجه لهم ، فتقاسموا الأعمال ، وأوقعوا التباسهم على ما زاد عن الارتفاع . كانوا ينتقلون فيها بحكم غلبة من تغلب صاحبه عليها. ودام ذلك بينهم سنوات خمساً أو ستاً . ثم قصر لنيل ، فنزعت الأسعار نزوعاً بدد شملهم ، وفرق الفهم ، وشتت كلمتهم ، وأوقع الله العداوة والبغضاء بينهم ، فقتل بعضهم بعضاً حتى أباد خضراءهم وعفى آثارهم. فتلك بيوتهم خاوية بما ظلموا .

ثم وقع فى أيام المستنصر الغلاء الذى فحش أمره ، وشنع ذكره ، وكان أمده سبع سنين . وسببه ضعف السلطنة ، اختلال أحوال المملكة ، واستيلاء الأمراء على الدولة ، واتصال الفتن بين العربان وقصور النيل ، وعدم من يزر ما شمله الرى . وكان ابتداء ذلك فى سنة سبع وخمسين وأربعمائة . فنزع السعر ، وتزايد الغلاء ، وأعقبه الوباء حتى تعطلت الأراضى من الزراعة . وشمل الخوف ، وخيفت السبل براً وبحراً ، وتعذر السير إلى الأماكن إلا بالخفارة الكثيرة وركوب الغرر[1] . واستولى

---

(١) الغرر (بفتح الغين والراء) : التعرض للخطر ، وركوب الغرر هو الأقدام على شئ مع التعرض للخطر .

الجوع لعدم القوت ، حتى بيع رغيف خبز فى النداء ، بزقاق القناديل من الفسطاط ، كبيع الطرف بخمسة عشر ديناراً ، وبيع الأردب من القمح بثمانين ديناراً . وأكلت الكلاب والقطط حتى قلت الكلاب ، فبيع كلب ليؤكل بخمسة دنانير . وتزايد الحال حتى أكل الناس بعضهم بعضاً . وتحرز الناس ، فكانت طوائف تجلس بأعلى بيوتها ومعهم سلب وحبال فيها كلاليب ، فإذا مر بهم أحد ألقوها عليه ، ونشلوه فى أسرع وقت وشرحوا لحمه وأكلوه . ثم آل الأمر إلى أن باع المستنصر كل منا فى قصره من ذخائر وثياب وأثاث وسلاح وغيره ، وصار يجلس على حصير ، وتعطلت دواوينه ، وذهب وقاره . وكانت نساء القصور تخرجن ناشرات شعورهن تصحن : «الجوع ! الجوع !» ، تردن المسير إلى العراق ، فتسقطن عند المصلى ، وتمتن جوعاً .

واحتاج المستنصر حتى باع حلية قبور آبائه . وجاءه الوزير يوماً على بغلته ، فأكلتها العامة ، فشنق طائفة منهم ، فاجتمع عليهم الناس فأكلوهم . وأفضى الأمر إلى أن عدم المستنصر القوت . وكانت الشريفة بنت صاحب السبيل[1] تبعث إليه فى كل يوم بقعب[2] من فتيت ، من جملة ما كان لها من البر والصدقات فى تلك الغلوة ، حتى أنفقت مالها

---

(١) ليس بين أسماء الوظائف الواردة فى باب الإدارة الحكومية زمن الفاطميين وظيفة بهذا الاسم .

(٢) القعب : القدح الضخم الغليظ .

كله ، وكان يجل عن الاحصاء ، فى سبيل البر . ولم يكن للمستنصر قوت سوى ما كانت تبعث به إليه . وهو مرة واحدة فى اليوم والليلة .

ومن غريب ما وقع ، أن امرأة من أرباب البيوتات أخذت عقداً لها قيمته ألف دينار ، وعرضته على جماعة فى أن يعطوها به دقيقاً . وكل يعتذر إليها ويدفعها عن نفسه إلى أن يرحمها بعض الناس ، وباعها به تليس دقيق بمصر . وكانت تسكن بالقاهرة . فلما أخذته أعطت بعضه لمن يحميه من النهاية فى الطريق . فلما وصلت إلى باب زويلة تسلمته من الحماة له ومشت قليلاً . فتكاثر الناس عليها وانتهبوه نهباً . فأخذت هى أيضاً مع الناس من الدقيق ملء يديها لم ينبها غيره . ثم عجنته وشوته . فلما صار قرصة أخذتها معها . وتوصلت إلى أحد أبواب القصر . ووقفت على مكان مرتفع ، رفعت القرصة على يدها بحيث يراها الناس ، ونادت بأعلى صوتها : « **يا أهل القاهرة ! ادعوا لمولانا المستنصر الذى أسعد الله الناس بأيامه ، وأعاد عليهم بركات حسن نظره حتى تقومت على هذه القرصة بألف دينار** » .

فلما اتصل به ذلك امتعض له ، وقدح فيه ، وحرك منه ، وأحضر الوالى وتهدده وتوعده ، وأقسم له بالله جلت قدرته أنه أن لم يظهر الخبز فى الأسواق وينحل السعر ، ضرب رقبته ، وانتهب ماله . فخرج من بين يديه ، وأخرج من الحبس قوماً وجب عليهم القتل . وأفاض عليهم ثياباً

واسعة وعمائم مدورة وطيالس سابلة[1] ، وجمع تجار الغلة والخبازين والطحانين . وعقد مجلساً عظيماً . وأمر باحضار واحد من القوم . فدخل فى هيئة عظيمة ، حتى إذا مثل بين يديه قال له : « ويلك ! أما كفاك أنك خنت السلطان ، واستوليت على مال الديوان ، إلى أن خربت الأعمال ومحقت الغلال ، فأدى ذلك إلى اختلال الدولة وهلاك الرعية ؟ أضرب رقبته ! » . فضربت فى الحال . وتركه ملقى بين يديه . ثم أمر باحضار آخر منهم ، فقال له : « كيف جسرت على مخالفة الأمر لما نهى عن احتكار الغلة ، وتماديت فى ارتكاب ما نهيت عنه ، إلى أن تشبه بك سواك ، فهلك الناس ؟ أضرب رقبته ! » . فضربت فى الحال . واستدعى آخر ، فقام إليه الحاضرون من التجار والطحانين والخبازين وقالوا : « أيها الأمير ! فى بعض ما جرى كفاية . ونحن نخرج الغلة ، وندير الطواحين ، ونعمر الأسواق بالخبز ، ونرخص الأسعار على الناس، ونبيع الخبز رطلاً بدرهم» . فقال : «ما يقنع الناس منكم بهذا» . فقالوا : «رطلين» . فأجابهم بعد الضراعة . ووفوا بالشرط . وتدارك الله الخلق وأجرى النيل . وسكنت الفتن ، وزرع الناس وتلاحق الخير ، وانكشفت الشدة ، وفرجت الكربة ، وخبر هذه الغلوات مشهور . وفى هذا القدر كفاية من التعريف بها ، والله يقبض ويبسط وإليه ترجعون .

(١) المقصود بذلك الملابس التى كان يرتديها تجار القاهرة فى ذلك العهد .

ثم وقع غـلاء فى أيام الخليفـة الآمر بأحكام الله ، ووزارة الأفضل . بلغ القمـح فيه كل مـائة أردب بمائة وثلاثين ديناراً . فتـقدم الخليـفة إلى القائد أبى عـبد الله بن فاتك - الملقب بعد ذلك بالمـأمون البطائحى - أن يدبر الحال . فختم على مخازن الغلات ، وأحضر أربابها وخيرهم فى أن تبقى غلاتهم تحت الختم إلى أن يصل المغل الجديد ، أو يفرج عنها وتباع بثـلاثين ديناراً كل مائة أردب . فـمن أجاب أفـرج عنه ، وباع بالسـعر المذكور . ومن لم يجب أبقى الختم على حواصله . وقـدر ما يحتاج إليه الناس فى كل يوم من الغلة ، وقدر الغـلال التى أجاب التجار إلى بيـعها بالسعـر المعين . وما تدعو إليـه الحاجة بعـد ذلك بيع من غلات الديوان على الطحـانين بالسعـر . فلم يزل الأمـر على ذلك إلى أن دخلت الغلة الجديدة ، فانحلت الأسـعار ، واضطر أصحاب الغلة المخزونة إلى بيـعها خشيـة من السوس . فباعـوها بالنزر اليسير ، وندموا علـى ما فاتهم من البيع بالسعر الأول .

ثم وقع غـلاء شنيع ، وقـحط ذريع ، فى أيام الحـافظ لدين الله ، ووزارة الأفضل بن وحش . ألا أنه لم يستمـر ، فإن الأفضل المذكور كان قد ركب إلى الجامع العتيق بمصر ، وأحضر كل من يتعلق به ذكر الغلة ، وأدب جماعة من المحتكرين ومن يزيد فى الأسعار ، ووظف عليهم القيام بما يحتاج إليه فى كل يوم . وباشر الأمر بنفـسه ، وأخذ فيه بالحد ، فلم يسع أحد خلافه . ولم يزل الحال كذلك إلى أن من الله تعالى بالرخاء ،

وكشف عن الناس ما نزل بهم من البلاء . أن ربى لطيف لما يشاء ، أنه هو العليم الحكيم .

ثم وقع غلاء فى **أيام الفائز** ، بوزارة الصالح **طلائع بن رزيك** ، بلغ فيه الأردب خمسة دنانير لقصور ماء النيل عن الوفاء . وكان بالأهراء[1] من الغلات ما لا يحصى ، فأخرج جملة كثيرة من الغلال وفرقها على الطحانين ، وأرخص سعرها ، ومنع من احتكارها ، وأمر الناس ببيع الموجود منها ، وتصدق على جماعة من المتجملين[2] والفقراء بجملة كثيرة ، وتصدق سيف الدين حسين[3] ، وغيره من الأمراء وأرباب الجهات[4] بالقصر ، ما نفس عن الناس . ولم يستمر الحال فى ذلك سوى مدة يسيرة ، حتى فرج الله ، وهجم الرخاء .



ثم وقع الغلاء فى **الدولة الأيوبية** ، وسلطنة **العادل أبى بكر بن أيوب**، فى سنة ست وتسعين وخمسمائة . وكان سببه توقف النيل عن

(١) الأهراء هى الأماكن التى تخزن بها الغلال والاتبان الخاصة بالخليفة أو السلطان ، احتياطاً لأمثال الطوارئ الاقتصادية الواردة بالمتن ، وكانت لا تفتح إلا عند الضرورة ، وهى غير الشون ، فهذه يوضع بها ما يستهلك طول السنة من غلال وأحطاب وأتبان.

(٢) المتجملون : الفقراء الذين لا يظهرون المسكنة والذل على أنفسهم .

(٣) وهو ابن أخرى الوزير طلائع بن رزيك .

(٤) المقصود بأرباب الجهات أهل اليسر والغنى . والجهات (ومفردها جهة) الضرائب الديوانية أيضاً ، الجهة المفردة ، وجهات ثغر دمياط .

الزيادة وقصوره عن العادة . فانتهت الزيادة إلى اثنى عشر ذراعاً وأصابع ، فتكاثر مجئ الناس من القرى إلى القاهرة من الجوع . ودخل فصل الربيع ، فهب هواء أعقبه وباء وفناء وعدم القوت حتى آل الناس صغار بنى آدم من الجوع . فكان الأب يأكل ابنه مشوياً ومطبوخاً ، والمرأة تأكل ولدها . فعوقب جماعة بسبب ذلك . ثم فشا الأمر واعيا الحكام . فكان يوجد بين ثياب الرجل والمرأة كتف صغير أوفخذه أو شئ من لحمه . ويدخل بعضهم إلى جاره ، فيجد القدر على النار ، فينظرها حتى تتهيأ ، فإذا هى لحم طفل . وأكثر ما يوجد ذلك فى أكابر البيوت . ووجدت لحوم الأطفال بالأسواق والطرقات مع الرجال والنساء مختفية . وغرق فى دون شهرين ثلاثون امرأة بسبب ذلك .

ثم تزايد الأمر حتى صار غذاء الكثير من الناس لحوم بنى آدم بحيث ألفوه . وقل منعهم منه لعدم القوم من جميع الحبوب وسائر الخضروات وكل ما تنبته الأرض . فلما كان أخر الربيع احترق ماء النيل فى برمودة حتى صار المقياس فى بر مصر . وانحسر الماء عنه إلى بر الجيزة . وتغير طعم الماء وريحه . ثم أخذ الماء فى الزيادة قليلاً قليلاً إلى السادس عشر من مسرى ، فزاد أصبعاً واحداً . ثم وقف أياماً . وأخذ فى زيادة قوية أكثرها ذراع إلى أن بلغ خمسة عشر ذرعاً وستة عشر أصبعاً . ثم انحط من يومه . فلم تنتفع به البلاد لسرعة نزوله وكان أهل القرى قد فنوا ، حتى أن القرية التى كان فيها خمسمائة نفس لم يتأخر بها سوى اثنين أو

ثلاثة . ولم تعمر الجسور ولا مصالح البلاد لعدم البقر ، فإنها فقدت حتى بيع الرأس الواحد من البقر بسبعين ديناراً ، والهزيل بستين ديناراً . وجافت[1] الطرق كلها ، بمصر والقاهرة ، وسائر دروب النواحى بجميع الأقاليم ، من كثرة الموتان[2] . وما زرع على قلته أكلته الدودة . ولم يمكن رده لعدم التقاوى والأبقار .

واستمر أكل لحوم الأطفال ، عدم الدجاج جملة . وكانت الأفران إنما يوقد فيها بأخشاب البيوت . وكانت جماعة من أهل الستر يخرجون فى الليل ويتحطبون من المساكن الخالية ، فإذا أصبحوا باعوها . وكانت الأزقة كلها بالقاهرة ومصر لا يرى فيها من الدور المسكونة إلا القليل . وكان الرجل بالريف ، فى أسفل مصر وأعلاها ، يموت وبيده المحراث ، فيخرج أخر للحرث فيصيبه ما أصاب الأول . واستمر النيل ثلاث سنين متوالية لم يطلع منه إلا القليل ، فبلغ الأردب من القمح ثمانية دنانير . وأطلق العادل للفقراء شيئاً من الغلال ، وقسم الفقراء على أرباب الأموال ، وأخذ منهم أثنى عشر ألف نفس ، وجعلهم فى مناخ[3] القصر . وأفاض عليهم القوت . وكذلك فعل جميع الأمراء وأرباب السعة

---

(١) جافت : أنتنت .

(٢) الموتان (بفتح الميم والواو) الموت .

(٣) المناخ فى الأصل المكان المخصص لأنواع الجمال السلطانية ، وهو هنا بمعنى مخزن الغلال ، كالأهراء والشون .

والثراء. وكان الواحد من أهل الفاقة إذا امتلأ بطنه بالطعام ، بعد طول الطوى ، سقط ميتاً ، فيدفن منهم كل يوم العدة الوافرة ، حتى أن العادل قام فى مدة يسيرة بمواراة نحو مائتى ألف وعشرين ألف ميت . فإن الناس كانوا يتساقطون فى الطرقات من الجوع . ولا يمضى يوم حتى يؤكل عدة من بنى آدم .

وتعطلت الصنائع ، وتلاشت الأحوال ، وفنيت الأقوات والنفوس حتى قيل : سنة سبع افترست أسباب الحياة . فلما أغاث الله الخلق بالنيل ، لم يوجد أحد يحرث أو يزرع . فخرج الأجناد بغلمانهم وتولوا ذلك بأنفسهم . ولم تزرع أثر البلاد لعدم الفلاح . وعدمت الحيوانات جملة ، فبيع فروج بدينارين ونصف . ومع ذلك كانت المخازن مملوءة غلالاً ، والخبز متيسر الوجود يباع كل رطل بدرهم ونصف . وزعم كثير من أرباب الأموال أن هذا الغلاء كسنى يوسف عليه السلام . وطمع أن يشترى بما عنده من الأقوات أموال أهل مصر ونفوسهم ، فأمس الغلال وامتنع من بيعها . فلما وقع الرخاء ساست[1] كلها ، ولم ينتفع بها فرماها . وأصيب كثير ممن اقتنى المال من الغلال ، فبعضهم مات عقب ذلك شر ميتة ، وبعضهم أجيح فى ماله . أن ربك لبالمرصاد ، وهو الفعال لما يريد .

✿

(١) أى اعتراها السوس .

ثم وقع غلاء بالدولة التركية ، بسلطنة العادل كتبغا ، فى سنة ست تسعين وستمائة . وذلك أن بلاد برقة لم تمطر ، فقحطت بلادها ، جفت الأعين منها ، وعم أهلها الجوع لعدم القوت ، فخرج منها نحو ن ثلاثين ألف نفس بعيالهم وأنعامهم يريدون مصر . فهلك معظمهم جوعاً وعطشاً . ووصل اليسير منهم فى جهد وقلة . وتأخر الوسمى[1] ببلاد الشام حتى فات أوان الزرع . فاستسقوا ثلاثاً فلم يسقوا . ثم اجتمع لكافة وخرجوا للاستسقاء . وضجوا وابتهلوا إلى الله سبحانه وتعالى نأغاثهم وسقاهم حتى رجعوا فى المياه إلى البلد . ووقف النيل بمصر عن الزيادة ، فتحركت الأسعار . وتأخر المطر ببلاد المقدس والساحل حتى فات أوان الزرع ، وجفت الآبار ، ونضب ماء عين سلوان بالقدس[2] وكان مبلغ ماء النيل فى هذه السنة ، أعنى سنة أربع وتسعين ، ستة عشر ذراعاً وسبعة عشر أصبعاً ، ونزل سريعاً ، وكسر بحر أبى المنجا[3] قبل أوانه بثلاثة أيام خوفاً من النقص . فبلغ كل أردب من القمح إلى مائة

---

(١) الوسمى : مطر الخريف . ومن معانيه أيضاً محصول الذرة الأول .

(٢) تقع عين سلوان بوادى جهنم بالقدس ، جنوبى دائرة الحرم ، وربما خصها المقريزى بهذه الأشارة لكونها عينا مباركة بالقدس ، أو لأنها كنت تسقى أراضى موقوفة على الفقراء .

(٣) حفرت هذه الترعة فى العهد الفاطمى لرى بعض أراضى الجنوب الشرقى للدلتا بماء النيل . وكان المكلف بالقيام على حفرها أبو المنجا شعيا اليهودى ، فعرفت باسمه ، وكان ميعاد كسرها من أعياد فيض النيل بالقاهرة ، زمن الفاطميين والأيوبيين .

درهم ، والشعير إلى ستين ، والفول إلى خمسين ، واللحم إلى ثلاثة دراهم الرطل . فأخرجت الغلال من الأهراء ، وفرقت فى المخابز والجرايات ، لكل صاحب جراية ست جرايت فى شهرين . وكان راتب البيوت والجرايات لأرباب الرواتب فى كل يوم خمسين وستمائة أردب ،. ما بين قمح وشعير ، وراتب الحوائج خاناه[1] عشرين ألف رطل لحم فى اليوم .

وكان قد ظهر الخلل فى الدولة لقلة المال وكثرة النفقات فتعددت المصادرات للولاة والمباشرين ، وطرحت البضائع بأغلى الأثمان على التجار .

ودخلت سنة خمس وتسعين وبالناس شدة من الغلاء وقلة الواصل ، إل أنهم يمنون أنفسهم بمجئ الغلال الجديدة ، وكان قد قرب أوانها . فعند أدراك الغلال هبت ريح سوداء مظلمة من نحو بلاد برقة هبوباً عاصفاً ، وحملت تراباً أصفر كسا زروع تلك البلاد ، فهافت[2] كلها ولم يكن بها إذ ذاك ألا زرع قليل ، ففسدت بأجمعها . وعمت تلك الريح والتراب إقليم البحيرة والغربية وإقليم الشرقية ، ومرت إلى الصعيد

---

(١) الحوائج خاناه لفظ مركب من كلمتين : حوائج وهى عربية ، وخاناه وهى فارسية ، ومعناهما معاً فى مصطلح الدولة المملوكية بمصر بيت الحوائج واللوازم التابع لسلطان أو أمير .

(٢) هاف من الهيف وهو شدة العطش .

الأعلى ، فهاف الزرع . وفسد الصيفى من الزرع ، كالأرز والسمسم والقلقاس وقصب السكر ، وسائر ما يزرع على السواقى ، فتزايدت الأسعار .

وأعقبت تلك الريح أمراض وحميات عمت سائر الناس ، فنزع سعر السكر والعسل ما يحتاج إليه المرضى ، وعدمت الفواكه ، وبيع الفروج بثلاثين درهماً ، والبطيخة بأربعين ، والرطل من البطيخ بدرهم ، والسفرجل ثلاث حبات بدرهم ، والبيض كل ثلاث حبات بدرهم ، وتزايد القمح إلى مائة وتسعين الأردب ، والشعير إلى مائة وعشرين ، والفول والعدس إلى مائة وعشرة دراهم الأردب . وأقحطت بلاد القدس والساحل ومدن الشام إلى حلب ، فبلغت الغرارة من القمح[1] إلى مائتى درهم وعشرين ، والشعير بالنصف من ذلك ، واللحم الرطل إلى عشرة دراهم ، والفاكهة إلى أربعة أمثالها . وكان ببلاد الكرك والشوبك وبلاد الساحل لما يرصد للمهمات والبواكر[2] ما ينيف عن عشرين ألف غرارة ، فحملت إلى الأمصار .

وأقحطت مكة ، فبلغ أردب القمح بها إلى تسعمائة درهم ، والشعير إلى سبعمائة ، فرحل أهلها حتى لم يبق بها إلا اليسير من الناس .

(١) الغرارة (بكسر الغين) : الجوالق ، أى العدل من صف أو شعر .

(٢) البواكر جمع بيكار ، وهو لفظ فارسى معرب . وقد جرى فى مصطلح الدولة المملوكية بمصر للدلالة على الحملات الحربية والحرب عامة .

ونزحت سكان قرى الحجار . وعدم القوت ببلاد اليمن وأشتد الوباء ، فباعوا أولادهم فى شراء القوت ، وفروا إلى نحو حلى[1] بنى يعقوب ، فالتقوا بأهل مكة وضاقت بهم البلاد ، ففنوا كلهم بالجوع إلا طائفة قليلة. وقطحت بلاد الشرق ، وعدمت دوابهم وهلكت مراعيهم ، وأمسك القطر عنهم . واشتد الأمر بمصر ، وكثر الناس بها من أهل الآفاق ، فعظم الجوع ، وانتهب الخبز من الأفران والحوانيت ، حتى كان العجين إذا خرج إلى الفرن أنتهبه الناس فلا يحمل إلى الفرن ، ولا يخرج الخبز منه إلا ومعه عدة يحمونه بالعصى من النهابة ، فكان من الناس من يلقى نفسه على الخبز ليخطف منه ، ولا يبالى بما ينال رأسه وبدنه من الضرب ، لشدة ما نزل به من الجوع .

فلما تجاور الأمر الحد أمر السلطان بجمع الفقراء وذوى الحاجات ، وفرقهم على الأمراء . فأرسل إلى أمير المائة مائة فقير ، وإلى أمير الخمسين خمسين ، حتى كان لأمير العشرة عشرة . فكان من الأمراء من يطعم سهمه من الفقراء لحم البقر مثروداً فى مرقة الخبز ، يمده لهم سماطاً يأكلون جميعاً . ومنهم من يعطى فقراءه رغيفاً . وبعضهم كان يفرق الكعك . وبعضهم يعطى رقاقاً . فخفف ما بالناس من الفقر . عظم الوباء فى الأرياف والقرى ، وفشت الأمراض بالقاهرة ومصر ، وعظم الموتان .

(١) بلد باليمن على ساحل البحر .

وطلبت الأدوية للمرضى ، فباع عطار برأس حارة الديلم من القاهرة في شهر واحد بمبلغ اثنين وثلاثين ألف درهم . وبيع من دكان يعرف بالشريف عطوف من سوف السيوفيين بمثل ذلك ، وكذلك حانوت بالوزيرية ، وأخر خارج باب زويلة ، بيع في كل واحد منها بنحو من مثل ذلك .

وطلب الأطباء ، وبذلت لهم الأموال ، وكثر تحصيلهم ، فكان كسب الواحد منهم في اليوم مائة درهم . ثم أعيا الناس كثرة الموت ، فبلغت عدة من يرد أسمه في الديوان السلطاني في اليوم ما ينيف عن ثلاثة آلاف نفس .

وأما الطرحاء فلم يحصر عددهم بحيث ضاقت الأرض بهم ، وحفرت لهم الآبار والحفائر وألقوا فيها . وجافت الطرق والنواحي والأسواق من الموتى . وكثر أكل لحوم بني آدم خصوصاً الأطفال ، فكان يوجد الميت وعند رأسه لحم الآدمي ، ويمسك بعضهم فيوجد معه كتف صغير أو فخذه أو شئ من لحمه .

وخلت الضياع من أهلها ، حتى أن القرية التي كان بها مائة نفس لم يتأخر بها إلا نحو العشرين ، وكان أكثرهم يوجد ميتاً في مزارع الفول لا يزال يأكل منه إذا وجده حتى يموت ، ولا يستطيع الحراس ردهم لكثرتهم .

ومع ذلك ركت الغلال فى الكيل أضعاف المفهوم : ولقد كان للأمير **فخر الدين الطنبغا** المساحى من جملة زرعه مائة فدان فولا لم يمنع أحداً من الأكل منها فى موضع الزرع ، ولم يمكن أحداً أن يحمل منه شيئاً . فلما كان أوان الدراس لم يرض بمن وكل إليه أمر الزرع حتى خرج بنفسه، ووقف على أجران تلك المائة فدان من الفول ، فإذا تل عظيم من القشر الذى أكل الفقراء فوله أخضر ، فطاف به وفتشه فلم يجد به شيئاً من الفول ، فأمر به عند انقضاء شغله أن يدرس لينتفع بتبنه ، فحصل منه سبعمائه وستون أردباً ، فعد ذلك من بركة الصدقة وفائدة أعمال البر، والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم .

وكثرت أرباح التجار والباعة ، وأزدادت فوائدهم ، فكان الواحد من الباعة يستفيد فى اليوم المائتين ، ويصيب الأقل من السوقة ربحاً فى اليوم ثلاثين ، وكذلك كانت مكاسب أرباب الصنائع . واكتفوا بذلك طول الغلاء . وأصيب جماعة كثيرة ممن ربح فى الغلاء – من الأمراء والجند وغيرهم – فى مدة الغلاء أما فى نفسه بآفة من الآفات ، أو بإتلاف ماله التلاف الشنيع ، حتى لم ينتفع ، فلقد كان لبعضهم ستمائة أردب بعها بسعر مائة وخمسين الأردب وبأزيد من ذلك ، فلما أرتفع السعر عما باع به ندم على بيعه الأول حيث لم ينفعه الندم ، فلم صار إليه ثمن الغلال أنفق معظمه فى عمارة دار ، وزخرفها وبالغ فى تحصينها واجادتها حتى إذا فرغت وظن أنه قادر عليها أتاها أمر ربها فاحترقت بأجمعها ، وأصبحت لا ينتفع بها بشئ .

وحصلت الفتنة بين السلطان والأمراء ، وتوقفت أحوال الوزير فخر الدين بن الخليلى . وازداد ظلم اتباع السلطان ومماليكه . وتكاثر جورهم وعظم طمعهم فى أخذ البراطيل[1] والحمايات، وكثر عسفهم وغصبهم من الأمراء. ولعبت الناس فى الفلوس لما ضربت، فنودى أن يستقر الرطل منها بدرهمين ، وزنة الفلس درهم . هذا أول ما عرف من وزن الفلوس . واشتد ظلم الوزير – وهو الصاحب فخر الدين بن الخليلى – لتوقف أحوال الدولة من كثرة الكلف ، فأرصد متحصل المواريث[1] للغداء والعشاء ، وأخذ الأموال الموروثة ولو كان الوارث ولداً أو غيره : فإذا طالبه الولد بميراث أبيه ، أو الوارث بما انجر إليه من الإرث ، كلفه أثبات نسبه أو استحقاقه ، فلا يكاد يثبت ذلك إلا بعد عناء طويل ومشقة . فإذا تم الاثبات أحاله على المواريث ، حتى إذا مات أخر وله مال ووارث من ولد ذكر أو غيره فعل معهم كذلك ، فتعجز الورثة من الطلب ، فتترك المطالبة .

---

(١) البراطيل هى الأموال التى كانت تؤخذ من ولاة البلاد ومحتسبيها وقضاتها وعمالها .

(٢) المقصود بالمواريث هنا المال المتحصل من المواريث الحشرية ، وقد شرح لمقريزى أصله وطرق تحصيله فى عصره بالآتى : «وأما المواريث ، فإنها فى الدولة الفاطمية لم تكن كما هى اليوم ، من أجل أن مذهبهم يورث ذوى الأرحام ، وأن البنت إذا انفردت استحقت المال بأجمعه . فلما انقضت أيامهم ، واستولت الدولة الأيوبية ، ثم الدولة التركية ، صار من جملة أموال السلطان مال المواريث الحشرية ، وهى التى يستحقها بيت المال عند عدم الوارث ، فتعدل فيه الوزارة مرة ، وتظلم أخرى»

وأشتد الأمر على التجار لرمى البضائع عليهم بزيادة الأثمان والقيم، وكثرت المصادرات فى الولاة وأرباب الأموال ، وعظم الجور على أهل النواحى ، وحملت التقاوى السلطانية من الضياع . واشتد الأمر على أهل دمشق ونابلس وبعلبك والبقاع وغيرها . **وكانت أيام فى غاية الشدة من الغلاء وكثرة الأمراض والموت وعموم الظلم .**

ووقع بآخر هذا الغلاء أعجوبة فى غاية الغرابة لم يسمع بمثلها : وهى أن رجلاً من أهل الفلح بجبة عسال - احدى قرى دمشق الشام - خرج بثور له ليرد الماء ، فإذا عدة من الفلاحين قد وردوا الماء ، فأورد الثور حتى إذا اكتفى نطق بلسان فصيح أسمع من بالمورد ، وقال : « **الحمد لله والشكر له . أن الله تعالى وعد هذه الأمة سبع سنين مجدبة ، فشفع لهم النبى ﷺ . وأن الرسول أمره أن يبلغ ذلك ، وأنه قال : يا رسول الله فما علامة صدقى« عندهم ، قال : أن تموت بعد تبليغ الرسالة »** . وأنه بعد فراغ كلامه صعد إلى مكان مرتفع وسقط منه ومات . فتسامع به أهل القرية . وجاؤوا من كل حدب ينسلون . فأخذوا شعره وعظامه للتبرك . فكانوا إذا بخروا به موعوكاً برئ . وعمل بذلك محضر مثبوت على قاضى البلد ، وحمل إلى السلطان بمصر ، فوقف عليه الأمراء . واشتهر بين الناس خبره وشاع ذكره .

وعقب ذلك أنحلت الأسعار ، وجاء الله بالفرج . وفى خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من

السمـاء من رزق فأحيا به الأرض بعـد موتها وتصـريف الرياح آيات لقوم يعقلون .

✿

وفى أول شهر رجب سنة ست وثلاثين وسبعمائة وقع الغلاء بالديار المصـرية ، فى أيام الملك الناصـر محمـد بن قلاوون . وعـز القـمح ، ووصل كل أردب إلى سبعين درهماً ، والفـول إلى خمسين ، والخبز كل خمـسـة أرطال بدرهم ، ولا يكاد يوجد . وعـدم القمح من الأسـواق . وصار على كل دكان من دكـاكين الخبازين عدة من الناس . وصـار الخبز كالكسب[1] من السواد . فرتب الوالى على كل حـانوت أربعة من أعوانه معهم المطارق[2] لدفع الناس عن حوانيت الخبز لئلا ينهب . فضج الناس للسلطان واستغاثوا . فجمع الأمراء وقال لهم « يا أمراء ! شهر عليكم ، وشهر علـى ، وشهر على الله » . ففتـح الأمراء الشون[3] ، وباعوا كل أردب بثـلاثين درهماً . فـفرج عن الناس . وفـتح السلطان حـواصله فى شعبـان . وباع كل أردب بخمسة وعشرين درهمـاً ، ودخل الفول الجديد

(١) الكسب (بضم الكاف) عصارة الدهن ، وعند العامة اليوم مـا يتبقى من السمسم بعد عصره .

(٢) المطارق جمع مطرق ، وهو العـصا من الخشب الخشن ، كـالتى يستعملهـا البدو فى سوق الجمال .

(٣) جمع شونة وهى مخزن الغلة ، والكلمة مصرية .

والشعير . فأكل الناس منه إلى أن دخل شهر رمضان ، فجاء القمح الجديد ، وانحل السعر .

❁

ثم وقع الغلاء فى أيام الأشرف شعبان . وسببه قصور النيل فى سنة ست وسبعين وسبعمائة ، فلم يبلغ ستة عشر ذراعاً . فانحط الماء ، وارتفع السعر . فبلغ القمح كل أردب إلى مائة وخمسين درهماً والشعير إلى مائة ، والخبز إلى رطل ونصف بدرهم . وعزت الأقوات وقل وجودها. فمات الكثير من الجوع حتى امتلأت الطرقات . وأعقب ذلك وباء مات فيه كثير من الناس . وفى هذا الغلاء بلغ الفروج إلى مائة درهم فما فوقها ، والبطيخة إلى مائة وخمسين . وكان السائل يطلب اللبابة ليشمها ، ويصيح حتى يموت . فأمر السلطان بجمع الفقراء ، وفرقهم على الأمراء ومياسير التجار . ودام هذا الغلاء نحو سنتين . ثم أغاث الله الخلق وأجرى النيل ، فارتوت الأراضى ، وحصل الرخاء بعدما خامر اليأس القلوب ، وظن الكثير من الناس دوام تلك الشدة ، واستبعد حصول الفرج . وهى حادثة شاهدناها ، ومحنة أدركناها . هو الذى ينزل الغيث من بعد ما قنطوا وينشر رحمته وهو الولى الحميد .

فصل فى بيان الأسباب التى نشأت عنها هذه المحن التى نحن فيها حتى استمرت طول هذه الأزمان التى دفعنا إليها

اعلم ، تولى الله أمرك بالحياطة والهداية ، ولا أخلاك من الكفاية والعناية ، أن الغلاء الذى حل بالخلق منذ كانت الخليقة ، فيما نقل من أخبارها بسائر البلاد فى قديم الزمان وحديثه ، على ما عرف من أحوال الوجود وطبيعة العمران ، وعلم من أخبار البشر ، أنما يحدث من آفات سماوية فى غالب الأمر : كقصور جرى النيل بمصر ، وعدم نزول المطر بالشام والعراق والحجاز وغيره . أو آفة تصيب الغلال من سمائم تحرقها أو رياح تهيفها ، أو جراد يأكلها ، وما شابه ذلك . هذم عادة الله تعالى فى الخلق ، إذا خالفوا امره وأتوا محارمه ، أن يصيبهم بذلك جزاء ما كسبت أيديهم .

وأما هذا الأمر الذى حل بمصر فإنه بخلاف ما قدمناه . وبيانه أن النيل قصر جريه فى سنة ست وتسعين وسبعمائة ، فشرق أكثر الأراضى، وتعطلت من الزراعة . فارتفعت الأسعار حتى بلغ سعر القمح إلى سبعين درهماً الأردب . ثم أغاث الله سبحانه وتعالى الخلق بكثرة ماء النيل ، حتى عم الاقليم كله ، فأحب الناس لذلك الكثير من البذر ، وكانت الغلات بأيديهم قليلة ، لعدم زراعة أكثر البلاد فى سنة ست وتسعين كما مر . لا جرم أن تزايدت الأسعار ، حتى بلغ سعر كل أردب من القمح

إلى نحو مائتي درهم والشعير بمائة وخمسة دراهم . هذه عادة بلاد مصر من الزمن القديم : إذا تأخر جرى النيل بهـا أن يمتد الغلاء سنتين . فلما كان أوان مجئ الغلال الجديدة في سنة ثمان وتسعين انحلت الأسعار إلى أن رجعت نحو ما كانت قبل حدوث الغلاء ، أو قريباً منه.

واستمر الأمر حتى مات الظاهر برقوق في نصف شوال سنة أحدي وثمانمائة ، ولم يكن حينئذ بالقاهرة قمح ، وكان يبلغ ثلاثين درهماً الأردب . فبيع في اليوم الثاني لموته كل أردب من القمح بأربعين درهماً . وتزايد حتى بيع في سنة اثنتين وثمانمائة ببضع وسبعين درهماً الأردب . وتمادى الأمر كذلك إلى أن قصر مد النيل في سنة ست وثمانمائة ، فشنع الأمر ، وارتفعت الأسعار حتى تجاوز الأردب من القمح أربعمائة درهم . وسرى ذلك في كل ما يباع من مأكول ومشروب وملبوس . وتزايد أجر الاجراء - كالبناة والفعلة وأرباب الصنائع والمهن - تزايداً لم يسمع بمثله فيما قرب من هذا الزمن ، حتى جاء الغوث من عند الله تعالى في سنة سبع وثمانمائة ، فكثرت زيادة النيل ، وعم النفع به الإقليم ، فاحتاج الناس إلى البذر . وكانت الغلال تحت أيدى أهل الدولة وغيرهم كثيرة جداً لأمرين : أحدهما احتكار الدولة الأقوات ومنع الناس من الوصول إليها إلا بما أحبوا من الأثمان ، والثاني زكاء الغلال في سنة ست وثمانمائة، فأنه حصل منها ما لم يسمع بمثله في هذا الزمن . فلأجل هذا وغيره ، مما سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى ، تفاقم الأمر وجل الخطب

وعظم الزرء. وجمت البلية وطمت ، حتى مات من أهل الإقليم بالجوع والبرد ما ينيف عن نصف الناس . وعم الموتان حتى نفقت الدواب فى سنة ست وسنة سبع ، وعز وجودها . وبلغت أثمانها إلى حد نستحى من ذكره . . ونحن الآن فى أوائل سنة ثمان وثمانمائة ، والأمر فيها من اختلاف النقود وقلة ما يحتج إليه ، وسوء التدبير وفساد الرأى ، فى غاية لا مرمى وراءها من عظيم البلاء وشنيع الأمر .

وسبب ذلك كله ثلاثة أشياء لا رابع لها :

السبب الأول ، وهو أصل هذا الفساد ، ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة ، كالوزارة والقضاء ونيابة الأقاليم وولاية الحسبة وسائر الأعمال ، بحيث لا يمكن لتوصل إلى شئ منها إلا بالمال الجزيل . فتخطى ، لأجل ذلك ، كل جاهل ومفسد وظالم وباغ إلى ما لم يكن يؤمله من الأعمال الجليلة والولايات العظيمة ، لتوصله بأحد حواشى السلطان ، ووعده بمال للسلطان على ما يريده من الأعمال . فلم يكن بأسرع من تقلده ذلك العمل وتسليمه أياه . وليس معه مما وعد به شئ قل ولا جل ، ولا يجد سبيلاً إلى أداء ما وعد به إلا باستدانته بنحو النصف مما وعد به ، مع ما يحتاج إليه من شارة وزى وخيول وخدم وغيره. فتتضاعف من أجل ذلك عليه الديون ، ويلازمه أربابها . لا جرم أنه يغمض عينيه ولا يبالى بما أخذ من أنواع المال ، ولا عليه بما يتلفه فى مقابلة ذلك من الأنفس ، ولا بما يريقه من الدماء ولا بما يسترقه من

الحرائر . ويحتاج إلى أن يقــرر على حواشيه وأعوانه ضــرائب ، ويتعجل منهم أمــوالاً ، فيــمدون هم أيضــاً أيديهم إلى أموال الرعــايا ، ويشرئــبون لأخذها بحيث لا يعفون ولا يكفون . ثم ينبأ[1] البائس فى جمع الأموال التى استدانها إذا أتته اسـتدعاءات من الأمراء وحواشى السلطان ، أو نزل به أحد منهم أن كان المتولــى متقلداً عملاً من عمال الريف ، فــيحتاج له إلى ضيــافات سنية وتقادم جليلة من الخــيول والرقيق وغيــر ذلك بحسب الحال . ولا يشعر مع ذلك ألا وغيــره قد تقلد ذلك العمل بما التزم به ، وقد بقيت عليه جــملة من الديون . فيحاط[2] على ما يوجــد له من أثاث وحيوان وغيره . ويشخص فى انحس حال . وقد أحيط كما ذكرنا بماله . ويعــاقب العقــوبات المؤلمة ، فل يجد بداً من الالتــزام بمال آخر ، ليــقلد العمل الأول أو غيره من الأعمال .

فلما دهى.أهل الريف بكثرة المغارم وتنوع المظالم ، اختلت أحوالهم، وتمزقــوا كل ممزق ، وجلوا عن أوطانــهم ، فــقلت مــجــابى الـبــلاد ومتحــصلها، لقلة ما يزرع بها ، ولخلو أهلها ورحــيلهم عنها لشدة الوطأة من الولاة عليهم ، وعلى من بقــى منهم . وكان هذا الأمر كمــا قلنا مدة أيام الظاهر برقوق إلى أن حدث غلاء سنة ست وتسعين ، كما مر ذكره، فظهر بعض الخلل لا كله فى أحوال عامة الناس لأمــرين : أحدهما البقية

---

(١) نبأ من أرض إلى ارض : خرج .

(٢) يصادر : يحجز .

التى كانت بأيدى الناس فاحتملوا الغلاء لأجلها ، والثانى كثرة صلات الظاهر وتوالى بره مدة الغلاء فى سنة سبع وثمان وتسعين ، بحيث لم يمت فيه أحد بالجوع فيما نعلم .

وأنسحب الأمر فى ولاية الأعمال بالرشوة إلى أن مات الظاهر برقوق . فحدث لموته اختلاف بين أهل الدولة ، آل إلى تنازع وحروب قد ذكرتها فى كتاب مفرد[1] . فاقتضى الحال من أجل ذلك ثورة أهل الريف وانتشار الزعار[2] وقطاع الطريق ، فخيفت السبل ، وتعذر الوصول إلى البلاد إلا بركوب الخطر العظيم ، وتزايدت غباوة أهل الدولة ، وأعرضوا عنْ مصالح العباد ، وأنهمكوا فى اللذات لتحق عليهم كلمة العذاب . وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً .

السبب الثانى **غلاء الأطيان** ، وذلك أن قوماً ترقوا فى خدم الأمراء ، يتولفون إليهم بما جبوا من الأموال إلى أن استولوا على أحوالهم ، فأحبوا مزيد القربة منهم ، ولا وسيلة أقرب إليهم من المال ، فتعدوا إلى الأراضى الجارية فى اقطاعات الأمراء ، واحضروا مستأجريها من الفلاحين، وزادوا فى مقادير الأجر . فثقلت لذلك متحصلات مواليهم

(١) ليس هناك بين الكتب المعروفة للمقريزى مؤلف فى أخبار السلطان الظاهر برقوق وحده ، وربما كان المقصود بهذه الأشارة كتاب (السلوك لمعرفة دول الملوك).

(٢) الزعار جمع زاعر : هو اللص والمحتال .

من الأمراء ، فاتخذوا ذلك يدا يمنون بها إليهم ، ونعمة يعدونها إذا شاؤوا عليهم ، فجعلوا الزيادة ديدنهم كل عام ، حتى بلغ الفدان لهذا العهد نحواً من عشرة أمثاله قبل هذه الحوادث . لا جرم أنه لما تضاعفت أجرة الفدان من الطين إلى ما ذكرنا ، وبلغت قيمة الأردب من القمح المحتاج إلى بذره ما تقدم ذكره ، تزايدت كلفة الحرث والبذر والحصاد وغيره ، وعظمت نكاية الولاة والعمال ، واشتدت وطأتهم على أهل الفلح ، وكثرت المغارم فى عمل الجسور[1] وغيرها .

وكانت الغلة التى تتحصل من ذلك عظيمة القدر زائدة الثمن على أرباب الزراعة ، سيما فى الأرض منذ كثرت هذه المظالم . ومنعت الأرض زكاتها ، ولم تؤت ما عهد من أكلها . والخسارة يأباها كل واحد طبعاً . ولا يأتيها طوعاً . ومع أن الغلال معظمها لأهل الدولة ، أولى الجاه وأرباب السيوف ، الذين تزايدت فى اللذات رغبتهم ، وعظمت فى احتجاز أسباب انحطاطه ، فخرب بما ذكرنا معظم القرى ، وتعطلت أكثر الأراضى من الزراعة . فقلت الغلال وغيرها مما تخرجه الأرض . لموت

(١) الجسور (والمفرد جسر) الطرق المرتفعة على جانبى النيل وفروعه وترعه ، وهى تقام لحفظ البلاد من أخطار الفيضان ، وهى نوعان : جسور سلطانية ، أى الجسور العامة التى يجب على السلطان تعهدها بالعمارة والإصلاح والمراقبة ، وجسور بلدية ، أى الجسور الخاصة الواقعة فى أقطاع من الاقطاعات ، وعلى الأمير أو الجندى صاحب الاقطاع أن يتولاها ويلتزم تدبير المحافظة عليها . ، ويظهر أن العمل فى تلك الجسور كلها كان سخرة .

أكثر الفلاحين تشردهم فى البلاد من شدة السنين وهلاك الدواب ، ولعجز الكثير من أرباب الأراضى عن زرعها لغلو البذر وقلة المزارعين . وقد أشرف الإقليم ، لأجل هذا الذى قلنا ، على البوار والدمار . . . سنة الله فى الذين خلوا من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلاً .

السبب الثالث رواج الفلوس . اعلم جعل الله لك إلى كل خير سبيلاً ذلولا ، وعلى كل فضل علماً ودليلاً ، أنه لم تزل سنة الله فى خلقه ، وعادته المستمرة منذ كانت الخليقة إلى أن حدثت هذه الحوادث ، وارتكبت هذه العظائم التى قلناها فى جهات الأرض كلها ، عند كل أمة من الأمم كالفرس والروم وبنى إسرائيل واليونان والقبط ، بل والنبط والتبابعة أقيال اليمن ، والعرب العاربة والعرب المستعربة ، ثم فى الدولة الإسلامية منذ ظهورها، على إختلاف دولها التى قامت بدعوتها وإلتزمت بشريعتها كبنى أمية بالشام والأندلس ، وبنى العباس بالمشرق ، والعلويين بطبرستان وبلاد المغرب وديار مصر والشام وبلاد اليمن ، ودولة الترك بنى سلجوق ، ودولة الديلم والمغول بالمشرق، ودولة الأكراد بمصر والشام وديار بكر ، ثم ملوك الترك بمصر، **أن النقود التى تكون أثماناً للمبيعات وقيماً للأعمال أنما هى الذهب والفضة فقط** ، لا يعلم فى خبر صحيح ولا سقيم عن أمة من الأمم ولا طائفة من طوائف البشر أنهم اتخذوا أبداً فى قديم الزمان ولا حديثه نقداً غيرهما ، حتى قيل أن أول من ضرب الدينار والدرهم آدم عليه الصلاة والسلام ، وقيل لاتصلح المعيشة إلا بهما ، رواه الحافظ بن عساكر فى تاريخ دمشق.

وسنتلو عليك من نبأ ذلك ما يوضح لك صحة ما أشرت إليه ، فأقول مستعيناً بالله ربى ، فأنه مولاى وحسبى : اعلم زادك الله علما وآتاك بياناً وفهماً ، أن الدراهم التى كانت نقد الناس على وجه الدهر ما زالت ، حتى قيل أن أول من ضرب الدنانير والدراهم . وصاغ الحلى من الذهب والفضة ، فالغ بن غابر بن شالخ بن ارفخشد بن سام بن نوح عليه السلام . وتداول الناس ذلك من زمنه . وآخر ما كانت الدراهم على نوعين : السوداء[1] الوافية ، والطبرية العتق[2] وهما غالب ما يتعامل به البشر . وكان أيضاً لهم دراهم تسمى جوارفية[3] .

وكانت نقود العرب فى الجاهلية التى تدور بينها : الذهب والفضة لاغير ، ترد إليها من الممالك دنانير الذهب قيصرية من قبل الروم ، ودراهم فضة على نوعين : سوداء وافية ، وطبرية عتيقة . وكان وزن الدراهم والدينار فى الجاهلية مثل وزنهما فى الإسلام مرتين . ويسمى

---

(١) عرف المقريزى الدراهم السوداء ، أو السود ،أو المسودة ، بالآتى : «وحقيقة الدراهم السود : النحاس فيه اليسير من الفضة . . .» .

(٢) الدراهم الطبرية العتق سميت بذلك الاسم لأنها كنت تأتى إلى بلاد العرب من مدينة طبرية بالشام ، حيث كانت معظم تجارة العرب مع الدولة الرومانية ، أو أنها عرفت بتلك التسمية لأنها كانت تضرب فعلاً بتلك المدينة زمن الرومان .

(٣) الجورف أو الجورق : الشئ الظليم . وقد يكون المراد بـ (الجوارفية) نوعاً من الدراهم السود لظلمتها . وقد يكون اللفظ محرفاً والمقصود به (الجرارقة) وهى جمع جريقى ، أى أغريقى .

المثقال[1] درهماً ، والمثقال ديناراً . ولم يكن شئ من ذلك يتعامل به أهل مكة فى جاهليتها ، وأنما كانت تتعامل بالمشاقيل : وزن الدراهم ووزن الدنانير . وكانوا يتعاملون بأوزان اصطلحوا عليها فيما بينهم : وهى الرطل الذى هو أثنتا عشرة أوقية ، والأوقية اثنا عشر درهماً ، فيكون الرطل مائة وأربعة وأربعين درهماً ، ورطل دمشق اثنتا عشرة أوقية ، والأوقية خمسون درهماً ، فيكون الرطل ستمائة درهم . والنش وهو نصف الأوقية (حولت صاده شيناً فقيل نش) هو عشرون درهماً . والنواة وهى خمسة دراهم . والدراهم على قسمين : طبرية ، وزنة الدرهم منها ثمانية دوانيق ، وقيل أربعة دوانيق ، وبغلية[2] ، وزنة الواحد منها أربعة دوانيق ، وقيل ثمانية دوانيق . ووزنة الدرهم من الجوارفية أربعة دوانيق ونصف دانق . والدانق زنته ثمانى حبات وخمساً حبة من حبات الشعير المتوسطة التى لم تقسم ، وقد قطع من طرفيها ما امتد . والدرهم البغلى كان يقال له الوافى ، ووزنه وزن الدينار ، وعلى ذلك وزن دراهم فارس.

---

(١) يرجع أطلاق المثقال على الدينار فى العصر الإسلامى إلى عهد الخليفة عبد الملك بن مران سنة ٧٦ هـ (٦٩٥ م) ، بعد أصلاحه نظام النقد فى الدولة الأموية ، إذ جعل المثقال وحدة الذهب ، وقرر أن يكون وزن الدينار مثقالاً واحداً كما كان قبلاً (أى ٦٥,٥ حبة ، أو ٤,٢٥ جراماً) . وقد حدث مثل ذلك أكثر من مرة فى عهد المماليك بمصر .

(٢) هى الدراهم التى ضربها رجل اسمه رأس البغل اليهودى بأمر الخليفة عمر بن الخطاب .

والدرهم الجواز[1] ينقص كل عشـرة منها عن البغلية ثلاثة ، فكل سـبعة بغلية تكون عـشرة بالجواز . وكان الديـنار يسمى لوزنه ديناراً ، وأنما هو تبر[2] . ويســمى الدرهم لوزنه درهمـاً ، وأنما هو تبر . وكـانت زنة كل عشرة دراهم ستة مثاقيل ، والمثـقال وزنه اثنان وعشرون قيراطاً إلا حبة ، هو أيضاً زنته اثنتان وسبعون حبة شعير مما تقدم ذكره .

وقيل أن المثقال منذ وضع لم يختلف فى جاهلية ولا اسلام . ويقال أن الذى اخترع الوزن فى الزمان القديم بدأ بوضع المثـقال ، فجعله ستين حبة ، زنة الحبة مائة من حب الخردل[3] البرى المعتدل وأنه ضرب صنجة بزنة المائة الحبة من الخردل ، وجعل بوزنها والمائة الحبة صنجة ثانية ، ثم صنجة ثالثة ، حتى بلغ مجـموع الصنج خمس صنجات . فكانت صنجة نصف سدس مثـقال ، وأضعف[3] وزنها وصـارت صنجة ثلث مثـقال ، فركب منها نصف مثقال ، ثم مثقال ، وخمسة ، وعشرة ، وفوق ذلك. فعلى ذلك تكون زنة المثقال الواحد سـتة آلاف حبة ، وكانت الموازين أنما هى الشواهين[4] .

---

(١) الراجح أن المقصود بالدرهم الجواز ماهو جائز شرعاً فى المعاملات .

(٢) التبر هنا القطعة من المعدن عامة ، سواء فى ذلك الذهب والفضة والنحاس والحديد .

(٣) الخردل ، والواحـدة خردلة : نبات عشـبى ينبت فى الحقول مع الزرع أو على حـافة الطرق ، حبه صغير جداً ، أسود مقرح يستعمل فى التوابل وله فوائد طبية .

(٤) المقصود بـ «أضعف» هنا ضاعف ، أى جعل الشئ ضعفين .

(٢) الشواهين جمع شاهين ، ومن معانيه عمود الميزان ، والمقصود هنا الميزان كله .

فلما بعث الله نبيه محمداً ﷺ أقر أهل مكة على ذلك كله ، وقال الميزان ميزان مكة . وفى رواية : ميزان المدينة . وفرض رسول الله ﷺ زكاة الأموال على ذلك ، فجعل فى كل خمس أوراق من الفضة الخالصة التى لم تغش خمسة دراهم وهى النواة ، وفرض فى كل عشرين ديناراً نصف دينار ، وعمل بذلك أبو بكر رضي الله عنه أيام خلافته ، بعد رسول الله ﷺ ، ولم يغير منه شيئاً ، فلما استخلف عمر بن الخطاب رضي الله عنه أقر النقود على حالها ، ولم يعرض لها بشئ حتى كانت سنة ثمانى عشرة من الهجرة ، فى السنة السادسة من خلافته. وأتته الوفود ، وأقبلت أهل البصرة ، فيهم الأحنف بن قيس ، فكلم عمر رضي الله عنه فى مصالح أهل البصرة ، فوجه معقل بن يسار ، فاحتفر لهم نهر معقل ووضع الجريب[1] والدرهمين الوزنة فى الشهر. وضرب عمر رضي الله عنه الدراهم على نقش الكسروية[2] ، وشكلها بأعيانها ، غير أنه زاد فى بعضها «الحمد لله» ، وفى بعضها «رسول الله» ، وعلى آخر «لا إله إلا الله وحده» ، وعلى آخر «عمر» . والصورة صورة الملك لا صورة عمر. وجعل وزن كل عشرة دراهم ستة مثاقيل. فلما بويع عثمان بن عفان رضي الله عنه ، ضرب دراهم ، ونقشها «الله أكبر» فلما اجتمع لمعاوية بن أبى سفيان رضي الله عنه ، وجمع لزياد بن أبيه الكوفة

(١) الجريب هنا مقياس للأرض ، ومقداره عشر قصبات فى عشر قصبات ، والجريب فى الأصل مكيال ، وسعته ما يكفى من الحب لبذر مساحة معينة ، وسميت تلك المساحة لذلك باسم الجريب .

(٢) الكسرية نسبة إلى كسرى ، والمقصود الدراهم الفارسية .

والبصرة، قال له « يأمير المؤمنين ، ان العبد الصالح أميـر المؤمنين عمر بن الخطاب صغر الدرهم وكبر القفيز[1] ، وصار يؤخذ عليه ضريبة أرزاق الجند ، وترزق عليه الذرية ، طلباً للاحسان إلى الرعية . فلو جعلت أنت عيـاراً دون ذلك العيـار أزدادت الرعية به مـرفقاً ، ومـضت لك به السنة الصالحة» .

فضرب معـاوية السود الناقصة من ستة دوانيق ، تكون خمـسة عشر قيراطاً غير حبة أو حبتين . وضرب منها زياد ، وجعل وزن عشرة دراهم سبعـة مثاقيل ، وكـتب عليها «زياد» ، فكانت تجرى مـجرى الدراهم . وضرب معـاوية أيضاً دنانير عليها تمثـاله متقلداً سيفـاً ، فوقع منها دينار ردئ فى يد شـيخ من الجند ، فجـاء به معـاوية ورماه ، ثم قـال : « يا معاوية ! أنا وجدنا ضربك شر ضرب » ، فقال له معاوية : « لاحرمنك عطاك ، ولكسونك القطيفة »[2]

فلما قام عبد الله بن الزبير رضي الله عنه بمكة ضرب دراهم مدورة ، فكان أول من ضرب الدراهم المستـديرة ، وأنما كانت قبل ذلك ما ضـرب منها فإنه ممسوح غليظ قصير ، فدورها عبد الله ونقش بأحد الوجهين «محمد رسول الله» ، وبالأخـر «أمر الله بالوفـاء والعدل» . وضـرب أخوه مصعب بن

(١) القفيز مكيال قديم للحبوب وسعـته ما يقرب من ربع أردب وهو أيضاً مقياس للأرض وقدره مائة وأربعة وأربعون ذراعاً والمعنى الأول هو المقصود هنا .

(٢) معنى القطيفة هنا جلد البعير .

الزبير دراهم بالعراق ، وجعل لكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل . وأعطاها الناس فى العطاء حتى قدم الحجاج بن يوسف الثقفى العراق من قبل عبد الملك بن مروان ، فقال : « ما ينبغى أن نترك من سنة المنافق شيئاً» ، فغيرها .

فلما استوثق الأمر لعبد الملك بن مروان ، بعد مقتل عبد الله ومصعب ، ابنى الزبير بن العوام ، فحص عن النقود والأوزان والمكاييل، وضرب الدنانير والدراهم ، فى سنة ست وسبعين من الهجرة . وسبب ذلك أنه كتب فى صدر كتبه إلى الروم « قل هو الله أحد » ، وذكر النبى ﷺ مع التاريخ . فكتب إليه ملك الروم[1] : « أنكم قد أحدثتم كذا وكذا فاتركوه ، وإلا أتاكم فى دنانيرنا من ذكر نبيكم ما تكرهون» . فعظم ذلك عليه ، وكلم خالد بن يزيد بن معاوية ، فأشار عليه أن يترك دنانير الروم ، وينهى عن المعاملة بها ، ويضرب للناس دراهم ودنانير فيها ذكر الله . فضرب الدينار والدرهم ، فجعل وزن الدينار اثنين وعشرين قيراطاً سوى حبة بالشامى ، وجعل وزن الدرهم خمسة عشر قيراطاً سواء . والقيراط أربع حبات ، وكل دانق قيراطين ونصف . وكتب إلى الحجاج بالعراق أن أضربها قبلك ، فضرب الحجاج الدراهم ، ونقش فيها : «قل هو الله أحد» ، ونهى أن يضرب أحد غيره . فضرب

(١) يقصد المقريزى بالروم هنا الدولة البيزنطية ، وكان أمبراطورها فى تلك السنة ، الموافقة لسنة ٦٩٥ م ، جستنيان الثانى .

سمير[1] اليهودى دراهم فأخذه ليقتله ، فقال له : «عيار درهمى أجود من عيــار دراهمك ، فلم تقتلنى ؟» . فــأبى ألا قتله . فــوضع سمــير للناس صنج الأوزان ليتــركه ، فلم يفعل . وكان الناس لا يعــرفون الوزن، أنما يزنون الدراهم بعضها ببعض ، فلما وضع سمير الصنج كف بعضهم عن بعض . فــقدمت تلــك الدراهم مدينة رســول الله ﷺ ، وبهــا بقيــة من الصحابة ، فلم ينكروا منها سوى نقشها ، فــإن فيه صورة . وكان سعيد ابن المسيب[2] يبيع بها ويشترى ، ولا يعيب من أمرها شيئاً . فجعل عبد الملك الذهب الذى ضربه على المثقال الشامى ، وهى الميالة[3] الوازنة زيادة المائة دينارين .

ويقــال فى سبب ضــرب عبــد الملك الدنانير والدراهم كــذلك ، أن خالد بن يزيد بن معاوية بن أبى سفيان قال له : « يا أمير المؤمنين ، أن العلماء من أهل الكتاب الأول يذكرون أنهم يجــدون فى كتبهم أن أطول الخلفــاء عــمراً من قــدس الله فى الدرهم » . فــعــزم على ذلك ، ووضع السكة[4] الإسلامية . وكــان الذى ضرب إذ ذاك الدراهم رجل من اليهود يقال له ســمير ، فنسـبت الدراهم إليه ، وقــيل لها الدراهم السمــيرية .

---

(١) هو من أهل بلدة تيما من بلاد العــرب ، قرب حدود الشام وكان الخليفة عبد الملك ابن مروان قد كلفه ضرب الدراهم التي عرفت باسم السميرية .

(٢) كان سعيد بن المسيب من كبار التابعين وفقهائهم .

(٣) أى وافية الوزن .

(٤) السكة هى الحديدة التى تطبع عليها الدراهم، ولذلك سمّيت الدراهم المضروبة سكة.

وبعث عبد الملك بالسكة إلى الحجاج بالعراق ، فسيرها الحجاج إلى الآفاق لتضرب الدراهم بها . وتقدم إلى الأمصار كلها أن يكتب إليه منها كل شهر بما يجتمع قبلهم من المال كى يحصيه عندهم ، وأن تضرب الدراهم بالآفاق على السكة الإسلامية ، وتحمل إليه أولاً فأولاً . وقدر فى كل مائة درهم درهماً عن الحطب وأجرة الضراب . ونقش على أحد وجهى الدرهم «قل هو الله أحد» ، وعلى الآخر «لا إله إلا الله» ، وطوق الدرهم من وجهيه بطوق . وكتب فى الطوق الواحد «ضرب هذا الدرهم بمدينة كذا» ، وفى الطوق الآخر «محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون» .

ونقل الثقات أن الذى دعا عبد الملك إلى ما صنع من ذلك أن الدراهم كانت على وجه الدهر سوداء وافية وطبرية عتقاً . فلما نظر عبد الملك فى أمور الأمة قال : أن هذه الدراهم تبقى مع الدهر . وقد جاء فى الزكاة أن فى كل مائتين - أو فى كل خمس أواق - خمسة دراهم . وأشفق أن جعلها كلها على مثال السود العظام مائتين عدداً يكون ذلك بخساً للزكاة ، وأن عملها كلها مثال الطبرية - ويحمل المعنى على أنها إذا بلغت مائتين عدداً وجبت الزكاة فيها - كان فى ذلك حيف وشطط على رب المال . فاتخذ عبد الملك منزلة بين منزلتين فيها كمال الزكاة ، من غير بخس ولا أضرار بالناس ، مع موافقة ما سنه رسول الله ﷺ وحده من ذلك .

وكان المسلمون قبل عبد الملك – وإلى أن صنع ما ذكر – يؤدون ر
أموالهم شطرين من الكبار والصغار[1] . فلما اجتمع الناس مع عبد الملا
على ما عزم عليه من ذلك ، عمد إلى درهم واف فوزنه فإذا هو ثمـا
دوانيق ، وإلى الدرهم من الصغار فإذا به يزن أربعة دوانيق ، فجمعـ
معاً وجعل زيادة الأكبر على نقص الأصغر ، وجعلهم درهمين متساويز
زنة كل منهما ستة دوانيق سواء ، واعتبر المثقال أيضاً ، فإذا هو ما بر
فى آباد الدهر موفياً محدوداً ، كل عشرة من الدراهم التى زنة الواحد مذ
ستة دوانيق تكون سبعة مثاقيل سواء ، فأقر ذلك وأمضاه ، ولم يعرض
لتغييره .

وكان فى ما عمل عبد الملك من الدراهم ثلاث فضائل : أحداها أ
كل سبعة مثاقيل زنة عشرة دراهم . وثانيها أنه عدل بين كبارها وصغاره
حتى اعتدلت ، وصار الدرهم ستة دوانيق . وثالثها أنه موافق لما سن
رسول الله ﷺ فى فريضة الزكاة بغير وكس ولا اشتطاط . فمضت بذلك
السنة ، واجتمعت عليه الأمة . وضبط هذا الدرهم الشرعى المجمع علي
أنه كما مر زنة لعشرة دراهم سبعة مثاقيل ، وزنة الدرهم منها خمسور
حبة وخمساً حبة من الشعير الذى وصف آنفاً ، ويقال له درهم الكيل ؛
فإن الرطل الشرعى منه يتركب ، ومن الرطل يتركب المد ، ومن المد
يتركب الصاع ، وإنما جعلت العشرة من الدراهم الفضة بوزن سبعة

(١) المقصود بـ «الكبار والصغار» هنا الدراهم الوافية وغير الوافية .

مثاقيل من الذهب . لأن الذهب أوزن من الفضة وأثقل . وكأنهم جربوا حبة من الفضة ، ومثلها من الذهب . ووزنوهما فكانت زنة الذهب أزيد من زنة الفضة بقدر ثلاثة أسباع الدرهم . فلذلك جعلوا كل عشرة دراهم بوزن سبعة مثاقيل ، لأن ثلاثة أسباع الدرهم إذا أضيفت عليه بلغت مثقالاً ، والمثقال إذا نقص منه ثلاثة أعشاره بقى درهماً ، وكل عشرة مثاقيل تزن أربعة عشر درهماً وسبعى درهم . وقيل أن واضع الأوزان جعل الدرهم ستين حبة ، لكنه قال كل عشرة دراهم تعدل زنة سبعة مثاقيل . فيكون على ذلك زنة الحبة سبعين حبة من حب الخردل ، ومنها ركب الدرهم فما فوقه إلى الألف ، كما تقدم في المثقال .

وضرب الحجاج الدراهم البيض[1] ونقش عليها «قل هو الله أحد» ، فقال القراء : «قاتله الله ! أى شئ صنع للناس ؟ الآن يأخذه الجنب والحائض» . وكانت الدراهم قبل ذلك منقوشة بالفارسية . فكره ناس من القراء مسها وهم على غير طهارة ، فقيل لها المكروهة ، وصارت سمة لها وعلامة عليها .

ولقد سئل مالك * عن تغيير كتابة الدنانير والدراهم ، لما فيها من كتاب الله تعالى ، فقال : « أول ما ضربت على عهد عبد الملك بن مروان والناس متوافرون ، فما أنكر أحد ذلك . وما رأيت أهل العلم

(١) المقصود بالدراهم البيض ما كان منها نقياً وافى الوزن ، وكان الحجاج بن يوسف أول من ضربها ، ويسمى الدينار النقى باسم الدينار الأبيض أيضاً .

أنكروه ، ولقد بلغنى أن ابن سيرين كان يكره أن يبيع بهـا ويشترى وما زال أمـر الناس كذلك ، ولم أر أحداً منـع ذلك هاهنا» . وقيل لعبد الملك رحمه الله تـعالى : «هذه الدراهم البيض فيـها كتاب الله . يقلبه اليهـودى والنصرانى والجنب والحـائض . فإن رأيت أن تأمـر بمحوها» فقال : «أردت أن تحـتج علينا الأمم أننا غيرنا توحيـد ربنا واسم نبينا» ومات عبد الملك بن مروان والأمر على ما تقدم . وخلفه ابنه الوليد . ثم سليمان بن عبد الملك ، ثم عمر بن عبد العزيز .

فلم استـخلف يزيد بن عـبـد الملك ضرب الهبـيرية عمر بن هـبير بالعـراق على عيـار ستـة دوانيق ، فكان أول من شدد فى أمـر الوزن ، وخلص الفضة أبلغ من تخليص من قبله . فلما قام هشام بن عبد الملك ، وكان جـموعاً للمـال ، أمر خالد بن عـبد الله القـسرى فى سنة ، ست ومائة من الهجرة أن يصير العيار إلى وزن سبعة ، وأن يبطل السكك من كل بلد الأواسط . فضـرب الدراهم بواسط ، وكبر الـسكة . فكان خالد فى تخليص الفضة أشد ممن قبله ، فضربت الدراهم على السكة الخالدية ، حتى عزل خالد فى سنة عشرين ومائة ، وتولى يوسف بن عمر الثقفى ، فأفـرط فى الشدة بحيث أمتـحن يوماً العيـار فوجد درهماً ينقص حـبة ، فضرب كل صانع ألف سوط . وكانوا مائة صانع ، فضرب فى حبة مائة ألف سوط . وصغـر يوسف السكة وأجراها على وزن سبعـة ، وضربها بواسط وحدها ، حتى قتل الوليد بن يزيد فى سنة ست وعشرين ومائة .

فلما استخلف مروان بن محمد الحمار - آخر خلفاء بنى أمية - ضرب الدراهم بالجزيرة على السكة بحران حتى قتل . وكانت الهبيرية ، والخالدية ، واليوسفية ، أجود نقود بنى أمية .

وكانت دولة بنى العباس . فضرب السفاح الدراهم بالأنبار[1] ، وعملها على نقش الدنانير ، فكتب عليها السكة العباسية ، وقطع منها ونقصها حبة ثم نقصها حبتين . فلما قام أبو جعفر المنصور نقصها ثلاث حبات. وسميت تلك الدراهم ثلاثة أرباع قيراط ، لأن القيراط أربع حبات، كانت الدراهم كذلك. وحدثت الهاشمية[2] على المثقال البصرى، وكانت تقطع على المثاقيل الميالة الوازنة التامة . فأقامت الهاشمية على المثاقيل، والعتق على نقصان ثلاثة أرباع قيراط مدة المنصور، وإلى سنة ثمان وخمسين ومائة. فضرب المهدى فيها سكة مدورة فيها نقط ، ولم يكن لموسى الهادى بن المهدى سكة تعرف ، وتمادى الأمر على ذلك إلى شهر رجب سنة ثمان وسبعين ومائة فصار نقصانها قيراطاً غير ربع حبة . فلما صير الرشيد السكك إلى جعفر بن يحيى بن خالد البرمكى ، كتب

---

(١) كانت الأنبار مقر الخلافة العباسية أبان قيامها سنة ١٣٢ هـ . فسكنها السفاح مدة خلافته، واستقر بها بعده أبو جعفر المنصور حتى بدأ فى تأسيس بغداد سنة ١٣٥هـ، وهذا يفسر سبب ضرب الدراهم بها .

(٢) الهاشمية نسبة إلى بنى هاشم ، والمقصود بذلك نقود الخلفاء العباسيين .

اسمه بمدينة السلام ، وبالمحمدية من الرى[1] ، على الدنانير والدراهم ، وضرب دنانير زنة كل دينار منها مائة مثقال ، كان يفرقها على الناس فى النيروز والمهرجان ، وكتب عليها :

وأصــفــر من ضــرب دار الملوك   يلوح على وجــهــه جــعــفــرا

يزيــد على مـــائة واحـــدا   إذا ناله مـــعـــســـر أيســـرا

وكان لبنى العبــاس دنانير الخريطة[2] وهى مائة دينار فيــها مائتان ، مكتــوب على كل دينار «ضرب الحــسنى الخــريطة أميــر المؤمنين» . وهذه الدنانير هى التى ينعم منــها أمير المؤمنين على المغنين ونحــوهم . ومعنى (الحسنى) القصــر الحسنى الذى هو الآن بمدينة بغداد ، وعــمره الحسن بن سهل ، وصير نقصان الدراهم قيراطاً غير حبة . واستمر الأمر كذلك إلى شهر رمضان سنة أربع وثمانين ومائــة ، فصار النقص أربعة قراريط وحبة ونصف حبة . وصارت لا تجوز إلا فى المجموعة أو بما فيها . وبطلت .

فلما قتل الرشيد جعفر بن يحيى ، وتولى الوزارة الفضل بن الربيع . صير السكة إلى السندى بن شاهق فضرب الدراهم على مــقدار الدنانير ، وسبــيل الدنانير فى ســائر ما تقدم ذكــره سبيل الــدراهم ، فكان خلاص السندى جيداً أشد الناس خلاصاً للذهب والفضة .

---

(1) سمــيت دراهم الرى بهذا الاسم نسبــة إلى محمــد بن عطا الكندى ، وإلى الرى من بلاد الهيطل (أى بلاد ما وراء النهر) ، فى عهد الخليفة هارون الرشيد .

(2) المقصود بالخريطة هنا الخزانة الخليفية ، وصاحب الخريطة هو صاحب بيت المال .

وفى شهر رجب سنة أحدى وتسعين ومائة نقصت الدنانير الهاشمية نصف حبة . ومازال الأمر فى ذلك كله عصراً يجوز فيه الدينار جواز المثاقيل . ثم ردت المثاقيل إلى وزنها ، حتى كنت أيام الأمير محمد بن هارون الرشيد ، فصير دور الضرب إلى العباس بن الفضل بن الربيع . فنقش فى السكة بأعلى السطور «ربى الله» ، وبأسفلها «العباس بن الفضل» . فلما قتل الأمين ، واجتمع الناس على عبد الله المأمون ، لم يجد أحداً ينقش الدراهم ، فنقشت بالمخراط كما تنقش الخواتيم .

وكان الناس فى أول الإسلام أنما يزنون بالشواهين ، فلما ولى عبد الله بن عامر البصرة، سنة تسع وعشرين للهجرة ، وضع فى الميزان لساناً، وهو أول من صنع لساناً للميزان . ولم يزل الأمر فى النقود على ما تقدم عامة أيام المأمون حتى مات . ثم قام من بعده أبو اسحاق المعتصم، ثم الواثق ، ثم المتوكل ، إلى أن قتله الأتراك وشركوا بنى العباس فى الأمور. وتفننت الدولة فى الترف ، وتقلص نور الهداية ، وتبدلت أوضاع الشريعة ورسوم الدين . وأحدثوا وابتدعوا ما لم يأذن الله به ، فكان من ذلك غش الدراهم . ويقال أن أول من غش الدراهم وضربها مغشوشة زيوفاً عبيد الله بن زياد . حين فر من البصرة سنة أربع وستين من الهجرة . ثم فشت فى الأمصار أيام دول العجم الدراهم

(١) كانت الدراهم فى عصر من العصور الإسلامية أربعة أنواع ، وهى : الجيدة ومعدنها فضة خالصة . والزيوف وهى الفضة المخلوطة ، وكانت تقبل بقيمتها فى المعاملات =

الزيوف[1] ، واختلفت آراؤهم بالعراق فيها ، ولم ينضبط حتى الآن أمرها . وأرجو أن يوفقنى الله على تفصيل ذلك .

فصل فى ان معاملة مصر مازالت بالذهب فقط

وأما مصر من بين الأمصار فما برح نقدها (المنسوب إلى قيم الأعمال وأثمان المبيعات) الذهب خاصة ، كل سائر دولها جاهلية واسلاماً . يشهد لذلك بالصحة أن مبلغ خراج مصر فى قديم الدهر حديثه أنما هو الذهب ، كما ستقف إن شاء الله تعالى على تفصيله ، فى ما أنا عازم عليه من أفراد تأليف يحتوى على عامة أحوال خراج مصر ، منذ مصرت وعرفت أخبارها إلى هذا الزمن الحاضر[1] .

وكفى من الدلالة على صحة ما تقدم حديث أبى هريرة رضي الله عنه . قال: قال رسول الله ﷺ : «منعت العراق درهمها وقفيزها . ومنعت الشام مدها ودينارها ، ومنعت مصر أردبها ودينارها» . (أخرجه مسلم وأبو

= التجارية فقط ، ولا تقبلها الحكومة فى معاملاتها وجباياتها البتة . والنبهرجة (ولعل صحتها المبهرجة) وهى التى لم تضرب بدار الضرب ، وكانت غير مقبولة فى معاملات الأفراد والحكومات ، والستوقة ، وهى التى كانت تصنع من نحاس مغطى بطبقة من الفضة ، ولم تكن معتبرة من الدراهم الشرعية .

(١) لم يضع المقريزى تاباً خاصاً بخراج مصر ، إلا أن كتابه المواعظ والاعتبار يشمل مقالتين ضافيتين فى هذا الموضوع . ولعل كلامه هنا يشير إليهما .

داود) . فذكر ﷺ كل بلد وما يختص به من كيل ونقد وأشار إلى أن نقد مصر الذهب . وكان فى هذا الحديث ما يشهد بصحة فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فإنه لما افتتح العراق فى سنة ست عشرة من الهجرة بعث عثمان بن حنيف ، ففرض على أرض السواد على كل جريب[1] من الكرم عشرة دراهم ، وعلى كل جريب من النخل ثمانية دراهم ، وعلى جريب القصب والشجر ستة دراهم ، وعلى جريب البر أربعة دراهم ، وعلى جريب البر درهمين ، وكتب بذلك إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فارتضاه .

ولما فتحت مصر فى سنة عشرين على الصحيح فرض عمرو بن العاص على جميع من بها من القبط دينارين دينارين ، فجبيت أول عام عشر ألف ألف دينار . وقيل جبيت ستة عشر ألف ألف دينار . وضربت الجزية على كل علج من علوج مصر الذين أقروا لعمارة الأرض أربعة دنانير فى كل سنة، سوى خراج الأرض فأقر ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه. وأما أهل السواد فإن عمر رضي الله عنه أقرهم على منزلة أهل الذمة ، وفرض على كل علج منهم أربعين درهماً . فجبيت مائة ألف ألف وسبعة وثمانين ألف ألف درهم . وقيل مائة ألف ألف وستون ألف درهم . ومازال خراج السواد دراهم . ولولا خوف الأطالة لسردت الأخبار التى توضح أن معاملة مصر مازالت بالذهب فقط ، وهو ما يقوم منه سفر ضخم ، وفوق كل ذى علم عليم .

(١) الجريب عشر قصبات ، والقصبة ستة أذرع ، والقفيز عشر الجريب .

وأما الفضة فكانت بمصر تتخذ حليا وأوواني . وقد يضرب من
الشئ للمعاملات التى يحتاج إليها فى اليوم لنفقات البيوت . وأول
رأيت للدراهم ذكراً بمصر فى أيام الحاكم بأمر الله ، أحد خلايف
الفاطميين . قال الأمير المختار عز الملك محمد بن عبيد الله بن أحم
المسبحى[1] ، عفا الله عنه فى تاريخه الكبير : «وفى شهر ربيع الأول
من سنة سبع وتسعين وثلاثمائة ، تزايد أمر الدراهم القطع والمزايدة[2]
فبيعت أربعة وثلاثون درهماً بدينار . ونزع السعر ، اضطربت أمو
الناس، فرفعت الدراهم وأنزل بعشرين صندوقاً من بيت المال فيها دراه
جدد ، ففرقت فى الصيارف . وقرئ سجل برفعها وإلا يتعامل بها
وانظر من فى يده شئ منها ثلاثة أيام ، وأن يورد جميع ما تحصل منه

---

(١) المسبحى من المؤرخين المكثرين فى العهد الفاطمى ، وقد توفى سنة ٤٢٠ ه
(١٠٣٩). ويقال أن مؤلفاته بلغت ثلاثين كتاباً ، وأن كتابه المشار إليه هنا يقع فى سن
وعشرين ألف صفحة ، وأنه لم يعد لهذه الكتب وجود ، ما عدا الجزء الأربعين م
كتابه (التاريخ الكبير) بمكتبة الأسكوريال بأسبانيا ، وما عدا اقتباسات مبعثرة فى كتب
المؤرخين كابن منجب ، وابن ميسر ، وابن خلكان ، والمقريزى .

(٢) الدراهم القطع (أو المقطعة) كانت كمدلولها اللفظى دراهم غير كاملة ، لذهاب جز
منها بسبب القطع . وكانت تلك الدراهم تقبل فى معاملات الأفراد حسب الوزن .
غير أن الحكومات كانت ترفض التعامل بها دائماً ، وتسميها الدراهم الغلة . أم
الدراهم المزايدة (وصحتها المزايدة) فهى التى كانت تزيد عن الدراهم الجيدة فى
الحجم ، وليس فى الوزن .

إلى دار الضـرب . فـاضطربت الناس ، وبلغت الـدراهم القطع والمزايدة أربعة دراهم بدرهم من الجدد ، وتقرر أمر الدراهم الجدد على ثمانية عشر درهماً بدينار . ثم أشتهر فى كتب الأخبار أن الفضة صارت تضرب نقوداً بمصر ، وأنها سميت بين الدراهم باسم المسودة . وبها كانت معاملة أهل مصر والقـاهرة ولاسكندرية ، وتعرف بنقد مـصر . وأدركت الاسكندرية وأهلها لا يتـعاملون إلا بهـا ، ويسمـونها الورق ، واختلفـت آراء خلفاء مصر وملوكها فى مقدار الدرهم اختلافاً لم ينضبط إلى الآن» .

وحقيقـة الدراهم السود ، النحاس فيه اليسـير من الفضة ، ولم تزل المعاملـة بها حتى اسـتولت دولة بنى أيوب عـلى مملكتى مصـر والشام ، وتملك منهم محمد الكامل بن العادل . فـفى ذى القعـدة من سنة اثنتين وعشرين وستمائة أمر الكامل بضـرب دراهم مستديرة ، وتقدم إلا يتعامل الناس بالدراهم المصـرية العتق ، وهى التى يدعـوها أهل مصـر الورق . فهجـر الناس الدراهم الورق ، وتركوا التعامل بهـا ، إذ الرعية على دين راعيها . وكانت الدراهم الكامليـة - وهى التى أدركنا الناس يتعاملون بها - ثلثـاها فضـة والثلث نحاس ، يضـاف على المائة من الفـضة الخالـصة خمسون درهماً من النحاس .

راجت هذه الدراهم فى بقـية دولة بنى أيوب ، ثم فى أيام مـواليهم الأتراك بمصر والـشام رواجاً حـتى قل الذهب بالنسبـة إليهـا ، وصارت

المبيعات الجليلة تباع وتقوم بها ، وإليهـا تنسب عامة أثمان المبيعات وقيـ
الأعمال . ، وبها تؤخذ خراج الأرضين وأجرة المساكن وغير ذلك ، وكا
الدرهم ثمانى عـشرة خروبة ، والخـروبة ثلاث قمحات ، والمثـقال أربـ
وعشـرين خروبة ، والصنجـة تتفاوت بمصـر والشام ، فتـنقص كل ما
مثقال شامى مثقالاً ربعاً بمصر ، وكذلك الدراهم .

وأما الفـلوس فإنه لما كـان فى المبيـعات محـقرات تقل عن أن تـبا
بدرهم أو جزء منه ، احتاج الناس من أجل ذلك فى القديم والحديث مر
الزمان إلى شئ سوى نقدى الذهب والفـضة يكون بإزاء تلك المحقرات
لم يسم أبداً على وجه الدهر ساعة من نهار فى ما عرف من أخبار الخلية
نقداً ، لا ولا أقـيم قط بمنزلة أحـد النقدين . واخـتلفت مذاهب البـشـ
وآراؤهم فى مـا يجعلونه بازاء تـلك المحقـرات ، فلم يزل بمصر والشـا
وعراقـى العرب والعـجم وفارس والروم فى أول الدهر وآخـره ملوك هذ
الأقـاليم ، لعظمـتهم وشـدة بأسـهم ونصـرة ملكهم ، وكـثرة شـأوهـ
وخنزوانة سلطانهم ، يجعلن بازاء هذه المحـقرات نحاساً يضربون اليـسيـ
منه قطعاً صغاراً تسميها العرب فلوساً[1] لشراء ذلك . ولا يكاد يوجد مر
هذه الفلوس إلا النزر اليسير ، مع أنها لم تقم أبداً فى هذه الأقاليم بمنزل
أحد النقدين قط .

---

(١) لفظ الفلوس (المفـرد فلس) يونانى معـرب ، ومعناه كـيس النقود ، ويقـال مثل ذلك
بصدد لفظ الدراهم الفارسى والدينار اللاتينى .

وكـان سبب ضـربها بمصـر فى أيام الكامل الأيوبى - بعـد أن لم تكن- أن امرأة تعـرضت لخطيب الجامع بمصـر ، وهو إذ ذاك أبو الطاهر المحلى ، تستفتيـه : «أيحل شرب الماء أم لا ؟» ، فقال : « يا أمة الله ! وما يمنع من شرب الماء ؟» ، فقالت : «أن السلطان ضرب هذه الدراهم ، وأنى أشتـرى القربة بنصف درهم منها ومـعى درهم ، فيرد السـقاء على نصف درهم ورقـاً ، فكأنى اشـتـريت منه مـاء ونصف درهم بدرهم » . فأنكـر أبو الطاهر ذلك ، واجتـمع بالسلطان وتكلم مـعه فى ذلك فـأمر بضرب الفلوس .

ولقد كان ببغداد ، التى أربت عمارتـها على عامة الأمصار ، يجعل بازاء غالب المبيعات عوضاً منهـا الخبز . يوضح ذلك ما علقته من رسالة الشيخ الرئيـس أبى القاسم بن أبى زيد إلى بعض أخـوانه يخبره بأخـبار البـلاد التى سلكها ومـاهى عليـه ، وذلك عند سفـره من مصـر ونزوله ببغداد، فى سنة بضع وأربعمائة . قال بعد صدر طويل :

« أما الخبز فيـبرز عجينه على باب الدكان ، فيجتمع عليـه عدد كثير من الذباب ، ثم يخبزونه فى تنانير قد أحـميت بالدخان . ويبالغون فى تجفيف الرغفان ، ويتعاملون به فـى الأسواق ، ويقيمونه مقام الدرهم فى الأنفـاق ، ويتنقـدونه نقـداً قد اصطلحـوا عليـه . وجعلوا لذلك قـانوناً يرجعـون إليه : فيـردون المثلوم والمكرج[1] ، كـمـا يرد الدرهم الزائف

(١) المكرج من الخبز هو الذى فسد وعلته خضرة .

والدينار المبهرج[1] ، ويشترون به أكثر المأكولات والمشمومات ، ويدخلون به الحمـامات ، ويأخـذه النباذ والخـمار ، ولا يرده البـزار ولا العطار . وللرغيف السميذ على غيره صرف مقدر ، وحساب عندهم معلوم محرر ، ومع هذه العناية والاحتياط يباع كل سـتين رغيفاً بقيراط[2] . وكتبت من خط حافظ المغرب محمد بن سعيد فى كتابه الذى سماه (جنا النحل وحيا المحل) ما نصه : فأخرج لى أحد هؤلاء التـجار - يعنى تجاراً رآهم ببغداد لما رحل إليهـا - ورقة فيـها خطوط بقلم الخطا[3] ، وذكر أنهـا من ورق التوت فيها لين ونعمة ، وأن هذه الورقة إذا احتاج إنسان فى خان بالق[4] من بلاد الصين لخمـسة دراهم دفعـها فيـها ، وأن ملكهـا يختم لهم هذه الأوراق ، وينتفع بما يأخذ بدلاً عنها »[5]

(١) الباطل والردئ .

(٢) القيراط هنا نقـد مقداره جزء من عشرين مـن المثقال ، وهو من مستحـدثات الخليفة عبد الملك بن مروان .

(٣) الخطا بلاد المغول ، وهـى الجزء الغربى من بلاد الصين ، وكـانت عاصـمتهـا جالق بالق. ومن بلاد الخطا هذه كانت أغارات جنكيز خان ومن وليه من خانات المغول .

(٤) كانت خان بالق عصمة الصين ، وهى غير جالق بالق الواردة فى الحاشية السابقة .

(٥) وصف ابن بطوطة فى كتاب رحلته المعروف (تحفة النظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفـار) هذا الورق وصفـاً دقيقـاً ، فقـال : «وأهل الصين لا يتبايعـون بدينار ولا درهم، وجميع ما يتحصل من ذلك يسـبكونه قطعاً . . . وإنما بيعهم وشراؤهم بقطع كـاغد ، كل قطعـة منها قـد الكف ، مطبـوعة بطابـع السلطان ، وتسمى الخـمس والعشرين قطعة منها بالشت (بباء موحدة وألف ولام مكسور وشين معجم مسكن =

وأخبرنى من لا أتهـم أنه شاهد فى بعض مدن إقليم الصعـيد أهلها يتعـاملون فى محـقرات المبيـعات بالكودة ، وتسـمى بمصر الودع ، كـما يتعـامل أهل مصر الآن بالفلوس . وأخـبرنى ثقة أن بـبعض بلاد الهند يشترى الكثير من المأكل بالعـفص والبلح . وأدركت أنا الناس من أهل ثغر اسكندرية وهم يجعلـون فى مقابلة الخضرة والحوامض والبـقول ونحو ذلك كسر الخبز ، ولشـراء ما يراد منه ، ولم يزل ذلك إلى نحو السبعين والسـبعـمائة . وأدركنا ريف مـصر وأهله يشـترون الكثـير من الحـوائج والمأكولت ببعـض الدجاج وبنخال الدقيق ، وبردئ مـشاق الكتان ، إلى آخر هذه الحـوادث . كل هؤلاء أنما يتخذون مـا تقدم ذكره لشـراء الأمور الحقيـرة فقط ، ولم يجعل أحـد منهم شيئاً من ذلك نقـداً يخزن ، ولا يشترى به شئ جليل البتة .

ولما ضربت الفلوس كما مر أيام الكامـل تتابع الملوك فى ضربها حتى كثـرت فى الأيدى . ومازالت العـامة تتعنت فـيها لما يداخـلها من القطع المخالفـة للقطع التى يأمـر السلطان بالتعـامل بها . فـتقدم الـولاة بصلاح

= وتاء مـعلوة) وهى بمعنى الدينار عندنا . وإذا تمزقت تلـك الكواغد فى يد أنسـان حملها إلى دار كدار السكة عندنا فأخذ عوضها جدداً ودفع تلك ، ولا يعطى على ذلك أجـرة ولا سواها ، لأن الذين يـتولون عـملها لـهم الأرزاق الجارية من قـبل السـلطان ، وقد وكل بـتلك الدار أمير من كـبار الأمراء ، وإذا مـضى الإنسان إلى لاسوق بدرهم فضـة أو دينار يريد شراء شئ لم يؤخذ منه ، ولا يلتـفت عليه حتى يصرفه بالبالشت ويشترى به ما أراد » .

ذلك. وكانت الفلوس أولاً تعد فى الدرهم الكاملى ثمانية وأربعين فلساً . ويقسم الفلس أربع قطع تقام كل قطعة مقام فلس ، يشترى بها ما يشترى بالفلوس ، فيحصل بذلك من الرفق لذوى الحاجات ما لا يكاد يوصف .

وتمادى الأمر على ذلك إلى بعد الخمسين والستمائة من الهجرة ، فسول بعض العمال لأرباب الدولة حب الفائدة ، وضمن ضرب الفلوس بمال قرره على نفسه ، وجعل كل فلس يزن مثقالاً ، والدرهم يعد أربعة وعشرين فلساً . فثقل ذلك على الناس ، وأنكاهم موقعه لما فيه من الخسارة ، لأنه صار ما يشترى بدرهم هو ما كان قبل يشترى بنصف درهم . ثم توطنت نفوس الناس على ذلك ، إذ هم أبناء العوائد . وكانت الفلوس مع ذلك لا يشترى بها شئ من الأمور الجليلة . وأنما هى لنفقات البيوت ، ولاغراض ما يحتاج إليه من الخضر والبقول ونحوها .

فلما كانت **سلطنة العادل كتبغا** ، وأكثر لوزير فخر الدين عمر بن عبد العزيز الخليلى من المظالم ، وجارت حاشية السلطان ومماليكه على الناس ، وطمعوا فى أخذ الأموال والبراطيل والحمايات ، وضربت الفلوس ، توقف الناس فيها لخفتها . فنودى فى سنة خمس وتسعين وستمائة أن توزن بالميزان . وأن يكون الفلس زنة درهم . ثم نودى على الرطل منها بدرهمين ، وكان هذا أول ما عرف بمصر من وزن الفلوس والمعاملة بها وزناً لا عدداً .

فلما كانت أيام الظاهر برقوق ، وتولى محمود بن على الاستادار أمر الأموال السلطانية ، شره إلى الفوائد وتحصيل الأموال ، فكان مما أحدث الزيادة الكبيرة من الفلوس ، فبعث إلى بلاد فرنجة لجلب النحاس الأحمر ، وضمن دار الضرب بالقاهرة بجملة من المال ، ودام ضرب الفلوس بها مدة أيامه ، واتخذ بالاسكندرية دار ضرب لعمل الفلوس ، فكثرت الفلوس بأيدى الناس كثرة بالغة ، وراجت صارت من أجله هى النقد الغالب فى البلد . وقلت الدراهم لأمرين : أحدهما عدم ضربها البتة ، والثانى سبك ما بأيدى الناس منها لاتخاذه حلياً منذ تفنن أمراء السلطان وأتباعهم فى دواعى الترف ، وتأنقهم فى المباهاة بفاخر الزى وجليل الشارة . ووجد مع ذلك الذهب بأيدى الناس ، بعد أن كان لا يوجد مع كل أحد ، لكثرة ما كان يخرجه الظاهر برقوق فى الأنعام على أمراء الدولة ورجالها ، وفى نفقات الحروب والأسفار ، فى الصلات زمن الغلاء . فمات الظاهر وللناس ثلاثة نقود أكثرها الفلوس ، وهو النقد الرايج الغالب ، والثانى الذهب وهو أقل وجداناً من الفلوس ، وأما الفضة فقلت حتى بطل التعامل بها لعزتها . وكان يعطى فى الدينار الذهب منها إلى ثلاثين درهماً . ثم كثر الذهب بأيدى الناس حتى صار مع أقل السوقة . وعظم رواج الفلوس ، وكثرت كثرة بالغة حتى صارت المبيعات وقيم لأعمال كلها تنسب إلى الفلوس خاصة . وبلغ الذهب كل مثقال منه إلى مائة وخمسين من الفلوس ، والفضة كل زنة . درهم من

المضروب منها بخمسة دراهم من الفلوس التى كل درهم منها يعد أربعة وعشرين فلساً . وبلغ المثقال من الذهب بثغر الاسكندرية ثلاثمائة درهم من الفلوس ، فدهى الناس بسبب ذلك داهية أذهبت المال ، وأوجبت قلة الأوقات ، وتعذر وجود المطلوبات لاختلاف النقود . وأنه ليخشى من تمادى ذلك أن يحول حال أهل الإقليم . وإذا أراد الله بقوم سوءاً فلا مرد له وما لهم من دونه من وال .



فصل فى ذكر أقسام الناس وأصنافهم
وبيان جمل من أحوالهم وأوصافهم

اعلم حرسك الله بعينه التى لا تنام ، وركنه الذى لا يرام ، أن الناس بإقليم مصر فى الجملة على سبعة أقسام : **القسم الأول** أهل الدولة. **والقسم الثانى** أهل اليسار من التجار ، وأولى النعمة من ذوى الرفاهية . **والقسم الثالث** الباعة وهم متوسطو الحال من التجار ، ويقال لهم أصحاب البز ، ويلحق بهم أصحاب المعايش ، وهم السوقة . **القسم الرابع** أهل الفلح ، وهم أهل الزراعات والحرث ، سكان القرى والريف . **والقسم الخامس** الفقراء ، وهم جل الفقهاء وطلاب العلم ، والكثير من أجناد الحلقة ونحوهم . **والقسم السادس** أرباب الصنائع والاجراء أصحاب المهن. **والقسم السابع** ذوو الحاجة والمسكنة وهم السؤال الذين يتكففون الناس ويعيشون منهم .

* **فأما القسم الأول ، وهم أهل الدولة** ، فحالهم فى هذه المحن على ما يبدو لهم . ولمن لا تأمل عنده ، ولا معرفة بأحوال الوجود له ، أن الأموال كثرت بأيديهم بالنسبة لما كانت قبل هذه المحن ، باعتبار ما يتحصل لهم من خراج الأراضى ، فإن الأرض التى كان مبلغ خراجها من قبل هذه الحوادث مثلاً عشرين ألف درهم صار الآن خراجها مائة ألف درهم ، وهذا الظن ليس بصحيح ، بل قلت أموالهم بالنسبة إلى ما

كانت عليه أموال أمثـالهم من قبل . وبيان ذلك أن العشرين ألف درهم فيما سلف كان مالكها ينفق منها فيما أحب وأختار ، ويدخر بعد ذلك ما شاء الله ، لأنهـا كانت دراهم ، وهى قـيمـة ألف مثقـال من الذهب أو قريب منها . والآن أنما يأتيه بدل تلك المائة ألف درهم فلوس ، هى قيمة ستمائة وسـتة وستين مثقالاً من الذهب ، ينفق ذلك فيمـا يحتاج إليه فى اليوم من لحم وخـضر وتوابل وزيت ونحوه ، وفـيما لابد له من كـسوته وكسوة عيـاله ، وما تدعو إليه الحاجة من خيل وسـلاح وغيره ، مما كان يشتـريه قبل هذه المحن بعشـرة آلاف من الفضة ونحـوها . ولولا تساوى العالم من الخاصة والعـامة بمعرفة تفاوت ما بين سعـر المبيعات الآن وبين سعـرها قبل هذه المحن لبينا ذلك . ولابـد من الألماع بطرف منه إن شاء الله تعالى : فأهل الدولة لو ألهموا رشدهـم ، ونصحوا أنفسهم ، لعلموا أنهم لم ينلهم ربح البتـة بزيادة الأطيان ، ولا بغلاء سـعر الذهب الذى كان أصل هذا البلاء ، وسبب هذه المحن ، بل هم خاسرون ، وأن ذلك من تلبيس مبـاشريهم لنيلهم ما يحبون من أعـراضهم ، ولا يحيق المكر السيئ ألا بأهله .

* وأما القسم الثانى ، وهم مياسير التجار وأولو النعمة والترف ، فإن التاجر إذا اسـتفاد مثلاً ثلاثة آلاف درهم فى بضاعتـه ، فأنما يتعوض عنها فلوساً أو عشرين مثقـالاً من الذهب ، ويحتاج إلى صرفها فى ما لا غنى له عنه من مؤونتـه ومؤونة عياله ، وكسـوته وكسوة عيـاله ، فهو لو

تأمل لا تضح له أنه لما كان أولاً يستفيد فى مثل هذه البضاعة ألف درهم مثلاً ، أنها تغنى عنه فى كلفته مما تغنى عنه هذه الثلاثة آلاف درهم من الفلوس بكثير . فالبائس لغباوته يزعم أنه أستفاد ، وهو فى الحقيقة أنما خسر ، ولسوف ، عما قليل ، ينكشفق له الغطاء ، ويرى ماله قد أكلته النفقات ، وأتلفه اختلاف النقود ، فيعلم فساد ما كان يظن ، وكذب ما كان يزعم ، ومن يضلل الله فما له من هاد .

* وأما القسم الثالث ، وهم أصحاب البز وأرباب المعايش ، فأنهم فى هذه المحن يعيشون مما يتحصل لهم من الربح ، فأن أحدهم لا يقنع من الفوائد إلا بالكثير جداً ، هو بعيد ساعات من يومه ينفق ما اكتسبه فيما لابد له منه من الكلف ، وحسبه ألا يستدين لبقية حاجته ، ويقنع كما قال الأول :

على أننى راض بأن أحمل الهوىٰ   واخلص منه لا على ولا ليا

* وأما القسم الرابع ، وهم أصحاب الفلاحة والحرث ، فهلك معظمهم لما قدمناه من شدة السنين وتوالى المحن بقلة رى الأراضى . وفيهم من أثرى ، وهم الذين أرتوت أراضيهم فى سنى المحل فنالا من زراعتها أموالاً جزيلة عاشوا بها هذه الأزمنة ، على أن فيهم من عظمت ثروته ، وفخمت نعمته ، ونال ما أربى على مراده وزاد على ما أمله . والله يقبض ويبسط وإليه ترجعون .

* وأما القسم الخامس ، فهم أكثر الفقهاء وطلاب العلم ، ومن يلحق بهم من الشهود[1] ، والكثير من أجناد الحلقة ، ومن شابههم ممن له عقار أو جار من معلوم سلطان أو غيره . فهم ما بين ميت أو مشتهى الموت ، لسوء ما حل بهم . فأن أحدهم إذا أتته مائة درهم مثلاً فإن ما يأخذ عنها فلوساً أو ثلثى مثقال ينفق ذلك فى ما كان ينفق فيه من قبل عشرين درهماً من الفضة . فلحقهم من أجل ذلك القلة والخصاصة ، وساءت أحوالهم . وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير .

* وأما القسم السادس ، فهم أرباب المهن والاجراء والحمالون والخدم والسواس والحاكة والبناة والفعلة ونحوهم ، فإن أجرهم تضاعفت تضاعفاً كثيراً . إلا أنه لم يبق إلا القليل لموت أكثرهم ، بحيث لم يوجد منهم الواحد إلا بعد تطلب وعناء . ولله عاقبة الأمور .

* وأما القسم السابع ، فهم أهل الخصاصة والمسكنة ، ففنى معظمهم جوعاً وبرداً ، ولم يبق منهم إلا أقل من القليل . لا يسأل عما يفعل وهم يسألون .

---

(١) الشهود جمع شاهد ، وهو فى مصطلح الدولة المملوكية الموظف الذى كان عمله أن يشهد بمتعلقات لديوان المستخدم به نفياً واثباتاً ، هو أحد الذين جمعهم القلقشندى تحت باب كتاب الأموال .

فصل فى ذكر نبذ من أسعار هذا الزمن
وإيراد طرف من أخبار هذه المحن

اعلم أسعدك الله سعادة الأبد ، وآتاك فـوز السرمد ، أن الذى استقر أمر الجمـهور بإقليم مصر عليـه فى النقد : الفلوس خاصة ، ويجـعلونها عوضاً عن المبـيعات كلها من أصناف المأكـولات وأنواع المشروبات وسائر المبيعات ، ويأخذونها فى خراج الأرضين وعـشور أموال التجارة ، وعامة مجابى السلطان ، ويصيرونها قيماً عن الأعمال جليلها وحقيرها ، لا نقد لهم سواها ولا مال إلا إياها . على أن كل قنطار منهـا ، وهو مائة رطل مصرية ، بسـتمائة درهم نقداً ، حـسـاباً عن كل رطل ، وهو زنة مـائة وأربعـة وأربعين درهماً وزناً ، سـتة دراهـم نقداً ، وعن كل درهم منهـا أوقيتان زنتهما أربعـة وعشرون درهـماً ، بدعـة أحدثـوها وبلـية ابتـدأوها لا أصل لها فى ملة نبـوية ، ولا مـستـند لفعلها عن طريـقـة شرعـية ، ولا شبـهة لمبتدعـها فى الاقتداء بفـعل أحد ممن غبر ، ولا ائتناسـة بقول واحد من البشر ، سوى شئ نشأ عنه ذهـاب بهجة الدنيا وزوال زينتها ، وتلاف الأموال وفساد زخرفها ، ومصـير الكافة إلى القلة ، وشمول الفاقة للجمهور مع الذلة ، ليقضى الله أمراً كان مفعولاً .

وأما أسعار المبـيعات فإن الذهب انتهى بحاضـرة القاهرة وربوعها ، كل مـثـقـال منه إلى مـائة وخـمسـين درهماً مـن الفلوس ، وبلغ بثغر

الاسكندرية كل مثقال إلى ثلاثمائة درهم فلوساً . وبلغت دراهم المعاملة كل زنة درهم منها خمسة دراهم فلوساً . وانتهى الأردب من القمح إلى أربعمائة وخمسين فلوساً غير الكلفة : وهى عن السمسرة عشرة دراهم ، والحمولة سبعة دراهم ، والغربلة ثلاثة دراهم ، وأجرة الطحن ثلاثون درهماً ، فذلك خمسون درهماً . ويتحصل عن الأردب قمحاً نقياً خمس ويبات فقط ، وينقص منه سدسه غلتا ، فإذا لا يتهيأ كل أردب إلا من حساب ستمائة درهم فلوساً . وبلغ كل أردب من الشعير والفول ما ينيف عن ثلاثمائة درهم سوى الكلف ، والأردب من البسلة ثمانمائة درهم ، ومن الحمص خمسمائة درهم ، والرأس الواحد من البقر بمائة مثقال من الذهب (عنها خمسة عشر ألف درهم من الفلوس) ، والرطل الواحد من اللحم البقرى النئ بسبعة دراهم فلوساً ، والرطل الواحد من الضأن بخمسة عشر درهماً ، والطائر الواحد من الدجاج من مائة درهم ، كل طائر منها إلى عشرين درهماً فلوساً ، والطائر الواحد من الأوز من مائتى درهم ، كل طائر منها إلى خمسين درهماً فلوساً ، والرأس الواحد من الغنم الضأن بما ناف عن ألفى درهم فلوساً . وبيع الجمل بسبعة آلاف فلوساً ، والقدح الواحد من لب اليقطين بمائة درهم وعشرين درهماً فلوساً، والقدح من الأرز بخمسة عشر درهماً فلوساً ، والأردب الواحد من بذر الجزر بخمسمائة درهم فلوساً ، وكل قدح من بذر الفجل بمائة وخمسين درهماً فلوساً ، وكل قدح من بذر اللفت ثلاثمائة درهم فلوساً ، وكل قنطار من الشيرج غير كلفه بألف ومائتى درهم فلوساً ، والبطيخة

الواحدة فى أوان البطيخ بعشرين درهم فلوساً ، وكل رطل من العنب فى أوانه بأربعة دراهم فلوساً . وكل قنطار من القرع بمائة درهم فلوساً ، والسكر كل رطل إلى سبعين درهماً فلوساً ، وزيت الزيتون كل قنطار منه بخمسمائة وخمسين درهماً فلوساً ، والثوب القطن بألف وخمسمائة درهم فلوساً ، والذراع الواحد من ثياب الكتان الذى لم يقصر ببضعة عشر درهماً فلوساً ، والبيضة الواحدة من بيض الدجاج بنصف درهم فلوساً ، والليمونة الواحدة بثلاثة دراهم فلوساً ، والرطل الواحد من الكتان الذى لم يمشق بعشرين درهماً فلوساً .

وبلغ بالاسكندرية وتروجه كل قدح واحد من القمح إلى أربعين درهماً فلوساً ، ومن الشعير ثلاثين درهماً ، والرطل من الخبز عشرة دراهم ، والرطل من لحم الضأن ستين درهماً فلوساً ، والطائر المتوسط من الدجاج سبعة وخمسين درهماً فلوساً ، والبيضة الواحدة من بيض الدجاج بدرهمين فلوساً ، والأوقية من الزيت بأربعة دراهم فلوساً .

وبلغ كل قدح من بذر الرجلة بالقاهرة إلى ستين درهماً فلوساً وسبعين ، والرطل الواحد من الكمثرى إلى بضعة وخمسين درهماً ، والقنطار من الشيرخشك[1] إلى ثلاثين ألف درهم فلوساً ، والقنطار من

(١) نوع من المن أو البلسم ، ولعل المقصود به نوع من الأدوية أو الترياقات المستعملة فى تلك العصور .

الترنجبين[1] إلى خمسة عشر ألف درهم فلوساً ، والزهرة الواحدة من النيلوفر[2] إلى درهم فلوساً ، والخيارة الواحدة إلى درهم فلوساً ونصف . وبيع الفروج الواحد بسبعة وثلاثين درهماً فلوساً ، وبيع فى تركة ملوطتان[3] غسيلتان من قطن بألفى درهم ومائتى درهم وأربعين درهماً فلوساً . وبقية المبيعات بهذه النسبة . فمن نظر إلى أثمان المبيعات باعتبار الفضة والذهب لا يجدها قد غلت إلا شيئاً يسيراً ، وأما باعتبار ما دهى الناس من كثرة الفلوس فأمر لا أشنع من ذكره ، لوا أفظع من هوله ، فسدت به الأمور ، واختلت به الأحوال ، وآل أمر الناس بسببه إلى العدم والزوال ، وأشرف من أجله الإقليم على الدمار والاضمحلال ، ولكن الله يفعل ما يشاء .

---

(١) الترنجبين (ويقال أيضاً : الترنجبيل) كلمة فارسية تعنى العسل الرطب أو مادة تجمع كالمن .

(٢) النيلوفر لفظ أعجمى (ويقال النينوفر أيضاً) وهو ضرب من الرياحين ، ينبت فى المياه الراكدة ، له أصل كالجزر ، وساق أملس يطول بحسب عمق الماء ، فإذا ساوى سطح الماء أورق وأزهر ، وإذا بلغ يسقط عن رأسه ثمر داخله بزر أسود .

(٣) الملوطة (والجمع ملاليط وملوطات) كلمة يونانية الأصل ، وقد تسربت إلى العربية عن طريق اللغة القبطية ، وهى الجبة تلبس فوق الفرجية ، أو قميص واسع الأكمام ، وكان من ملابس المماليك بمصر .

فصل فى ما يزيل عن العباد هذا الداء
ويقوم لمرضى الزمان مقام الدواء

وإذ قد تقدم من القول بيان الأسباب التى حصلت منها هذه المحن ، فبقى أن يتعرف من فتق الله ذهنه ، وأزال غشاء بصره ، **كيف العمل فى إزالة ما بالناس من هذه البليات ، لتعود أحوالهم إلى مثل ما كانت عليه من قبل .**

فنقول : اعلم أرشدك الله إلى صلاح نفسك ، والهمك مراشد أبناء جنسك ، **أن النقود المعتبرة شرعاً وعقلاً وعادة أنما هى الذهب والفضة فقط ، وما عداهما لا يصلح أن يكون نقداً .** وكذلك لا يستقيم أ مر الناس إلا بحملهم على الأمر الطبيعى الشرعى فى ذلك ، وهو تعاملهم على الأمر الطبيعى الشرعى فى ذلك ، وهو تعاملهم فى أثمان مبيعاتهم وأعواض قيم أعمالهم بالفضة والذهب لا غير ، وذلك يسير على من يسره الله له . وهو أن الفضة الخالصة - التى لم تضرب ولم تغش - سعر كل مائة درهم منها خمسة مثاقيل من الذهب ، وتحتاج بدار الضرب فى ثمن نحاس ، ومكس للسلطان ، وثمن حطب ، ،وأجرة صناع ونحو ذلك - بحكم سعر هذا الوقت - إلى ربع دينار . فتصير بهذا العمل تزن مائة وخمسين درهماً معاملة ، عنها من الذهب كما مر آنفاً خمسة مثاقيل وربع مثقال ، فبحكم ذلك يكون صرف كل مثقال من الذهب المختوم

بأربعة وعشرين درهماً من الفضة المعاملة . والمثقال من الذهب الآن يؤخذ فيه عن صرفه من النحاس الأحمر المضروب قطعاً والمسمى فلوساً ثلاثة وعشرون رطلاً وثلث رطل ، حسابها بزعمهم مائة وأربعون درهماً فلوساً، وهو صرف الدينار بالفلوس لعهدئذ .

فإذا وفق الله تعالى من إليه أمر الرعية أن يأخذ ذلك القدر فى ضرب الفضة المعاملة ، فإنه يؤول أمر الناس أن شاء الله تعالى إلى زوال هذا الفساد ، وعودهم إلى رجوع أسعار المبيعات وقيم الأعمال على ما كانت عليه قبل هذه المحن . فأنه تبين كما ذكر أن المثقال من الذهب يصرف بأربعة وعشرين درهماً من الفضة المعاملة . ويؤخذ بالأربعة والعشرين درهماً من الفضة ثلاثة وعشرون رطلاً وثلث رطل من الفلوس التى تعد فى كل درهم من الفضة المعاملة منها نحو مائة وأربعين فلساً ، تصرف فى محقرات المبيعات ونفقات البيوت ، فيعظم النفع بها ، وتنحط الأسعار ، وعما قليل لا تكاد توجد لضرب الناس لها أوان ، وفى ذلك من صلاح الأمور واتساع الأحوال ، ووفور النعم وزيادة الرفه ، ما لا حد له ، والله يعلم وأنتم لا تعلمون .

فصل فى بيان محاسن هذا التدبير
العائد نفعه على الجم الغفير

اعلم ، جملك الله بالمناقب ، وصانك من شين المعايب ، أن من ملكته العوائد ، واسترقته المألوفات ، وقيدته رعونات نفسه حتى وقف على ما عهد ، ولم يتراء إلى معرفة ما غاب عنه ، ولا تصور سوى ما أحس ، فأنه يقول : « لا فائدة فى اتعاب فكرك وأطالة كدك ، وتضريب رأى نفسك ، وتخطيك فعل غيرك ، والحال بعد طول العناء أفضى إلى كون الذهب والفلوس على مثل ما كانا عليه سواء ، من غير تغيير شئ من حالهما ، بغير زيادة فى سعرهما ولا نقصان منه البتة » .

فنقول : صدق الله العظيم حيث قال : هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون . فأنه لاشك أن فى ما ذكرنا فائدتين جليلتين : أحداهما رجوع أحوال العامة إلى مثل ما كانت عليه من قبل هذه المحن فى أمور الأسعار وأحوال المبيعات . والفائدة الثانية بقاء ما بأيدى الناس من الذهب والفلوس - اللذين هما النقد الرائج الآن - على ما هما عليه من غير زيادة ولا نقص مع رد الأحوال والرفه والرخص إلى ما كانت عليه أولاً قبل هذه المحن .

ولعمرى لا يجهل قدر هاتين الفائدتين الجليلتين ، ويجحد حق هاتين النعمتين العظيمتين ، من له أقل حظ من تمييز ، وأنزر نزر من شعور ،

ألا من قصد أن يخون عهد الله وأمانته فى ما استرعاه من أمور عباده باظهار الفساد وأهلاك العباد ، والله لا يهدى كيد الخائنين . فأقول وبالله استعين فهو المعين :

وما فاتنى نصركم باللسا ن إذا هو قد فاتنى باليد

اعلم ، وفقك الله إلى الأصغاء إلى الحق ، والهمك نصيحة الخلق، أنه قد تبين بما تقدم أن الحال فى فساد الأمور أنما هو سوء التدبير لا غلاء الأسعار . فلو وفق الله من أسند إليه أمر عباده حتى رد المعاملات إلى ما كانت عليه من قبل من المعاملة بالذهب خاصة ، ورد قيم السلع ، وعوض الأعمال كلها إلى الدينار ، أو إلى ما حدث بعد ذلك من المعاملة بالفضة المضروبة ، ورد قيم الأعمال وأثمان المبيعات إلى الدرهم، لكان فى ذلك غياث الأمة وصلاح الأمور ، وتدارك هذا الفساد المؤذن بالدمار .

وبيان ذلك أن النقد إذا عاد إلى ما كان عليه أولاً ، وصار من يأتيه مال من خراج أرض ، أو أجرة عقار ، أو معلوم سلطان ، أو من وقف أو قيمة عمل ، فأ نما يتناول ذلك ذهباً أو فضة بحسب ما يراه من يلى من أمور العامة ، فيصرف ذلك فى ما عساه يحتاج إليه من مأكول ومشروب أو ملبوس أو غيره ، فعلى ما نزل بنا الآن من اختلاف الأحوال، إذا عمل ذلك لا يجد من صار إليه شئ من النقدين على ما تقرر غبنا البتة ، لأن الأسعار حينئذ إذا نسبت إلى الدرهم أو الدينار لا

يكاد يوجد فيها تفاوت عما كنا نعهد قبل هذه المحن البتة ، ألا أشياء معدودة سبب غلائها أحد أمرين : الأول فساد نظر من أسند إليه النظر فى ذلك، وجهله بسياسة الأمور ، وهو الأكثر فى الغالب ، والثانى الجائحة التى أصابت ذلك الشئ حتى قل ، كما حصل فى لحوم الأبقار بالموت الذريع الذى نزل بها فى سنة ثمان وثمانمائة ، وما حصل فى السكر من قلة رراعة قصبه واعتصاره فى سنتى سبع وثمان وثمانمائة ، وهذا يسير بالنسبة إلى الأول .

ومع ذلك فلو وجد من أوتى توفيقاً وألهم رشداً ، لكان الحال غير ما عليه الآن بخلاف الحال فى هذه المحن ، فإن المال الواصل إلى كل أحد من خراج أو غيره ، أنما هو فلوس منسوبة إلى الأرطال كما تقدم . والذهب والفضة وسائر المبيعات كلها من مأكول وملبوس أو غيره نعم ، وخراج الأرضين أنما ينسب إلى الفلوس ، فيقال كل دينار بكذا وكذا درهماً من الفلوس ، والفضة كل درهم منها بكذا وكذا درهماً من الفلوس، والثياب والسلع كلها ، والخراج فى الإقليم كله ، كل كذا من كذا بكذا وكذا درهماً من الفلوس .

وبالضرورة يدرى كل ذى حس ، وأن بلغ فى الجهل الغاية من الغباوة ، أن المال أنما يؤخذ غالباً عن خراج الأراضى ، أو أثمان المبيعات أو قيم الأعمال ، أو من وجوه البر والصلات ، وأنه لابد وأن يصرف فى الأمور الحاجية وسائر الأغراض البشرية ، أما على وجه الاقتصاد ، أو فى

سبيل السرف والتبذير . فإذا صار إلى أحد مبلغ ما من هذه الفلوس ، وأنفقه فى سبيل من سبل أغراضه ، فأنه يجد من الغبن ما لا غاية وراءه .

وبيان ذلك أن السلطان إذا وصل إلى ديوانه ستون ألف درهم من الفلوس ، فأنما يقبض منها متولى ذلك الديوان مائة قنطار من الفلوس ، أو ذهباً بحسابه . فإن كان مثلاً أنما وردت إلى ديوان الوزارة ، فإن الوزير، لما يحتاج إليه من اللحوم السلطانية ، يشترى بهذه الستين ألف درهم التى وزنها مائة قنطار من الفلوس ، وعنها من الذهب بحسابه ، ما زنته من اللحم ستة وستون قنطاراً وثلث قنطار ، حساباً عن كل قنطار سبعمائة درهم . وقبل هذه المحن كان يشترى بالستين ألف درهم ألف قنطار وخمسمائة قنطار من اللحم ، حساباً عن كل قنطار أربعين درهماً . وفرق عظيم ، وغبن فاحش ، ما بين الأول والثانى .

واعتبر ذلك فى سائر الأموال السلطانية ووجوه مصارفها ، وتنزل إلى أموال الأمراء ، ثم إلى من دونهم من رؤساء الدولة ، كالوزراء والقضاة وأعيان الكتاب ومياسير التجار وغيرهم ، فأنك تجد مثلاً الواحد من أهل الطبقة الوسطى إذا كان معلومه فى الشهر ثلاثمائة درهم ، حساباً عن كل يوم عشرة دراهم ، فإنه كان قبل هذه المحن إذا أراد النفقة على عياله يشترى لهم من هذه العشرة دراهم الفضة مثلاً ثلاثة أرطال لحم

من لحوم الضأن بدرهمين ، ولتوابلها مثلاً درهمين ، ويقضى غداء ولده وأهله ومن عساه يخدمه بأربعة دراهم . واليوم أنما تصير إليه العشرة فلوساً زنتها عشرون أوقية ، فإذا أراد أن يشترى ثلاثة أرطال لحم فأنما يأخذها بسبعة وعشرين درهماً فلوساً ، ويصرف فى توابلها وما يصلح شأنها على الحالة الوسطى عشرة دراهم ، فلا يتأتى له غداء ولده وعيالاته إلا بسبعة وثلاثين درهماً فلوساً . وأنى يستطيع من متحصله عشرة أن ينفق سبعة وثلاثين فى غداء واحد ؟ سوى ما يحتاج إليه من زيت وماء وأجرة مسكن ومؤونة دابة وكسوة ، وغير ذلك مما يطول سرده ويكفى فيه تساوى العالم من الحاضرين بمعرفته .

فهذا هو سبب زوال النعم التى كانت بمصر وتلاشى الأحوال بها ، وذهاب الرفه ، وظهور الحاجة والمسكنة على الجمهور . ولو شاء ربك ما فعلوه .

فلو وفق الله تعالى من أسند إليه أمور العباد إلى رد النقود على ما كانت عليه أولاً ، لكان صاحب هذه العشرة دراهم إذا قبضها فضة رآها على حكم أسعار وقتنا هذا تكفيه وتفضل عنه . فإن الغذاء الذى قلنا أن قيمته الآن سبعة وثلاثون درهماً من الفلوس ، يدفع فيه الآن ستة دراهم وسدس درهم من الفضة المعاملة ، حساباً عن كل درهم من الفضة خمسة دراهم من الفلوس ، التى زنتها عشرة أواق . **فأذن ليس بالناس غلاء** ،

أنما نزل بهم سوء التدبير من الحكام ، ليذهب الله غناء الخلق ويبتليهم بالقلة والذلة ، جزاء بما كسبت أيديهم وليذيقهم بعض الذى عملوا ، ولعلهم يرجعون .

وهذان المثالان فيهما كفاية لمن أزال الله الطمع عن قلبه ، وهداه إلى أغاثة العباد وعمارة البلاد . ولله الأمر من قبل ومن بعد .



قال المؤلف رحمه الله تعالى : تيسر لى ترتيب هذه المقالة وتهذيبها فى ليلة واحدة من ليالى المحرم سنة ثمان وثمانمائة . والله يهدى من يشاء، والحمد لله وحده ، وصلى الله على من لا نبى بعده .

ووافق الفراغ من تسويدها فى اليوم التاسع عشر من شعبان المكرم سنة ١١٠١ هـ ، على يد أفقر العباد محمد الشهير بالقطرى ، أمام جامع الوزير وخطيبه ، ببندر جدة المحروس .

الفهرس

رقم الإيداع ٩٩/١١٣٢٦
I.S.B.N------------------------------
977 - 01- 6392 - 9

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

